الخميس 2 شباط 2017
العدد 3095 السنة الحادية عشرة
jeudi 2 février 2017 nº 3095 11ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

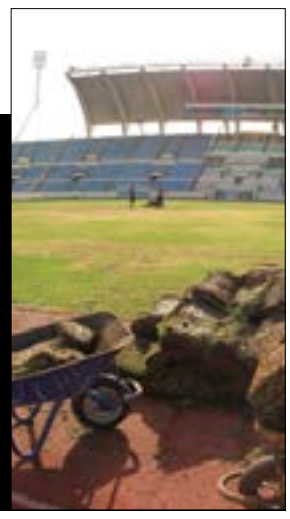

رياضة

ملاعب لبنان «تصلح» لزراعة البطاطا!

20

وفد أمني من «حماس» في القاهرة... والانفتاح تعرقله صراعات الأجهزة المصرية [14]

آخر البِدع: 75 أكثري و53 نسبي! [2]

بيروت تخاف «هولانا»

[22 ـ 23]

عمرو سعد في مشهد من فيلم «هولانا»

تقرير

ميركل في أنقرة: **دعم غير منتظر لأردوغان؟**

14

تقرير

«العنف الضريبي»

نقل الثروة من الفقراء الى الأغنياء

06

سوريا

اتفاقات مع العراق

عام إحياء العلاقات الاقتصادية

13

بورتريه

الولايات المتحدة

ستيفن بانون رئيس الأمر الواقع

17

المشهد السياسي

آخر بِدع المختلط: 75 أكثري و53 نسبي!

دُفِن مشروع المختلط القائم على المناصفة بين الأكثري والنسبي، وأبصر مشروع جديد النور، يقوم على جعل لبنان دائرة واحدة وفق النظام النسبي لانتخاب 53 نائباً. أما النواب الباقون (75 نائباً)، فيُنتخبون وفق النظام الأكثري في دوائر قانون «الستين». غداً ستظهر نتيجة المشاورات بشأنه

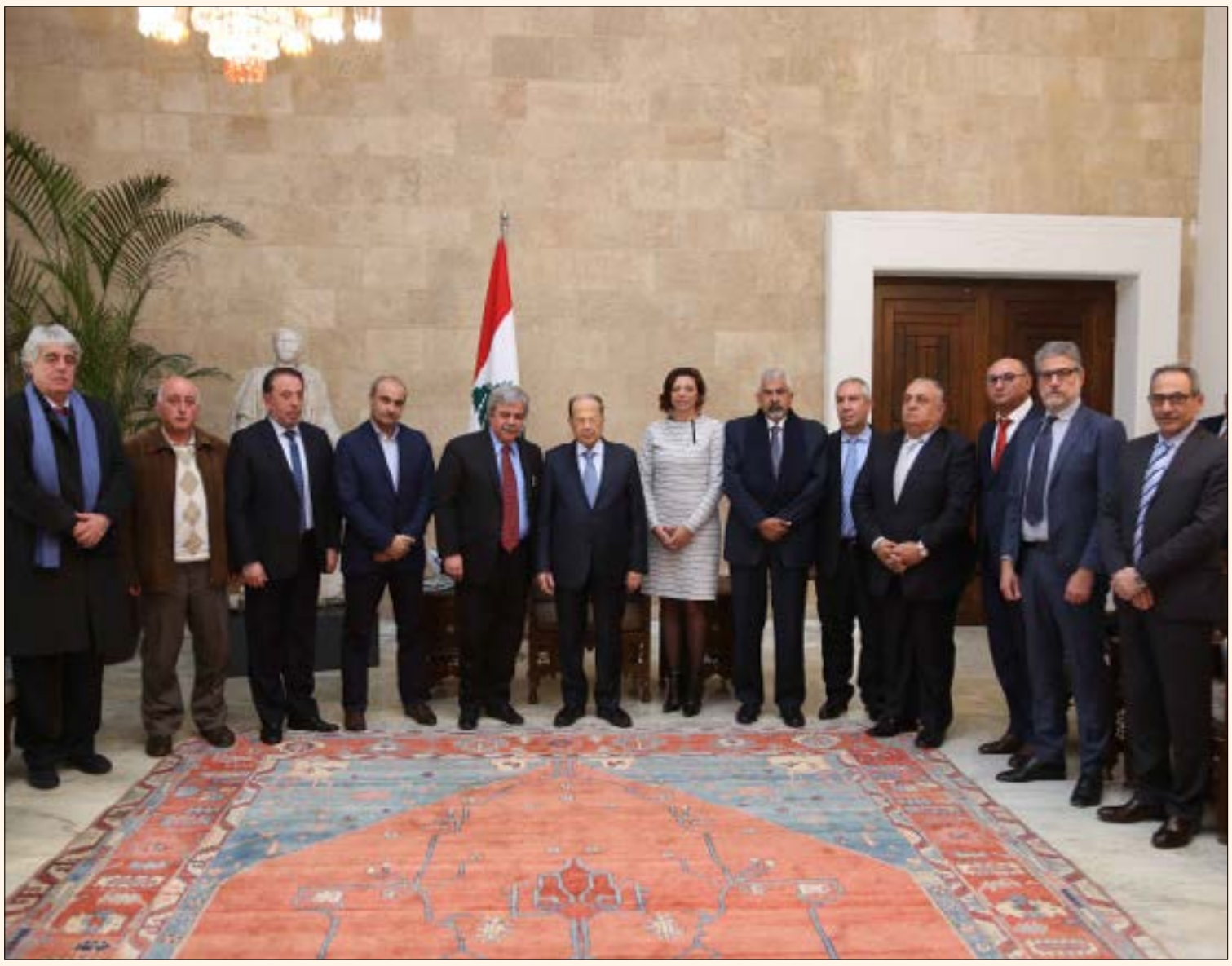

الشيوعي في بعبدا

قبل 34 عاماً، كان الرئيس أمين الجميّل يشغل قصر بعبدا. وسط انقسام كبير في البلاد. يومها زاره الأمين العام للحزب الشيوعي جورج حاوي. وعلّق بعدها بأن زيارات القصر تحصل كتنفيذ مذكرة جلب. أمس، زار الأمين العام للحزب حنا غريب، يرافقه أعضاء المكتب السياسي قصر بعبدا، والتقطت صورة تذكارية مع الرئيس ميشال عون، قد تكون الأولى من نوعها في تاريخ العلاقة بين الشيوعيين والقصر الرئاسي. وتجدر الإشارة إلى أن الشيوعي يدعو إلى التظاهر يوم الأحد المقبل، في بيروت، للمطالبة بتطبيق النظام الانتخابي النسبي، خارج القيد الطائفي، على أن يكون لبنان دائرة واحدة. **(الصورة لدالاتي ونهرا)**

لا تزال غالبية القوى السياسية النافذة في البلاد، تتجاهل حاجة البلاد إلى تغيير حقيقي. وتتصرف هذه القوى على أن أي تغيير، ولو جزئياً، يجب أن يكون عبرها ووفق رؤيتها. وهذه السياسات هي التي تتحكم بالنقاش حول قانون الانتخاب. وفي كل مرة تصطدم القوى بعضها بالبعض الآخر، جراء أفكار ومقترحات لا تتناسب ومصالحها، تعود إلى نفس المربع، وتعاود البحث في مقترحات تصبّ أولاً وأخيراً في خدمتها مباشرة، وسط تجاهل تام لحاجات الناس في خرق ضروري من شأنه فتح الباب أمام الحد من تسلط القوى الطائفية على مقدرات البلاد. وبالتالي، فإن نقطة التوافق الفعلية بين الجميع، غصباً أو طوعاً، هي رفض العمل بنظام الاقتراع النسبي. وهذا النظام هو الذي كرّر رئيس الجمهورية العماد ميشال عون أمس القول إنه يتيح أفضل تمثيل. وعلى هذا المنوال، ليس صحيحاً القول بأن فكرة القانون الانتخابي المختلط قد سقطت بعد. وجديد اللجنة الرباعية قانونٌ مختلط معدّل. وتكشف المداولات الأخيرة، عن صيغة تقضي بانتخاب 75 مقعداً وفق النظام الأكثري على مستوى الأقضية، على أن تُنتخب المقاعد الـ 53 الباقية على أساس النسبية مع اعتماد لبنان دائرة واحدة.

وبحسب المصادر، فإنّ الاقتراح، الذي لا يزال مجرد فكرة، يقضي بأن كل دائرة يبلغ عدد مقاعدها اثنين أو ثلاثة، تُنتخب وفق النظام الأكثري، بصرف النظر عن مذاهب نوابها. وتشمل هذه الدوائر أقضية بشري وزغرتا والكورة والبترون والمنية ـ الضنية وجبيل وجزين وصيدا والزهراني والنبطية وبنت جبيل. أما في الدوائر التي تتجاوز مقاعدها الثلاثة، فيُنتخب ثلاثة مقاعد منها وفق النظام الأكثري، فيما يُعتمد النظام النسبي في اختيار المقاعد الباقية. مثلاً، في كل من بعلبك الهرمل وبيروت الثالثة، يُنتخب 3 نواب وفق الأكثري، و7 نواب وفق النسبي في دائرة لبنان الواحدة.

وبينما ساد انطباع بأن الفكرة ليس لها صاحب، أشاعت مصادر في اللجنة الرباعية أن حزب الله هو من طرحها. لكن مصادر قريبة من الحزب أكدت أنه «لم يطرح شيئاً بشكل رسمي باستثناء خيار النسبية». وكشفت المصادر أنّ الحزب يتعامل بإيجابية مع بعض المقترحات، غير متجاهل الهواجس السياسية عند قوى رئيسية في البلاد.

وتقول مصادر اللجنة إن المشكلة تكمن في استمرار التضارب بين مصالح وهواجس النائب وليد جنبلاط والرئيس الحريري من جهة، وبين مصالح وهواجس التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية من جهة أخرى. ورأت المصادر أنّ «هناك فكرة تُعمّم للنفور من القانون المختلط، لكن الحقيقة أنّه ليس كل قانون مختلط هو سيئاً». مضيفة: «البحث اليوم يتركّز على الوصول إلى قانون انتخاب مختلط جيّد».

وصف الـ«جيّد» حمّال أوجه. إذ تشير المصادر إلى أنّ المقترحات التي تُدرس من قبل الأطراف السياسية، تأخذ في الاعتبار نتائج الانتخابات وتأثيرها في أحجامها. فالتيار والقوات معنيان بحصد كل المقاعد المسيحية إن أمكن، فيما يخشى الرئيس الحريري من خسارة مقاعد لحساب معارضين له كاللواء أشرف ريفي الذي يؤرقه أكثر من معارضيه التقليديين المنتمين إلى قوى 8 آذار. بدوره، يتخوّف الحزب الاشتراكي من سقوط زعامة جبل لبنان الجنوبي. أما حزب الله وحركة أمل، فيتركز اهتمامهما على مصير تحالف 8 آذار (من دون التيار الحر).

غير أن المستجد في المداولات الأخيرة، إعراب الحريري لأول مرة عن استعداده للموافقة على قانون قد يؤدي إلى خسارته لبعض المقاعد في كتلته، شرط أن تنحصر الخسارة في المقاعد غير السنية. بينما لا يريد جنبلاط تقليص كتلته درزياً، وأن يبقى قادراً على ضم مقاعد مسيحية وسنية.

أما على الصعيد المسيحي، فإن «القوات اللبنانية» لا تزال تدعم القانون المختلط، الذي يؤمن اقتراعاً أكثرياً على غالبية ساحقة من المقاعد المسيحية. بينما لم يبت التيار الوطني الحر بعد بوجهته النهائية، بعد العثرات التي أصابت آخر مشروع عرضه الوزير جبران باسيل. مع الإشارة هنا، إلى أن سفر باسيل لمدة أسبوع، سيعقّد إمكانية التواصل إلى تفاهم قريب. علماً أن الأمر

خرق إسرائيلي في ميس الجبل

اجتازت قوة من جيش العدو الإسرائيلي أمس السياج التقني في منطقة ميس الجبل ـ كروم شرقي، حيث أدخل جنودها جرافة من نوع D9 لرفع السواتر في المنطقة ما بين الخط الأزرق والسياج بعد قطعهم السلك التقني بتأمين من جنود إضافيين على الجانب الآخر من السياج، ودبابات ميركافا. كذلك حلّق الطيران الحربي الإسرائيلي فوق مناطق حاصبيا والعرقوب ومزارع شبعا على علو متوسط.

وتجدر الإشارة إلى أنّه قبل عشرة أيام أزال العدو الإسرائيلي الساتر الترابي قرب بلدة العديسة في جنوب لبنان الموضوع عند الحدود في بلدة العديسة، قبل أن يُعيد الجيش اللبناني رفع الساتر، وسط استنفار جيش العدو.

تقرير

الفراغ النيابي... مالم يخطر على بال واضعي الدستور

هل تنجَح القوى السّياسية في إقرار قانون جديد للانتخابات، أم أنها ستضَع العربة على طريق الفراغ النيابي؟ سؤال يفتح الباب على تداعيات هذا الواقع الذي لم يختبره لبنان يوماً فعلياً منذ الاستقلال، في ظل غياب مادة دستورية تنصّ على إمكانية أن توكل مهمات السلطة التشريعية إلى سلطة أخرى

ميسم رزق

بعدَ انتهاء أزمة الفراغ الرئاسي، برزت أزمة قانون الانتخابات، ما يُهدّد بفراغ تشريعي نيابي مع تعثّر المشاورات الرامية إلى التوصل إلى قانون انتخابي جديد. وقد بات هذا المصير المُحتمل، فكرة مستساغة، وكأنه أمر طبيعي. علماً بأن لبنان في تاريخه الحديث لم يشهد ولا مرّة فراغاً فعلياً في السلطة التشريعية، ولو أنها عاشته بشكل مقنّع على صورة تمديد.

«ما هو الفراغ البرلماني؟» سؤالٌ يُغري للغوص فيه، فيتبين أن رئيس الجمهورية ميشال عون ليس أول من تحدّث عنه وهدّد به، واعتبره البعض انقلاباً وتهديداً للطائف. وهذا البعض هو نفسه من غضّ النظر حين كانت «الضرورات» تجعل منه فراغاً بالحلال، ما دام يأتي على نواب الأمة بالمنفعة. التاريخ يشهد على ذلك.

في الثلاثينيات والأربعينيات، سار لبنان مُكرهاً نحو الفراغ البرلماني، بقرار من سلطات الانتداب الفرنسي. هكذا حصل عام 1932. آنذاك، لم تكن المفوضية الفرنسية مُستعدة للموافقة على انتخاب مُسلم لرئاسة الجمهورية. طلبت من المرشّح محمد الجسر الانسحاب، فرفض واستمر في المعركة، الأمر الذي دفع المندوب السامي الفرنسي بونسو، إلى التدخل وإصدار قرار بتعليق الدستور وحلّ المجلس النيابي. وتكرّر الأمر مرة ثانية عام 1939 عشية الحرب العالمية الثانية. وثالثة لفترة قصيرة بأمر من المفوض السامي هيللو، في 11 تشرين الثاني عام 1943، حتى عادت الحياة البرلمانية في 22 من الشهر ذاته، تاريخ الاستقلال.

ومنذ الاستقلال، لم يشهد لبنان أي حالة فراغ تشريعي، ولو أنه اختبر فراغاً من نوع آخر في مجلس النواب. هنا يُمكن العودة إلى ما قاله رئيس مجلس النواب نبيه برّي منذ أيام بأن التمديد والفراغ سيّان، لتأكيد أن لبنان عاش منذ الاستقلال حتى بداية التسعينيات فراغاً مقنعاً في عدد من المراحل. حتى عام 1976 كانت الانتخابات النيابية تجري في مواعيدها، قبل أن يدخل القاموس اللبناني مُصطلح التمديد الذي تكرّر 6 مرّات منذ ذلك التاريخ، وصولاً إلى عام 1990 حين جرى تعيين ملء الشواغر بالتعيين لنحو 22 مقعداً نيابياً. وقد كان مقرراً انتهاء ولايته في عام 1994، قبل أن يجتمع المجلس ويقرر تقصير ولايته، وإجراء الانتخابات مجدداً عام 1992 بسبب اتفاق الطائف ورفع عدد النواب إلى 128، وانتخاب برّي رئيساً للبرلمان.

حالياً تواجه البلاد خطر الشغور النيابي، لتعذّر الاتفاق حول قانون جديد. وفي ظل الرفض القاطع لإجرائها وفق قانون الستين، أو التمديد مجدداً للنواب كما حصل عام 2013، يطلّ الفراغ النيابي برأسه كأحد أقوى الطرق جاذبية للسير نحوه. قد لا يعي كُثر أن الوقت ليس في مصلحة أحد، وأنه مع انتهاء المهل القانونية، وعدم اجتماع الهيئة العامة للتمديد، فإن المجلس بعد تاريخ 20 حزيران ستسقط عنه كل صفة دستورية. لا تشريع ولا محاسبة ولا انتخاب. فهل سنصل إلى الفراغ فعلاً؟ ومن سيحلّ محل المجلس النيابي؟ وهل صحيح

في ظل الانتداب الفرنسي، سار لبنان مُكرَهاً نحو الفراغ البرلماني

لا إمكانية لحلول الحكومة او رئيس الجمهورية محلّ مجلس النواب (هيثم الموسوي)

أنه في ظل وجود رئيس للجمهورية وللحكومة لن يكون هناك أي إشكالية؟ يقطع قانونيون هذا الجدل. يلفتون إلى أن نص المادة 62 من الدستور تقول إنه في حال الشغور الرئاسي، تُناط صلاحيات رئيس الجمهورية وكالةً بمجلس الوزراء. كذلك فإنه في حال الفراغ الحكومي، تستمر حكومة تصريف الأعمال في مهماتها إلى حين تأليف حكومة جديدة. غير أنه لا مادة في الدستور تنصّ على أنه في حال الشغور البرلماني، يُمكن الحكومة أو رئيس الجمهورية أو أي هيئة أخرى أن تحلّ محلّ مجلس النواب، أو تولّي السلطة التشريعية، التي تمتلك صلاحيات سياسية، ورقابية، وتشريعية، وانتخابية وتأسيسية.

نص واحد في الدستور أتى على فكرة حلّ البرلمان، لكن في ظروف خاصة. المادة 55 من الدستور تقول إنه «يعود لرئيس الجمهورية الطلب إلى مجلس الوزراء حلّ مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة. فإذا قرّر مجلس الوزراء بناءً على ذلك، حلّ المجلس، يُصدر رئيس الجمهورية مرسوم الحلّ. وفي هذه الحال تجتمع الهيئات الانتخابية وفقاً لأحكام المادة 25، ويُدعى المجلس الجديد للاجتماع في خلال الأيام الخمسة عشر التي تلي إعلان الانتخاب. وتستمر هيئة مكتب المجلس في تصريف الأعمال حتى انتخاب مجلس جديد. وفي حال عدم إجراء الانتخابات ضمن المهل القانونية المنصوص عليها، يعتبر مرسوم الحلّ باطلاً، ويعود المجلس القديم إلى ممارسة صلاحياته». هنا يفصل القانونيون بين حلّ المجلس والفراغ، معتبرين أن استمرار عمل هيئة المكتب مرتبط بحل المجلس، لا بالفراغ الناتج عن عدم إجراء الانتخابات». وفي حالة حل المجلس، فإن فترة الشغور التي تستمر فيها هيئة المكتب بتصريف الأعمال تقتصر على 3 أشهر كحد أقصى، بحسب المادة 25 من الدستور. وبحسب القانونيين، فإنه «في حال انتهاء ولاية المجلس، ستسقط كل صفة دستورية عنه. وبذلك نكون قد دخلنا مجدداً في مسار سياسي ودستوري عنوانه الفراغ، لا يمكن أحداً أن يتكهّن بكيفية الخروج منه أو النتائج التي قد تنتج منها». وهنا لا بد من الإشارة إلى نقطة أساسية، هي أن النظام اللبناني نظام برلماني، ما يعني أن شغور المجلس النيابي لم يكن في حسبان واضعي الدستور، لكونه يضرب أسس النظام، ويجعل شرعيته برمّتها على المحك.

قد يطول مع برنامج سفر مقرر لرئيس الجمهورية منتصف هذا الشهر. وقالت مصادر اللجنة الرباعية لـ«الأخبار» إن المختلط الجديد (75 أكثري و53 نسبي) قيد التداول حالياً بين القوى السياسية. وفي حال حظي بحد أدنى من التوافق قبل يوم غد الجمعة، فإن اللجنة ستعقد اجتماعاً لها لوضع اللمسات الأخيرة عليه، قبل الانتقال إلى البحث مع النائب وليد جنبلاط لمحاولة إقناعه بالمشروع. أما إذا لم يحظ بالتوافق اللازم، فإن اللجنة ستدفنه، وتبدأ البحث عن فكرة جديدة.

على صعيد ردود الفعل، قال الوزير السابق وائل بو فاعور لـ«الأخبار»: «الكل يُجمع على أن القانون سيُقرّ بالتوافق، ومن بين هؤلاء رئيس الجمهورية، لكن إذا أحبّ أحدٌ ما أن يذهب بعيداً فسنذهب أبعد». وأضاف: «حتى الآن، فإن المشاريع المنسوبة إلى «القوات» والتيار، لا

أبو فاعور: القانون بالتوافق، لكن إذا أحبّ أحدٌ أن يذهب بعيداً فسنذهب أبعد

تأخذ في الاعتبار خصوصيتنا. ثمة مشترك بيننا، هو المصالحة التي نحرص عليها سواء تبدّى حرص مقابل أو لم يتبدّ».

من جهة أخرى، أوضح مصدر مسؤول في حزب الكتائب أن زيارة وفد من الحزب لمعراب تأتي مع غيرها من الزيارات المماثلة المقبلة للقيادات الحزبية، استكمالاً للجولات التي بدأها وسيستكملها النائب سامي الجميّل مع المرجعيات الرسمية والسياسية. وفي المعلومات أن على جدول زيارات الوفد الكتائبي لقاء اليوم مع تيار المستقبل وزيارة لبنشعي للقاء النائب سليمان فرنجية السبت المقبل. أما لقاء الوفد الكتائبي مع رئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل، فقد جرى التوافق بين الجانبين على أن يكون بعد عودة باسيل من زيارته الخارجية. وشدد المصدر الكتائبي على أن الوفد يحمل إلى القيادات التي يزورها موقف الحزب الرافض لقانون الستين ولأية صيغة يمكن أن تنال من صحة التمثيل وشموليته ومن التعددية والتنوع.

وأكد المصدر أن «الكتائب لن يكون في وارد القبول بأي قانون لا يضمن تمثيل الإصلاحيين من أحزاب وشخصيات مستقلة ولا يؤمن تمثيل المرأة والمجتمع المدني».

(الأخبار)

تقرير

حسن سعد موقوف بالنيابة عن أصحاب الحصانة

سوء حظ حسن سعد أنه مواطن لا يملك حصانة أو نفوذاً أو "واسطة" تحميه من التوقيف، لأنه اتهم الرؤساء الثلاثة بالسرقة وتجويع الناس في "بوست" على صفحته على الفايسبوك، برغم أن الاتهامات بـ"السرقة" و"التحاصص" و"العمالة" و"العصابة"، يلقيها يومياً رؤساء ووزراء ونواب ومسؤولون بعضهم ضد البعض من دون عتب ولوم. لكن سعد الحلقة الأضعف التي يطبق بحقها القانون. سيحاكم بدعوى الحق العام زائد توقيف احتياطي لخمسة أيام تنتهي اليوم على نحو مبدئي.

الشاب المنتمي إلى الحزب الشيوعي اللبناني، أوقف يوم السبت الفائت بموجب المادة 384 المتعلقة بتحقير رئيس الجمهورية. تجريمه استند إلى ما كتبه على "الفايسبوك" في 17 كانون الثاني الماضي: "قررت أن أبدأ بالصلاة والصوم والزكاة وأداء فريضة الحج والعمرة وزيارة الأماكن المقدسة، عندما يمتنع ويتوب عن السرقة والنهب للمال العام وسياسة التجويع المتبعة من قبل كل من نبيه بري والحريري وعلى رأسهم ختيار بعبدا وغيرهم واللائحة تطول". بحسب مصدر قانوني مواكب لقضيته، فإن "أحد المخبرين الذي يعمل لاستخبارات الجيش التقط صورة للمنشور ووشى به. يوم السبت الفائت، استدعي إلى ثكنة محمد زغيب في صيدا حيث استجوب حول ما كتبه. بات ليلة في الثكنة قبل أن يحوّل إلى فصيلة عدلون (إقامته في نطاق الفصيلة) لمحاكمته أمام القضاء العدلي بناء على إشارة المدعي العام العسكري لأن لا صلاحية للقضاء العسكري بالنظر "في جريمته". في الفصيلة أعيد استجوابه واستمر توقيفه، قبل أن يُحال على القاضي المنفرد الجزائي في صيدا ليحاكم بدعوى الحق العام بموجب المادة 384 التي تنص على الحبس بين شهرين وعامين". من المفترض أن يمثل سعد أمام القاضي اليوم. وكيل سعد القانوني، أيمن فقيه، رجح أن يخلى سبيله بعد جلسة التحقيق استناداً إلى المادة 13 من أصول المحاكمات الجزائية حول مدة التوقيف الاحتياطي.

ودعا اتحاد الشباب الديموقراطي إلى المشاركة في وقفة تضامنية مع سعد عند الساعة العاشرة من صباح اليوم، أمام قصر العدل في صيدا، تزامناً مع موعد محاكمته، وللمطالبة بالإفراج الفوري عنه.

(الأخبار)

تقرير

المختلط: «قصّ ولصق» لتشويه النسبية

تبرع الأحزاب السياسية في قلب الذهب تراباً عند اجتماعها في صالة واحدة. بلمسة سحرية، أخرجت النسبية من قالبها الديموقراطي لتتحول إلى مفهوم يفوق الاقتراع الأكثري سوءاً وظلماً. في ما يلي تفنيد مفصل للنسخة الأخيرة من القانون المختلط الذي بحثته اللجنة الرباعية، قبل أن يسقط أمام بدعة جديدة ظهرت أمس

يسمح الاقتراح لناخبي بعض الدوائر بانتخاب نوابهم ونواب دوائر أخرى (هيثم الموسوي)

رلى ابراهيم

من الطبيعي جداً أن تلهث القوى السياسية لحياكة تفاصيل قانون الانتخابات بما يضمن نفخ حجمها والاستيلاء على ما توافر من المقاعد الإضافية والأرباح السهلة. ومن الطبيعي تالياً أن تأتي عصارة مناقشات اللجنة الانتخابية المشكّلة من نواب حزبيين بمشروع قانون مختلط أسوأ من الستين في مخالفته لأدنى القواعد التقنية وعدم مراعاته للأقليات والأحزاب الصغيرة والمرشحين المستقلين. فليست هي المرة الأولى التي ترفض فيها أحزاب الطوائف إقرار قانون ديموقراطي يراعي النسبية الكاملة، أو أقله يعتمد معايير موحدة، بحيث يرفع سطوتها عن بعض المقاعد ويمنع احتكارها لمقاعد طائفة بكاملها. إلا أن الاستثناء هذه المرة كان في إصرار رئيس الجمهورية ميشال عون على إقرار قانون انتخابي يصحح التمثيل، كما جاء في خطاب القسم، والآمال التي رتبها البعض على جلوس التيار الوطني الحر

> **محافظتا جبل لبنان الجنوبي وبيروت مثال صارخ على فداحة التلاعب بالمعايير المعتمدة**

> **يصعب على أي حزب غير تيار المستقبل التأثير في نتيجة المقعدين العلويين في طرابلس وعكار**

بنحو رئيسي إلى طاولة القوانين المطروحة. ويقود ذلك إلى خلاصة واحدة تؤكد أن حبل الخلاص الأوحد يكمن باعتماد النسبية الكاملة على أساس دائرة واحدة أو عدة دوائر كبرى، بما يضمن عدم قدرة أي حزب أو فريق على التلاعب بالنتائج وقولبتها وفقاً لأهوائه. وهو ما يتطلب موقفاً حاسماً من رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، المؤتمن على الدستور وعلى تأمين المساواة بين جميع الأفراد والطوائف، والحرص على تصحيح تمثيلها جميعها.

في ما يأتي، إضاءة مفصّلة على التلاعب الفادح في المعايير المعتمدة في المشروع المختلط الذي سُرّب الأسبوع الماضي، قبل أن يسقط في اللجنة الرباعية:

لا «تصحيح تمثيل» في الجنوب

تضم دائرة الجنوب، بحسب ما نصّ عليه مشروع القانون المختلط، أقضية صيدا والزهراني وجزين وصور. وبما أن «المعيار» المعتمد يقضي بأن يُنتخب بالنظام الأكثري النواب المنتمون إلى مذهب يشكّل أبناؤه أكثر من 65 في المئة من ناخبي القضاء، أبقي على المقعدين السنيين في صيدا وعلى ثلاثة مقاعد للطائفة الشيعية في صور والمقعدين الشيعيين في الزهراني ومقاعد جزين الثلاثة للاقتراع وفق «الأكثري». فيما اقتصرت النسبية على مقعدين، المقعد الشيعي الرابع في صور ومقعد الروم الكاثوليك في الزهراني. وإذا ما احتسبنا المعدل الذي يجدر بلائحة الحصول عليه للفوز بمقعد من المقعدين النسبيين، تكون الحصيلة نحو 105 آلاف صوت، لأن أصوات المقترعين في هذه الدائرة ستفوق 210 آلاف مقترع. ما يعني أن أي لائحة لا يدعمها حزب الله وحركة أمل لن تتمكّن من الفوز بأيّ من المقعدين اللذين سيُنتخبان بالنسبية. وهنا تطرح إشكالية عدم جدوى النسبية المعتمدة على مقعدين في دائرة تنتمي أكثرية ناخبيها إلى خيار سياسي وحد، فتتحوّل النسبية إلى أكثرية مبالغ بها. وبالتالي كان من الأجدى ترك المقعدين على الأساس الأكثري، لأن النتائج ستكون مماثلة في الحالتين ومطابقة لنتيجة قانون الستين.

الثغرة الثانية تتمثل في اقتراع بعض الناخبين الجنوبيين مرتين، مرة على أساس أكثري في دائرتهم، ومرة على أساس نسبي في المحافظة. فالصيداويون ـ على سبيل المثال ـ يقترعون في صندوق لمقعدين في دائرتهم، حيث ينتخبون وحدهم نائبيهم، وفي صندوق ثانٍ لاختيار النائب الشيعي في صور والكاثوليكي في الزهراني! فيما لا يمتلك ناخبو صور والزهراني ترف المشاركة في اختيار نواب صيدا. وكذلك الأمر في جزين. ويكاد وضع المرشح الكاثوليكي في الزهراني يثير الضحك. ففعلياً كل ناخبي الدوائر من مختلف الطوائف «يبلّون» يدهم فيه، بينما لا يؤثر صوته على مقعده ولا على المقعد الشيعي في دائرته بطبيعة الحال الذي، بالمناسبة، ينتخبه أهالي الزهراني فقط. هكذا، عُرّيت النسبية وشوّهت بعد تعدّد المعايير. ولكن لا همّ، ستقترع صيدا وفقاً لقانون الستين بما يضمن استمرار احتكار تيار المستقبل لمقعديها، فيما لا ناقة ولا جمل لطائفة الروم الكاثوليك في مقعد مرشحها الذي يرفع معدّو هذا القانون لواء «تحرير المقاعد المسيحية» عبره.

العلويون في طرابلس وعكار: استحالة التمثيل

تضم دائرة الشمال كلّاً من طرابلس والمنية ـ الضنية وزغرتا وبشري والكورة والبترون. اقتضت قواعد القانون أن يبقى 16 مقعداً على الأكثري في دوائر قانون الستين، و5 مقاعد على النسبي في طرابلس وحدها (2 سني، 1 علوي، 1 ماروني و1 أرثوذكس)، لكن سيقترع لهم أبناء طرابلس وأبناء الأقضية الأخرى. فمثلاً، يقترع ابن زغرتا وابن الكورة وابن البترون وابن

المنية وابن بشري مرة في قضائه وفق النظام الأكثري (تماماً كما في قانون الستين)، وفي صندوق آخر، سينتخبون بالنسبية نواب طرابلس الخمسة. وهنا أيضاً، لا يمكن ابن طرابلس المشاركة في اختيار ممثلي الأقضية الأخرى في الدائرة، لينحصر صوته في انتخاب نواب مدينته. مجموع المقترعين التقريبي في هذه الدائرة سيفوق الـ245 ألفاً، ما يجعل الحاصل الانتخابي المطلوب لنجاح أي مرشح على أساس النسبي نحو 50 ألفاً. وبذلك يُحرم العلويون اختيار ممثلهم اليتيم، حيث سيقترع منهم أقل من 15 ألفاً في أحسن الأحوال، ما يُبقي قرار تمثيلهم في يد الخصوم السياسيين لغالبيتهم، وفي يد المنتمين إلى طوائف أخرى ودوائر أخرى على حدّ سواء. وهو ما ينسحب أيضاً على المقعد العلوي في عكار، حيث سيقترع أكثر من 130 ألفاً! والنتيجة، لا يمكن العلويين تصحيح تمثيلهم الذي يقتصر على مقعدين اثنين في كل لبنان، لأنهم لا يملكون ترف تغيير المعايير المعتمدة. ومجدداً تفشل نظرية «تصحيح التمثيل» في «تحرير» المقعدين الماروني والأرثوذكسي في طرابلس لعدم توافر الأصوات الكافية لإنجاحهما، الأمر الذي يبقي قرار هذين المقعدين بيد تيار المستقبل، كما هي الحال في الستين. يزداد الوضع سوءاً في عكار مع وضع 5 مقاعد على النسبية (1 سني/1 علوي/ 1 ماروني/ 2 أرثوذكس) ما يجعل الحاصل الانتخابي المطلوب لنجاح أي مرشح على النسبي نحو 26 ألفاً، وهو ما يجعل غالبية مقاعد النسبية في يد تيار المستقبل.

ناخبو بيروت «بسمنة» و«زيت»

في محافظة بيروت، جرى تدجين المعايير وزمّها لتتناسب مع مصالح تيار المستقبل. ففي بيروت الثالثة، لا يصل عدد ناخبي الطائفة السنية إلى 66,66% من العدد الإجمالي للناخبين. وكان ينبغي أن تُرحّل كل مقاعد الدائرة إلى النظام النسبي. لكن اعتراض تيار المستقبل عدّل المعيار، فصار 65 في المئة، لكي تبقى غالبية المقاعد السنية خاضعة للانتخاب الأكثري. في المحصلة، أُبقيت 4 مقاعد سنية، من أصل خمسة، على أساس الاقتراع الأكثري. وبالطريقة نفسها، شُطِبت كل القواعد مراعاةً لقلق الزعيم الاشتراكي وليد جنبلاط، بعدم قدرته على التأثير في هوية المرشح الدرزي في بيروت الثالثة، فنُقِل من النسبي إلى الأكثري بسحر ساحر. وهكذا يمكن جنبلاط التحالف مع الحريري كما في الستين لإبقاء المقعد الدرزي في كتلة المختارة. وانتقل مقعد سني واحد والمقاعد الشيعي والإنجيلي والأقليات والأرثوذكس، التي سيشارك في الاقتراع للمرشحين عليها ناخبو دوائر بيروت الثلاثة، بعكس المقاعد الأكثرية. في بيروت الثانية، رُحّلت المقاعد جميعها إلى الاقتراع النسبي بما يتناسب مع الواقع (1 شيعي، 1 سني، 2 أرمن أرثوذكس)، فيما بقيت كل مقاعد بيروت الأولى أي الأشرفية ـ الرميل ـ المدور على أساس أكثري (1كاثوليك،1 أرثوذكس، 1 ماروني، 1 أرمن أرثوذكس، 1 أرمن كاثوليك)، ما يُحبط النتائج التي سجّلتها هذه الدائرة في الانتخابات البلدية لحساب لائحة «بيروت مدينتي». واللافت أن هذا القانون يقسم الناخبين إلى فئتين: «بسمنة» أو «بزيت». فابن الأشرفية وابن بيروت الثالثة سينتخبان مرتين: في صندوق أكثري حيث لا يتدخل أحد في اختيار نواب دائرته، وفي صندوق النسبية حيث يتدخل هو في اختيار مرشحي بيروت الثانية وبعض مرشحي بيروت الثالثة. في الوقت الذي يشارك كل أبناء العاصمة في اختيار نواب الدائرة الثانية. ولا تفسير لدى أي من القوى المشاركة في إعداد هذا القانون لعدم المساواة بين الناخبين في الحقوق والواجبات والتمثيل الديموقراطي.

جنبلاط يتحدّى القانون

لم تقتصر معركة جنبلاط على المقعد الدرزي في بيروت الثالثة. فما يصحّ في العاصمة يصحّ في الشوف وعاليه والبقاع الغربي بطبيعة الحال. وهو ما أدى إلى كسر النسبية احتراماً لأهواء البيك، فأبقيَ النظام الأكثري سارياً على مقعدين درزيين في الشوف وعاليه، سعياً لإرضاء الاشتراكي. علماً أن القاعدة المعدلة تقول بضرورة مطابقة عدد ناخبي الطائفة لنسبة الـ65% حتى تتمتع بالنظام الأكثري، وهو ما يتنافى مع وضع الدروز في كل المحافظات، حيث يفترض أن توضع جميع المقاعد على النسبية. وحفظاً لماء الوجه، وُضع مقعدان درزيان في كل من الشوف وعاليه على النسبية، حيث يفترض بجنبلاط عقد صفقة سهلة مع تيار المستقبل لابقائهما تحت عباءته. ويجدر التذكير هنا بأن طلبات البيك أوامر، لذلك كانت الشوف وعاليه دائرة واحدة منفصلة عن قضاء بعبدا الذي ضمّ إلى محافظة جبل لبنان الشمالي ووضع مقعده الدرزي على النسبية. لماذا؟ لأن لا قدرة لجنبلاط على الفوز به حيث لا حلفاء أقوياء له. أما في البقاع الغربي ـ راشيا، فاقتضى النظام أن توضع كل المقاعد على النسبية... إلا الدرزي!

جبل لبنان الشمالي... منفصم المعايير

لا يمكن المتصفح لكيفية تقسيم مقاعد جبل لبنان الشمالي ما بين أكثري ونسبي إلا أن يصاب بالانفصام. ويمكن تخيل المعدّين يلعبون ويغمض بعضهم أعين بعض لتقسيم المقاعد ما بين أكثري ونسبي. ففعلياً، لا أحد يعرف لماذا وضعت مقاعد بعبدا الستة على النسبية، فيما أبقيت مقاعد المتن الشمالي الثمانية جميعها وفق النظام الأكثري. لكن المعيار غير المفهوم هنا، مبني على اعتبار جميع المسيحيين أبناء مذهاب واحد، فيما المسلمون ينتمون إلى 4 مذاهب: سني وشيعي ودرزي وعلوي. لكن ذلك لا يفسّر كيف يمكن وضع 4 مقاعد مارونيّة في كسروان على الأكثري وفرز مقعد خامس على النسبية. أما في جبيل، فالمارونيان ينتخبان بالنظام الأكثري والشيعي بالنظام النسبي. لا حاجة هنا لذكر مدى الظلم اللاحق بابن بعبدا الذي سيتدخل في مصيره كل ناخبي جبل لبنان الشمالي الذين سيقترعون مرتين، فيما هو سيقترع مرة واحدة ويتفرج على باقي الناخبين.

البقاع أفضل الموجود

لولا استثناء المقعد الدرزي في البقاع الغربي ـ راشيا لكانت دائرة البقاع (تضم البقاع الغربي وراشيا وزحلة) لتكون من بين أفضل المحافظات في هذا القانون وأكثرها قرباً من المعايير المهنية. ففي البقاع الغربي راشيا 5 مقاعد (2 سني، 1 شيعي، 1 ماروني، 1 أرثوذكس) من أصل 6 على النسبية، وفي زحلة 7 مقاعد من أصل 7 على النسبية بما يتيح للأحزاب الصغيرة والقوى المستقلة المشاركة في تمثيل الدائرة. لكن تجدر الإشارة هنا إلى تفاوت المعايير على سبيل المثال ما بين البقاع والجنوب، اذ من غير المنطقي أن يقترع مواطن لمقعدين على النسبية في الجنوب فيما يقترع جاره لـ 12 مقعداً نسبياً في البقاع، ولا يمكن أيضاً أن يقترع الجنوبي لعشرة مرشحين على أساس أكثري فيما يقترع البقاعي لواحد! فيما على المقلب الآخر بلغ حدِ التفاوت أن يوضع مقعد واحد على الأكثري في البقاع و16 في شمال لبنان!

وجهة نظر

عوائق دستورية في طريق العهد

وسام اللحام *

لا شك في أن الدستور اللبناني، كما جرى تعديله بناء على مندرجات اتفاق الطائف، بات يحتاج إلى تطوير من حيث إستحداث آليات تسمح بتجنب الأزمات أو الحد منها قدر المستطاع، رغم أن دون هذا الأمر صعاباً تتعلق بطبيعة النظام الطائفية التي تجعل الصلاحيات من المواضيع الحساسة التي تستخدم للتحريض السياسي بدل أن تخضع لنقاش علمي رصين.

لكن المشكلة لا تكمن فقط في النصوص التي تحتاج إلى ورشة تعديل ومشروع اصلاحي كبير، بل في بعض الأحكام الدستورية الفرعية التي أثبتت الممارسة مدى خطورتها وقابليتها لتعطيل صلاحيات رئيس الجمهورية. وإذا كان من البديهي أن انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية من شأنه ارساء قواعد جديدة للتعاطي مع رئاسة الجمهورية بحيث يأخذ موقع رئيس الدولة وزنه الحقيقي في هيكلية السلطات الدستورية، إلا أن بعض المعوقات تعترض طريق الرئاسة الأولى. لذا كان من الضروري استعراض نقطتين لهما دلالات مهمة في وقتنا الراهن.

يفرّق الاجتهاد الاداري في لبنان بين المراسيم العادية التي يصدرها رئيس الجمهورية بعد توقيعها من رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصين وتلك التي لا يمكن إصدارها إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وقد رأى البعض أن هذا التمييز يعزز صلاحيات رئيس الجمهورية كون المراسيم التي تتخذ في مجلس الوزراء تصبح نافذة حكما في حال امتنع الرئيس عن توقيعها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ايداعه اياها وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 56 من الدستور.

وبالفعل من الأمور التي تتم مناقشتها اليوم قضية الانتخابات النيابية المقبلة في ظل رفض رئيس الجمهورية لاجرائها، وفقاً لما بات يعرف بقانون الستين. فالمادة 44 من القانون الرقم 25 الصادر في 8 تشرين الأول 2008، والذي جرت على أساسه انتخابات 2009، تنص صراحة على التالي: "تدعى الهيئات الناخبة بمرسوم" أي ان الدعوة تتم بمرسوم عادي يصدره حتما رئيس الجمهورية ولا يمكن بأي شكل من الأشكال تخطي توقيعه.

وإذ يتسلح البعض بهذه الصلاحية لتأكيد قدرة الرئيس على منع اجراء الانتخابات، لا بد لنا من التذكير بالانتخابات الفرعية التي جرت سنة 2007 عن المقعد الذي شغر بعد اغتيال النائب بيار الجميل. فالمادة 7 من قانون الانتخابات النافذ حينها (القانون الرقم 171 الصادر في 6 كانون الثاني 2000) كانت أيضا تنص على أن دعوة الهيئات الناخبة تتم بمرسوم عادي. وقد رفض رئيس الجمهورية العماد اميل لحود توقيع ذلك المرسوم كون الحكومة كانت في نظره فاقدة للشرعية الأمر الذي دفع رئيس الحكومة فؤاد السنيورة الى اتخاذ خطوة غير مسبوقة. إذ أقدم على عرض مرسوم دعوة الهيئات الناخبة على مجلس الوزراء واستحصل على موافقته، وهكذا تم ارسال المرسوم إلى رئيس الجمهورية بحيث تبدأ مهلة الخمسة عشر يوما بالسريان. وبالفعل صدرت الدعوة للانتخابات في 2 تموز 2007 على شكل مرسوم نافذ حكما حمل الرقم 493 ونشر في الجريدة الرسمية. يشكل هذا الاجراء سابقة خطيرة، إذ انه يسمح بتحويل المراسيم العادية إلى مراسيم تسري عليها مهلة الخمسة عشر يوماً الدستورية، ما يسلب رئيس الجمهورية توقيعه ويجرّده من صلاحية مهمة أغفلها اتفاق الطائف. وما يزيد من صعوبة الأمر هو ان هذا الاجراء ليس مشوباً بعيب كاف يسمح لنا بالطعن بدستوريته. إذ يمكن ان يقال ان الدستور أناط صراحة السلطة التنفيذية بمجلس الوزراء، وعملا بالقاعدة الشهيرة "الذي يستطيع الأكثر يستطيع الأقل" (qui peut le plus peut le moins) يجوز لمن يحق له اقرار المراسيم التي تتطلب موافقة الحكومة الصريحة أن يقر تلك العادية.

نقطة ثانية تضعف من صلاحيات رئاسة الجمهورية تتعلق بمهل نشر القوانين. فمن المعلوم أن القوانين التي يقرها مجلس النواب لا تصبح نافذة الا بعد اصدارها من قبل رئيس الجمهورية، أي توقيعها من قبل هذا الأخير واعطائه الأمر للجهات المختصة بنشر القانون وتطبيقه. وقد حدد الدستور للرئيس مهلة شهر كي يصدر القانون والا اعتبر نافذا حكما ووجب نشره. وبالفعل صدرت مجموعة من القوانين لا تحمل توقيع رئيس الجمهورية وهذا أمر مألوف في القانون الدستوري المقارن، إذ تفرض غالبية دساتير الدول مهلة معينة على رئيس الدولة بغية إصداره للقانون أو رده من أجل دراسته مجددا من قبل السلطة التشريعية.

المشكلة لا تكمن هنا في اصدار القانون من دون توقيع الرئيس بل في كيفية احتساب سريان المهلة. فالفقرة الأولى من المادة 56 من الدستور تنص على التالي: "يصدر رئيس الجمهورية القوانين التي تمّت عليها الموافقة النهائية في خلال شهر بعد احالتها الى الحكومة ويطلب نشرها". المعضلة هي في تعبير "بعد احالتها إلى الحكومة". فعند اقرار الدستور سنة 1926 كان مصطلح الحكومة تعبيرا عاما يمكن تفسيره بالسلطة التنفيذية ككل أي رئيس الجمهورية والوزراء الذين يعاونونه في الحكم.

لكن بعد اتفاق الطائف تبدل الوضع. إذ أصبحت الحكومة عندما تجتمع في مجلس الوزراء تتولى السلطة التنفيذية، وبالتالي أصبح النص الدستوري الذي يتكلم عن احالة القانون الى الحكومة فيه شيء من الغموض. فبمجرد احالة القانون تبدأ مهلة الشهر (أو خمسة أيام في حال كان القانون معجلا) بالسريان حتى لو ظل القانون عالقا في رئاسة الحكومة منتظرا توقيع رئيس مجلس الوزراء عليه رغم ان رئاسة الجمهورية لم تستلمه كي تقرر توقيعه او رده. هذا الخلل في النص قد يعطل صلاحية مهمة جدا لرئيس الجمهورية ويمنعه من ممارسة رقابته الدستورية والسياسية على القانون. لا شك ان قيام رئيس الحكومة عمدا بتأخير ارسال القانون إلى الرئيس أمر لم يحدث وهو يؤدي إلى أزمة سياسية كبيرة في البلاد. لكن بقاء هذا الخلل يضع رئيس الجمهورية تحت رحمة الظروف ولا يحصّن صلاحيته بما فيه الكفاية لممارسة دوره المنشود والطبيعي كحكم بين المؤسسات، وحاكم عندما يتوجب الأمر ذلك.

لقد استعرضنا عينة بسيطة من هذه العوائق التفصيلية، لكن البالغة الأهمية. إذ قد تعطل مسيرة العهد وتحدّ من زخمه. صحيح ان بعض الشوائب الدستورية أكثر أهمية وتتطلب معالجة سريعة كالعمل على اقرار الموازنة وتعيين أعضاء جدد للمجلس الدستوري بعد أن انتهت ولاية الاعضاء الحاليين منذ زمن ليس بقصير. لكن الانكباب على دراسة تلك الثغرات الدستورية التي نشأت بسبب النصوص والممارسة يبقى أولوية نأمل أن يعيرها رئيس الجمهورية اهتمامه كي يحصن موقعه، ليس فقط اليوم بل أيضا في المستقبل.

*أستاذ جامعي

رسالة المركز المدني إلى عون

فخامة الرئيس،

عندما يكون مجلس النوّاب غير منتخب بانحلاله دون انتخاب مجلس جديد محلّه أو بالتمديد لنفسه في صورة غير مشروعة لا فراغ دستوريّاً، بل نكاد نقول إنّها لَفُسْحَةٌ للناس!

فالسلطة تعود إلى الشعب بالمعنى الدستوري، أي إلى الهيئات الناخبة.

أمّا وسيلة اتّخاذ القرارات المناسبة في هذه الحالة، أي فقدان مجلس النوّاب الذي هو المؤسّسة التمثيليّة الوسيطة، فيكون عبر الاستفتاء، أي الديمقراطيّة المباشرة.

فالمطلوب، الآن، فرض قانون بذلك الاستفتاء على من يغتصب السلطة التمثيليّة تسليماً منه بالإرادة الشعبيّة.

ونوع الاستفتاء المناسب في المجتمعات المركّبة هو الاستفتاء المركّب، أي الذي تكون نتيجته مأخوذاً بها في المستوى الوطني والمستوى المحلّي الذي هو القضاء.

فإذا كانت النتيجة في المستوى الوطنيّ هي إلى جانب الأخذ بالنظام النسبي أو الأكثري بأغلبيّة موصوفة يؤخذ بذلك النظام إلاّ في الأقضية التي كانت نتيجة الاستفتاء فيها مخالفة بأغلبيّة موصوفة للنظام الذي تمّ اختياره بأغلبيّة موصوفة في المستوى الوطني. وإذا لم يكنْ من أغلبيّة موصوفة في المستوى الوطني يكون لكلّ قضاء النظام الذي اختاره بأغلبيّة عاديّة أو موصوفة.

وهذا التعدّد معمول به، وهو يعزّز وحدة الدولة وليس العكس. ومعياره واحدٌ، وهو حريّة اختيار الناس لا تحكّم العصابات.

وأسس الاختيار واحدة.

فالأسس السليمة مهما تكن الحاجة إلى تحسينها هي: القانون الأساسي الذي هو الدستور. المؤسّسة الدائمة التي هي الهيئات الناخبة. الوحدات الإداريّة المستقرّة التي هي الأقضية. هل نريد استنباط أحكام قانون الانتخاب لإعادة تكوين السلطة انطلاقاً من هذه الأسس الوطنيّة السليمة أم انطلاقاً من أحجام العصابات وفسادها وتبعيّتها الأجنبيّة؟

فخامة الرئيس،

التناقض واضح بين موقفك المعلن من النظام الانتخابي وبين مواقف من يأتمرون بأمرك باسم الانفتاح. وهل يصحّ الانفتاح على حساب دستور الدولة وعلى حساب شعب الدولة؟

ذلك أمرٌ خطيرٌ يهدّد اكتسابك الشرعيّة من خلال عملك بعد أنْ فاتك اكتسابها كاملةً من خلال عمليّة انتخابك من قبل مجلس غير منتخب.

القانون الوحيد الذي يشكّل جسر عبور إلى الشرعيّة، قبل قانون الانتخاب، هو قانون استفتاء مركّب للهيئات الناخبة يأخذ في الاعتبارالأغلبيّة في المستوى الوطنيّ والأغلبيّة في مستوى الأقضية. موضوع هذا الاستفتاء نقطة وحيدة هي النظام الانتخابيّ، على أساس أنّ الدوائر هي الأقضية.

فيكون أمامنا احتمالان: فإمّا أنْ يكون لكلّ قضاء النظام الانتخابيّ النسبيّ أو الأكثريّ الذي يختاره، وإمّا أنْ يكون النظام واحداً بنتيجة الاستفتاء المركّب كما هو مبيّنٌ أعلاه.

وفي ما عدا ذلك من هذا التهارج بين العصابات ليس سوى استهلاك فرصتك وفرصة لبنان واللبنانيّين للنجاة من الأخطار المتوقّع استمرارها وتزايدها لفترة طويلة.

نعم. المقصود من قانون الانتخاب ومن قانون الاستفتاء طريقاً إليه هو حريّة اختيار اللبنانيّين وأن يكونوا مصدر السلطات وأصحاب السيادة.

قد نكون، في المرحلة الحاليّة، مع اعتماد النسبيّة نظاماً في التمثيل السياسيّ.

ولنفرض أنّ نتيجة الاستفتاء كانت اعتماد النظام الأكثري. عندها لنْ نسلّم بالنظام الأكثري وحسب، بل سيكون تسليمنا بنظام لا نختاره تسليماً بنظام يتمتّع بنوع من الشرعيّة.

والأمر نفسه إذا كانت نتيجة الاستفتاء تقضي بالأخذ بالنظام النسبيّ بالنسبة إلى من يختار النظام الأكثريّ.

الهدف إذا ليس الاختيار الشعبيّ للنظام وحسب، بل هو أساساً إرساء الحكم بنتيجة إعادة تكوين السلطة على أساس من الشرعيّة ولو كانت محدودة بظرف لا نجده يتيح أفضل الخيارات من وجهة نظرنا.

المركز المدنيّ للمبادرة الوطنيّة

تقرير

تشكّل الضرائب غير المباشرة 70% من الإيرادات العامة في لبنان، ما يعني أن النظام الضريبي يستهدف المستهلك بشكل «حيادي» لا ينصف أصحاب المداخيل المتدنية والمتوسطة ولا يميّز بين الفئات الاجتماعية. في الواقع، تُعطي السياسة الضريبية فكرة حقيقية عن مراكز القوة في البلد، فهي تقوم بنقل الثروة من الفقراء إلى الأغنياء، أمّا عملية إعادة توزيع الثروة التي يُفترض أن تحصل عبر النظام الضريبي فتتكفّل بها العلاقات الزبائنية

«العنف الضريبي»: نقل الثروة من الفقراء

إيفا الشوفي

منذ نحو أسبوع، يجري التداول بمشروع الموازنة المعدّ من قبل وزارة المال. يأتي ذلك بعد أكثر من عقد على امتناع السلطة القائمة عن إقرار أي موازنة تجيز لها الإنفاق وجباية الإيرادات في سابقة تاريخية بين الدول. بحسب المشروع المطروح، تسعى الحكومة الحالية إلى زيادة وارداتها لتغطية العجز المتنامي في ظل شهية مفتوحة على زيادة الإنفاق التوزيعي. تتجه هذه الحكومة إلى اعتماد عدد من الإجراءات الضريبية، بعضها يشكّل خطوة الى الأمام كزيادة معدلات الضريبة على أرباح الشركات وأرباح الفوائد ووضع ضريبة على الربح العقاري، وبعضها يندرج في خانة الإمعان في السياسة الضريبية الظالمة والمعيقة كرفع معدل الضريبة على القيمة المضافة وزيادة قيمة رسوم الطابع وغيرها... يفتح هذا الأمر نقاشاً لا بد منه حول السياسة الضريبية للدولة ليطرح عدداً من الأسئلة: كيف يعاد توزيع الثروة في البلد؟ من يتحمل الأعباء الضريبية؟ ماذا يعكس الهيكل الضريبي من علاقات القوة المرسخة؟ وكيف يمكن خلق سياسة ضريبية عادلة بوجود اقتصاد غير منظم؟ يذهب النقاش إلى مستوى أعمق وقلّما يتم التطرق إليه: ما هي العلاقات الجندرية التي يتم ترسيخها من خلال السياسات الضريبية؟ جميع هذه الأسئلة طُرحت أول من أمس في جلسة تشاور مشوّقة نظّمتها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بالتعاون مع معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية ومركز الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، من أجل مناقشة "العدالة الضريبية في لبنان"، حيث تطرّق الباحث نبيل عبدو إلى مسألة النظام الضريبي من جانبه السياسي، فيما عرضت الباحثة فرح قبيسي تحليلاً جندرياً للسياسات الضريبية.

> يستخرج النظام الموارد من عموم الناس ليحوّلها إلى مراكز القوة

النظام الضريبي في لبنان ينقل الثروة من الأسفل إلى الأعلى، أي من الفقراء إلى الأغنياء وليس العكس، متعارضاً مع مفهوم العدالة الضريبية التي تقوم على إعادة توزيع الأعباء بشكل عادل على أفراد المجتمع. ففي لبنان "يقع الثقل الضريبي بشكل كبير على عاتق أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط". نتحدث هنا عن مصطلح أساسي: "العنف الضريبي"، أي تشويه النظام الضريبي لمصلحة فئة من الناس من خلال الاستحواذ القانوني على الموارد، وفق ما يشرح عبدو. من خلال الأرقام التي عرضها عبدو، يتبيّن أن العائدات الضريبية تشكل 17% من الناتج الإجمالي، 70% منها ضرائب غير مباشرة، أي ضرائب على المستهلك، ما يعني أن النظام الضريبي يقوم على نقل العبء الضريبي من الرأسمالي والثري إلى المستهلك.

صحيح أن الضريبة غير المباشرة على القيمة المضافة لا تشمل المواد الأساسية مثل الخبز والسكر، لكن ما قد لا يعرفه الكثيرون هو أنها أيضاً لا تشمل اليخوت والألماس واللؤلؤ، التي يبدو أن النظام الضريبي اعتبرها أيضاً مواد أساسية!

في تحليل عائدات الضرائب على الدخل والأرباح تحديداً، يظهر أن الضريبة على الأجور تشكّل 20% من عائدات ضرائب الدخل، والضريبة على الأرباح تشكل 40%، في حين أن الضريبة على أرباح الفوائد ورأس المال تشكل 38%. يشرح عبدو أن هذه الأرقام قد تعطي انطباعاً بأن رأس المال يخضع لضرائب كثيرة مقارنة بالعمال وضرائب الأجور، إلا أن التحليل يكشف العكس. فالضرائب على الأجور تستهدف بشكل أساسي ذوي الدخل المحدود والمتوسط الذين لديهم فرص أقل للتهرب الضريبي من ذوي الدخل المرتفع الذين بإمكانهم إيجاد ثغَر قانونية لتوزيع مداخيلهم على القطاعات الأقل عرضة للضرائب.

في جدول آخر، تُظهر الورقة الفروقات بين الدخل قبل حسم الضرائب وبعدها وفق فئات الدخل، بحيث إن فرق الدخل قبل وبعد الضرائب للفئة التي تتقاضى أكثر من 13500 دولار سنوياً هو 1,2%، في حين أن الفرق للفئة التي تتقاضى أكثر من نصف مليون دولار هو 0,1% فقط، أي لا شيء!

يعرض عبدو رسماً بيانياً أساسياً ضمن سياق فهم السياسة الضريبية: تطورت موجودات المصارف في لبنان بشكل متواز مع تطوّر الدين الحكومي. يؤكد هذا الأمر على الطابع الاستخراجي للنظام الضريبي، أي أن النظام يستخرج الموارد من عموم الناس ليحولها إلى مراكز القوة التي تتمثل بالقطاعات الريعية، أي قطاعي المصارف والعقارات.

في الواقع، يمكن فهم علاقات القوة الموجودة داخل النظام من خلال الضرائب. فالنظام الضريبي يخدم رأس المال على حساب العمال، ويخدم الريع على حساب القطاعات الإنتاجية، ويخدم الموردين على حساب المستهلكين، وفق ورقة عبدو. كذلك، قد تخبرنا الإعفاءات الضريبية الكثير من الأمور التي قد لا تظهر في الضرائب المفروضة: فالضرائب على قطاع الزراعة، الذي يساهم بـ 4% من الناتج المحلي، وعلى قطاع الصناعة، الذي يساهم بـ 8% من الناتج المحلي، تبلغ 15%. لكن بالمقابل لا ضرائب على

أبعاد جندرية

للنظام الضريبي أبعاد جندرية أيضاً، نادراً ما تتم مناقشتها. في تحليلها للسياسات الضريبية، تستخلص الباحثة فرح قبيسي نوعين من التمييز الجندري: الأول تمييز صريح موجود في القوانين الضريبية بناءً على الجندر والوضع العائلي، والثاني تمييز ضمني يتصل بالنظام الضريبي الذي، لأسباب هيكلية مرتبطة بالمنظومة الاجتماعية والاقتصادية وموقع كل من النساء والرجال فيها، يؤدي إلى تأثيرات مختلفة. فقانون ضريبة الدخل لم يعط المرأة المتزوجة تنزيلات ضريبية عائلية، على غرار الرجل المتزوج، كما أن قانون التجارة البرية فرض قيوداً على أملاك الزوجة في حال إعلان إفلاس الزوج وهو ما لم يفرضه في الحالة المعاكسة. كذلك، فإن استفادة النساء من خفض الضرائب على الشركات ليست ذي أهمية، من هنا يعني التمييز الجندري أن "نسبة النساء اللواتي يملكن أصولاً وممتلكات أقل بكثير من نسبة الرجال، فإن الحوافز والإعفاءات الضريبية، وانخفاض حصة الإيرادات المتأتية من الضرائب على الريوع والعقارات تذهب لمصلحة الرجال، من الطبقات الأعلى، منها إلى النساء والطبقات الأفقر".

هذا التمييز الجندري يعود بشكل أساسي إلى السياسات الضريبية القائمة على الضرائب غير المباشرة التي تطاول بشكل غير عادل الفقراء، وبالتالي النساء. فوفق ورقة قبيسي، النظام الضريبي "الذي يعتمد بشكل أكبر على الضرائب غير المباشرة هو بشكل تلقائي نظام ضريبي غير منصف للفئات الأدنى، للفقراء، والشباب والنساء".

مقاربة

الرجل وزيراً للمرأة: ما فوق الأعضاء الجنسيّة

محمد نزال

مَن لم يَسخر بعد مِن تعيين جان أوغاسبيان، الرجل، وزيراً لشؤون المرأة في لبنان؟ مفردة الرجل هنا تأتي قبالة المرأة، لغويّاً، وإلا فإنّ مفردة "الذكَر" تستوجب أن يُقال وزارة شؤون "الأنثى". هذا بحث آخر. المُهم، الساخرون والساخرات، مِن بين الناشطين والناشطات، فضلاً عن "التابعين" لهم، كانوا كثراً في لبنان. حجّتهم العميقة، غالباً، أنّ أوغاسبيان يَملك "قضيباً". نوعه الجنسي بيولوجيّاً. هذه هي الأزمة. لن تجد حجّة أعمق. يَفترضون أنّ بداهة المسألة تكفي شرحاً. بالتأكيد، لا تعميم هنا، إنّما مدار الحديث عن كثرة وازنة. هذا في الداخل، أمّا في الخارج، فقد فعلتها صحيفة "غارديان" البريطانيّة، بنقد مبطّن، وكذلك "إندبندنت" وغيرها. وكما العادة، ستبدو وسائل الإعلام الغربيّة أكثر ذكاء مِن التورّط في إطلاق الأحكام، لذا اعتمدت، في تقاريرها، على "شكاوى" لبنانيّة. يُسجّل أنّ قمّة مشهديّات "الهبل" جاءت مِن قناة "العربيّة" السعوديّة. فضائيّة "طويل العمر" تستغرب أمر الحكومة اللبنانيّة، وتكاد تبكي حال المرأة... التي، في بلادهم، يُحرّمون عليها قيادة درّاجة هوائيّة.

البريطانيّون يعرفون أن وزارة "المساواة" (بين الجنسين) في بلادهم، تولّاها، قبل نحو ثلاث سنوات، رجل اسمه ساجد جافيد (مِن أصل باكستاني). كان هذا في حكومة ديفيد كاميرون السابقة. صحيح، مَن سبقه كنّ نساء، وكذلك مَن تلاه، ولكن تعيينه لم يُحدث "عاصفة". عادي. هذه لم تعد مشكلة عندهم. في النهاية، لكلّ شعب خصوصيّته الثقافيّة وسياقاته التحوليّة. المشكلة في مَن هم عندنا، في بلادنا، إذ لا يَعرفون مَن يتبجّحون في تقليدهم، فيقفزون مِن شاشة إلى أخرى وسؤالهم: "هل يَحصل هذا في العالم إلا عندنا؟". في الواقع يَحصل، وأكثر مما يتصوّرون، ولكننا أمام نخبويّات زائفة، يوارون سطحيتهم وقلّة اطلاعهم بنبرة عالية وخطاب "دوغمائي". خطاب يزعمون مكافحته فيما هم أهله. قديماً قيل، وكم مِن قضيّة عادلة خسِرت بسبب المحامين الفشلة.

كثيراً ما يُقال "كوكب اليابان". تلك البلاد التي يغبطها كثيرون على "نعمة الإنسان" فيها. درجت العادة أن يشغل الشخص الواحد هناك عدّة وزارات في وقت واحد. وزارة "تمكين المرأة" يشغلها، الآن، كاتسونوبو كاتو. إنّه رجل. يشغل أيضاً حقيبة أخرى، تُعبر وزارة دولة، هي "المساواة بين الجنسين". كذلك يشغل وزارة "قضايا الاختطاف" (هذه يبدو أن لبنان سيحتاج إليها قريباً). هكذا، وزير رجل في اليابان، ومع ذلك لم تقم قيامة الناشطين والناشطات هناك. إذاً، خطاب المقارنات الشكليّة ساقط. المسألة في المضمون. المشكلة في مكان آخر. بالمناسبة، لِمَ خبت الأصوات التي ثارت على توزير رجل في وزارة شؤون المرأة عندنا؟ ما عدنا سمعنا شيئاً. حسناً، بعد الخطب العرمرميّة، وبعد عراضات كثير مِن وجوه "المجتمع المدني" في لبنان، حصلت هرولة إلى الوزير أوغاسبيان للجلوس معه. يُروى أن بعض الجمعيّات تُريد أن تلحق نفسها لحجز حصّة مِن مشاريع مستقبليّة متوقّعة. المُهم أن ينالوا ولو "لحسة أصبع". مَن يدري، قد تُصبح الوزارة الجديدة بوابة، أو نافذة، لهبات الجهات الدوليّة "المانحة". العفو منّك "مسيو" جان.

عموماً، في الدنمارك، البلاد التي تتصدّر لائحة الدول "الأكثر سعادة" غالباً، شغل فيها مانو سارين، الرجل، وزارة "المساواة بين الجنسين" مِن عام 2011 إلى عام 2015. سبقته إلى المنصب سبع وزيرات. عند تعيينه، رحّب "الرأي العام" الدنماركي بالأمر. يبدو أن الناس هناك يعون أن ما عانته المرأة، وما زالت، لا يرتبط بالضرورة بالعضو الجنسي لحامل المسؤوليّة، أو لحامل القضيّة عموماً، بل في عضو آخر. الأمر يرتبط بمكان "أعلى". بالرأس تحديداً. بما في الرأس على نحو أكثر دقّة. هل كان مفتعلو الغضبة الحقوقيّة، عندنا، سيرضيهم تعيين المطربة نجوى كرم، مثلاً، وزيرة لشؤون المرأة؟ كرم أنثى، هل مِن شك؟ قطعاً لا. لكن المرأة عندها عليها أن تُركّز في إعداد الطعام وعالم المطبخ؟ ليس الحديث عن كرم لتحديد الموقف مِن آرائها. لكن هل هذا يرضي "النسويّات" الغاضبة (مِن نساء وذكور على حدّ سواء)؟ ماذا لو تمّ توزير الممثّلة نادين نجيم؟ إنّها أنثى فائقة، بحسب معايير الشاشة، إلا أنّ نجيم ترفض أن تُقيم ابنتها

إلى الأغنياء

النظام الضريبي يخدم رأس المال على حساب العمال (مروان طحطح)

بيع العقارات، التي توازي 21,5% من الناتج المحلي، في حين أن الضرائب على فوائد المودعين في المصارف، التي توازي نسبة 13% من الناتج المحلي، والضرائب على الفوائد التي تتلقاها المصارف والتي توازي 20% من الناتج المحلي، تبلغ فقط 5%!
هكذا، تخبرنا الأرقام أن القطاعات المنتجة (الصناعة والزراعة) فُرضت عليها ضرائب مرتفعة، فيما أعفيت القطاعات غير المنتجة والريعية من الضرائب أو فُرضت عليها ضرائب لا تذكر؛ بهذا يرسّخ النظام الضريبي سياسة الدولة. لكن، كيف تتم إعادة توزيع الثروة؟ يستنتج عبدو أن إعادة توزيع الثروة لا تحصل عبر النظام الضريبي، إنما من خلال العلاقات الزبائنية.

ماركس ضد سبنسر

قانون الإيجارات: التأميم هو الحل

غسان ديبة

«إن الطبقات المضطهدة عانت في كل العصور من معضلة شحّ السكن»

فريديريك انجلز

في أوروبا وفي الولايات المتحدة، يقف اليوم الجيل الشاب الذي يسمى المنتمين اليه الألفيين (millenials)، الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و34 عاماً، على منعطف طرق بين جيل سابق استطاع أن ينهل من المنافع الاقتصادية والمادية للعصر الذهبي للرأسمالية، والذي استمر بين 1945 وبداية السبعينيات وحصل على التعليم والصحة والوظيفة الثابتة والأجر المرتفع والسكن اللائق، وبين ما ينتظره هؤلاء الشباب الآن وفي المستقبل من تزعزع وعدم اليقين وحتى انهيار هذه المنافع الاقتصادية. فالأزمة الاقتصادية وفشل المشروع النيوليبرالي وتوجّه الاقتصادات الرأسمالية الى الركود الطويل الأمد تلقي بظلالها وثقلها على مستقبل هذا الجيل الجديد، وهم يرون مستقبلهم السيّئ اليوم، فهم بجزء كبير منهم لا يعمل. أما الذين يعملون، فإن عملهم غير مستقر، وأجورهم لا تكفي إلا للعيش من شهر الى شهر. وأكثر ما يأكل أجورهم في بعض الدول هو كلفة السكن. وهنا أيضاً يواجهون أمراً لم يواجهه الجيل السابق، وهو عدم إمكانية استحواذهم على منزل خاص بهم. في بريطانيا، مختبر "الرأسمالية الشعبية" لمارغريت ثاتشر، يبلغ معدل السعر المتوسط للشقة في لندن 10 مرات معدل الأجر، ما دفع بمعهد الدراسات المالية البريطاني إلى أن يقول ما مفاده إن الألفيين بحاجة الى أن يرثوا من أهلهم الذين استطاعوا أن يراكموا ثروة لن يستطيع الجيل الحالي مراكمتها، لكي يستطيعوا الاستحواذ على السكن بشكل عام في بريطانيا. أما في الولايات المتحدة، فقد أشار تقرير صدر مؤخراً إلى أن الألفيين يملكون أصولاً توازي فقط نصف ما كان يملكه الجيل السابق في عمرهم، ويبلغ دخلهم أقل بـ20% من الشباب في أعمارهم في عام 1989.
هذا هو وضع الجيل الجديد في أكبر دولتين رأسماليتين متقدمتين في العالم. أما في لبنان، فهناك أجيال عديدة تتشارك في الإقصاء الاقتصادي وانخفاض المداخيل والثروة، وهم يتراوحون بين الجيل الذي فقد مدّخراته وقيمة دخله في الثمانينيات وبداية التسعينيات على إثر موجات التضخم، والجيل الذي بعد عام 1996 رأى أجوره الحقيقية تتراجع بالمطلق أمام التضخم، ونسبياً أيضاً مقارنة مع تعاظم المداخيل والثروة الناتجة من مداخيل الريع والفوائد، حيث أصبح لبنان من الدول الأعلى في عدم المساواة في الثروة في العالم. وينعكس هذا الأمر أيضاً اليوم حين يتعرض الجيل الذي خسر دخله وثروته في موجات التضخم هذه لمفاعيل قانون الإيجارات الجديد الذي ينزع عنهم الى حدّ كبير "التعويض" الذي حصلوا عليه، والناتج من انخفاض قيمة الإيجارات، والذي خفف جزئياً من وطأة خسارتهم لدخلهم ومدخراتهم. فهذا الأمر ينساه الكثيرون عند الحديث عن "استيلاء" المستأجرين القدامى على أملاك ليست لهم وضرورة إنصاف أصحاب الأبنية. وهنا نسأل: من أنصف العمال والموظفين والمدخرين الصغار والمتوسطين وعكس خسارتهم لدخلهم وثرواتهم؟ ولزيادة الأمور تعقيداً، حققت الفورة العقارية التي حصلت بعد 2007 حتى عام 2012 ارتفاعات في الأسعار أدت، إضافة الى ارتفاع حصة الربح العقاري من الاقتصاد، الى إقصاء قطاعات كبيرة من الشعب اللبناني عن المقدرة على شراء منزل نتيجة لارتفاع أسعار الشقق نسبة إلى الأجر الوسطي.
كل هذا يطرح علينا السؤال الآتي: ما هو الحل الأفضل لهذه الأزمات المتراكمة والآنية؟ أولاً، إن أي حل لأزمة السكن الناتجة من هذا التباعد بين المداخيل والأسعار لا يمكن أن يكون عبر القروض السكنية الخاصة، التي يدفع باتجاهها أكثر وأكثر مصرف لبنان لأسباب إيجاد فرص لاستثمار سيولة المصارف والحفاظ على ارتفاع أسعار العقارات، وبالتالي الربح العقاري، إذ إن هناك حدوداً لهذا الحل، إضافة الى تسبّبه في زيادة الهشاشة المالية للاقتصاد. كذلك، فإن الحل لا يكمن بالتمسك بقانون الايجارات القديم أو القبول بالقانون الجديد الجائر والظالم بحق المستأجرين القدامى، حتى ولو تم تعديله بشكل يجعله أكثر إنصافاً.
إن الحل يكمن في مشروع شمولي يحل معضلة الملكية ومسألة توفير السكن في آن واحد. إن ذلك يجب أن يتم عبر سلسلة إجراءات كنت قد طرحت بعضها في مقالة سابقة؛ أولاً، تعديل قانون الإيجارات بحيث تمدد فترة الايجار الجديد من ثلاث الى تسع سنوات على الاقل، ما يسمح باستقرار منزلي للمستأجرين. ثانياً، تعتبر الشقق المستأجرة على قانون الإيجارات القديم "ملكية متنازعاً عليها" بين المالك والمستأجر القديم، وتنتقل ملكيتها الى "مؤسسة عامة لأملاك الدولة"، ويعطى المالكون سندات تدفع فائدة توازي عائد الإيجارات الصافي بعد حسم كلفة الادارة والتحديث وإعادة البناء، وتحدد الدولة الإيجار للمستأجرين القدامى الحاليين وللذين سيأتون من بعدهم (لا توريث للمساكن) حسب التقسيم المدني، ويزداد مع الوقت ليصل في حدّه الأقصى الى نصف الإيجار السوقي في القطاع المعين. ثالثاً، سنّ قوانين ضريبية جديدة تصيب الثروات المتكدسة في العقارات المرتفعة السعر، ولمنع المضاربة في العقار ولتحريك السوق التأجيرية. رابعاً، تأميم شركة سوليدير بحيث تحصل المؤسسة العامة لأملاك الدولة على 51% من الأسهم و49% لحاملي الأسهم الحاليين، من دون السماح بتداول الأسهم في الأسواق. أخيراً، تقوم المؤسسة العامة بتنفيذ مشاريع سكنية على أراضي الدولة لتمتص الطلب الزائد على المساكن الذي لا تلبّيه أسواق السكن التملكية والتأجيرية الآنفة الذكر، خصوصاً لذوي المداخيل المتدنية.
إن معضلة السكن ومسألة قانون الإيجار القديم لا يمكن أن تبقيا من دون حل واقعي، بين فكّي كماشة الطروحات الشعبوية من جهة وأطماع الرأسمال العقاري والريعي من جهة أخرى. إن الدولة وحدها يمكن أن تخرج هذه المسائل المعقدة والتاريخية الى حيّز الحلول التي أساسها التوزيع العادل والكفوء للملكية وحق السكن، وذلك من أجل مستقبل يستطيع فيه الجيل الجديد أن يجد مكاناً له ولا يجد الجيل القديم نفسه مغبوناً مرة أخرى في نظام اقتصادي يقدس الملكية الخاصة على حساب الأكثرية دوماً.

علاقة جنسيّة خارج الزواج، بينما لا تُمانع أن يُقيمها ابنها (الذكر) مع فتيات أخريات، فهو "لا شيء يُعيبه" كما أنّه "في النهاية رجل". أمّا الممثّلة نادين الراسي، الناشطة النسويّة سابقاً، إذ تفاعل بها كثيرون مِن المتحمّسين، قبل أن تصدمهم بالقول: "أشرفلي وأنضفلي يكون شخص بحياتي يقدّرني مِن أن أكون مطلّقة". مجدّداً، ليس الاقتباس هنا لمحاكمة القائلة، أو تحديد الموقف مِنها، فهي "بنت بيئتها" وهذا هو أفق معرفتها. القضيّة في أنّها امرأة، مشهورة وناشطة، ولكن هل تنفع أن تكون وزيرة تدافع عن "كرامة" المرأة؟ إنّها ذهنيّة "يقبرني رجّال". ألا يكون اختصار "قضيّة المرأة" في جنس الشخص المسؤول، بدل المضمون، أحد أشكال "التمييز الجندري"... إنّما مِن الباب الخلفي؟
بالمناسبة، قاسم أمين لم يكن "امرأة" عندما كتب "تحرير المرأة". كان رجلاً. أكثر مِن قرن مِن الزمن وعاصفة طرحه لم تهدأ. شغل المنطقة، مِن مصر إلى سائر الدول العربيّة، وهذا كان قبل موجات "النسويّات" والناشطين والناشطات ومختلف أنواع "المنشّطات". ساندوه في طرحه، آنذاك، رجال مثل سعد زغلول وأحمد لطفي السيّد. النماذج، في هذا الإطار، كثيرة حول العالم. بعض الرجال في الغرب، خاصة منذ منتصف القرن الماضي، زايدوا على كثير مِن النساء في دفاعهم عن "حقوق المرأة". لبنان مختلف؟ بالتأكيد. كلّ بلد هو بلد مختلف. إنّما ليس لهذا علاقة في "منطقيّة" الطرح. ربّما على أحد ما أن ينصح، بمحبّة، القائمين على التيارات النسويّة "الراديكاليّة" بالتخفيف، ولو قليلاً، مِن الغلواء والغرور والضجيج الفارغ. العالم يتغيّر من حولنا. الإنسان، بالنساء والرجال، يُسحَق في كلّ مكان. بعض ردّات الفعل مفهومة، حتماً، مِن قبل نساء تعرّضن للظلم، وما زلن، لا لشيء إلا لمجرّد أنّهن نساء. هذا يُفهم أن يأتي مِن الرأي العام، مِن المقهورات، ومِن المقهورين صدقاً على المقهورات، إنّما أن يكون هذا خطاب مجموعات تدّعي قيادة الرأي العام، بل صنع الرأي العام، فهذا هو العبث بعينه.

> ما عانته المرأة، وما زالت، لا يرتبط بالعضو الجنسي لحامل المسؤوليّة، بل في عضو آخر، بما في الرأس تحديداً

عودة إلى النماذج الدوليّة حول وزارة شؤون المرأة. هذه الوزارة التي يختلف اسمها، وأحياناً مهامها، مِن دولة إلى أخرى. نجد في السويد أنّ جينيس أوربالك، الرجل، تسلّم وزارة "المساواة بين الجنسين" مِن عام 2004 إلى عام 2006. وإلى نموذج كندا، حيث اعتُبرت الحكومة التي شُكّلت عام 2015 استثنائيّة، لكونها جاءت للمرّة الأولى مناصفة بين النساء والرجال في عدد الوزارات. 15 وزيرة و15 وزيراً. حكومة مِن 30 وزارة. هنا لبّ الموضوع. هذا ما يُكافح لأجله. حضور المرأة في الشأن العام. أما الغرق في التفاصيل الشكليّة فلا يُنتج إلا التفاصيل. في كندا وزارة لشؤون المرأة، وهذه، عند تأسيسها، تسلّمها أربعة وزراء رجال على التوالي. لديهم هناك أيضاً وزارة "العائلة والأطفال". هذه يشغلها الآن الوزير جان دوكلو. أما في استراليا، فعندما ولدت وزارة شؤون المرأة، كان الوزير الأول طوني ستريت، ثمّ خلفه ايان ماكفي، ثم جاءت سيّدة. عربيّاً، في تونس، الدولة العربيّة الناضجة حقوقيّاً أكثر مِن محيطها، تسلّم فيها صابر بوعطي وزارة شؤون المرأة عام 2014. في ماليزيا، تسلّم نجيب رزاق "وزارة المرأة" عام 2012. سبقته امرأة وخلفته امرأة. وإلى سريلانكا، حيث وزيرة "المرأة والطفل" الآن هي غاندرني باندارا، التي خلفت الوزير تيسا كارا، وهكذا.
في وسط الضجيج الانفعالي الذي شهدناه الشهر الماضي، إثر تعيين أوغاسبيان وزيراً لشؤون المرأة، ومِن بين التصريحات السطحيّة الكثيرة، ودعوات النزول إلى الشارع وما شاكل، برز رأي لسيّدة لبنانيّة يُمكن التعويل عليه كقاعدة لفهم المسألة ووعيها. رئيسة المجلس النسائي اللبناني المحاميّة إقبال دوغان، القديمة في "الكار" النسوي، قالت: "إنّ استحداث وزارة لشؤون المرأة هو خطوة إيجابيّة، شرط أن يكون على رأسها امرأة أو رجل معنيان بقضايا النساء والدفاع عنها، ما يضع بيدهم إدارة تنفيذيّة، على أن تتطوّر ويصبح لها مركز وهيكليّة وفريق عمل لمتابعة هذه القضايا". هذه هي.

مؤشر

أسواق الضيافة العربيّة في 2016: عام تراجع الإيرادات

طوال عام 2016، عانت فنادق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تراجعاً في الإيرادات مقارنة مع عام 2015. تراجع يُتوقّع أن تنسحب آثاره على عام 2017 الجاري، بما يجعل أداء أسواق الضيافة بطيئاً لعامٍ ثانٍ على التوالي كنتيجة مباشرة لتقلبات أسعار العملات، بحسب ما يشير تقرير حول قطاع الضيافة في المنطقة، صادر عن شركة «إرنست ويونغ»، المتخصّصة في التدقيق المالي والضريبي والاستشارات الخدماتيّة

ارتفع معدل الإشغال في بيروت من 58٪ إلى 59٪ (مروان طحطح)

عانت معظم الأسواق في المنطقة من انخفاض في إيرادات الغرف الفندقية وتراجع في معدّل الإشغال الفندقي، نتيجة تَباطؤ الاقتصاد العالمي المُتأثر في شكل رئيسي بتراجع أسعار النفط خلال عامي 2015 و2016، إلّا أن النتائج الأفضل كانت من نصيب دبي التي سجّلت سوقها المعدّل الأعلى لإيرادات الغرفة الواحدة عند 200 دولار أميركي، كما استحوذت على أعلى معدل إشغال بنسبة 80%، فيما استحوذت مكّة المكرّمة على أعلى أسعار غرف بمعدل يوميّ بلغ 287 دولاراً أميركياً، بينما شهدت سوق الضيافة في القاهرة نمواً على جميع مؤشرات الأداء الرئيسيّة، ما أدّى إلى

انخفض متوسط أسعار الغرف في لبنان بنسبة 15٪ من 162 دولاراً إلى 138 دولاراً

تحقيق أعلى نسبة ارتفاع في إيرادات الغرفة الواحدة، مقارنة مع عام 2015 بنسبة 62,7%.

بالنسبة إلى لبنان، فقد انخفض متوسط أسعار الغرف فيه بنسبة 15% من 162 دولاراً في عام 2015 إلى 138 دولاراً في عام 2016، ما انعكس على متوسط إيرادات الغرفة الواحدة الذي تراجع بنسبة 13,5% من 94 دولاراً في عام 2015 إلى 82 دولاراً في عام 2016، فيما ارتفع معدّل الإشغال الفندقي بنسبة 1% من 58% في عام 2015 إلى 59% في عام 2016.

الإشغال الفندقي

بالنسبة إلى الإشغال الفندقي، سجّلت دبي المعدّل الأعلى في عام 2016 بنسبة 80%، محافظةً على المعدّل نفسه المسجّل في عام 2015، تليها أبو ظبي بنسبة 77% متراجعةً بمعدل 1% عن عام 2015 حين سجّلت نسبة 78%، ومن ثمّ جدّة بنسبة 70% بعدما سجّلت 76% في عام 2015، مسقط 65% محافظةً على المعدّل نفسه المسجّل في عام 2015، الدوحة 63% متراجعة بنسبة 2% بعدما سجّلت معدّل 65% في عام 2015، ومن ثمّ القاهرة بنسبة 63% متقدّمةً بنسبة 14% بعدما سجّلت معدّل 49% في عام 2015، تليها المدينة المنوّرة بنسبة 60% متراجعةً 13 نقطة مئويّة عن عام 2015 الذي سجّلت فيه معدّلاً بنسبة 73%، بيروت بنسبة 59% متقدّمة عن عام 2015 الذي سجّلت فيه معدّل إشغال بنسبة 58%، ومن ثمّ الرياض بنسبة 56% متراجعةً عن عام 2015 الذي سجّلت فيه 64%، عمان بنسبة 50% بعدما سجّلت 57% في عام 2015، المنامة بنسبة 50% بعدما سجّلت 49% في عام 2015، مكّة بنسبة 47% بعدما سجّلت 53% في عام 2015 والكويت بنسبة 40% بعدما سجّلت 48% في عام 2015.

إيرادات الغرفة الواحدة

بالنسبة إلى معدّل إيرادات الغرفة الواحدة، سجّلت دبي أيضاً المعدّل الأعلى عند 200 دولار (216 دولاراً في عام 2015)، تليها جدّة عند 196 دولاراً (211 دولاراً في عام 2015)، من ثمّ المدينة المنوّرة عند 139 دولاراً (161 دولاراً في عام 2015)، الدوحة عند 136 دولاراً (163 دولاراً في عام 2015)، مكّة عند 135 دولاراً (144 دولاراً في عام 2015)، مسقط عند 122 دولاراً (140 دولاراً في عام 2015)، الكويت عند 109 دولارات (123 دولاراً في عام 2015)، الرياض عند 108 دولارات (135 دولاراً في عام 2015)، المنامة عند 101 دولار (105 دولارات في عام 2015)، أبو ظبي عند 97 دولاراً (116 دولاراً في عام 2015)، القاهرة عند 90 دولاراً (55 دولاراً في عام 2015) وهي أعلى زيادة مسجّلة بنسبة 62,5%، بيروت عند 82 دولاراً (94 دولاراً في عام 2015)، عمان عند 79 دولاراً (89 دولاراً في عام 2015).

أسعار الغرفة الواحدة

بالنسبة إلى أسعار الغرف، حلّت مكّة أولى بـ 287 دولاراً للغرفة الواحدة (مسجّلة ارتفاعاً عن عام 2015 حين سجّلت 269 دولاراً)، تليها جدّة بـ 277 دولاراً (نفس معدّل عام 2015)، الكويت بـ 269 دولاراً (مسجّلة ارتفاعاً عن عام 2015 حين كان معدّل سعر الغرفة عند 255 دولاراً)، دبي بـ 247 دولاراً (انخفض عن عام 2015 بعدما سجّل 268 دولاراً)، المدينة المنوّرة بـ 230 دولاراً (سجّلت ارتفاعاً بعدما كان 221 دولاراً)، الدوحة بـ 213 دولاراً (انخفضت من 249 دولاراً)، المنامة بـ 202 دولار (انخفضت من 212 دولاراً)، الرياض بـ 190 دولاراً (انخفضت من 210 دولارات)، مسقط بـ 185 دولاراً (انخفضت من 214 دولاراً)، عمان بـ 157 دولاراً (سجّلت 156 دولاراً في عام 2015)، القاهرة بـ 142 دولاراً (112 دولاراً في عام 2015)، بيروت بـ 138 دولاراً (انخفضت من 162 دولاراً)، أبو ظبي بـ 125 دولاراً (انخفضت من 147 دولاراً).

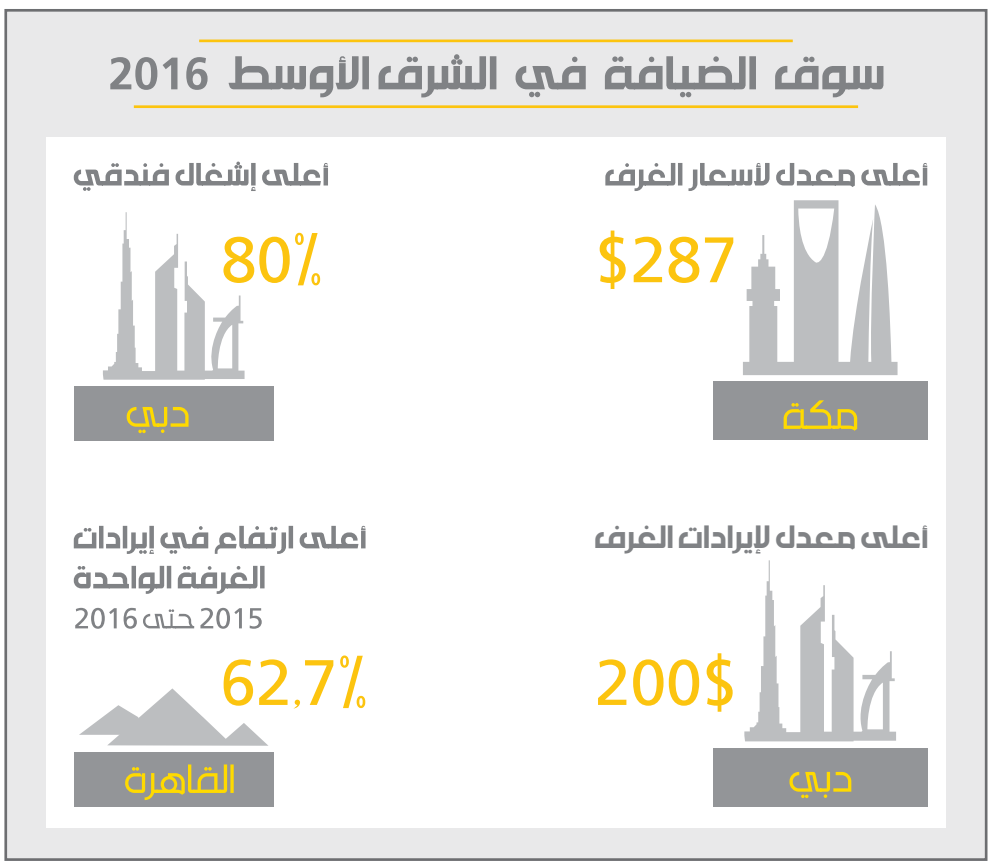

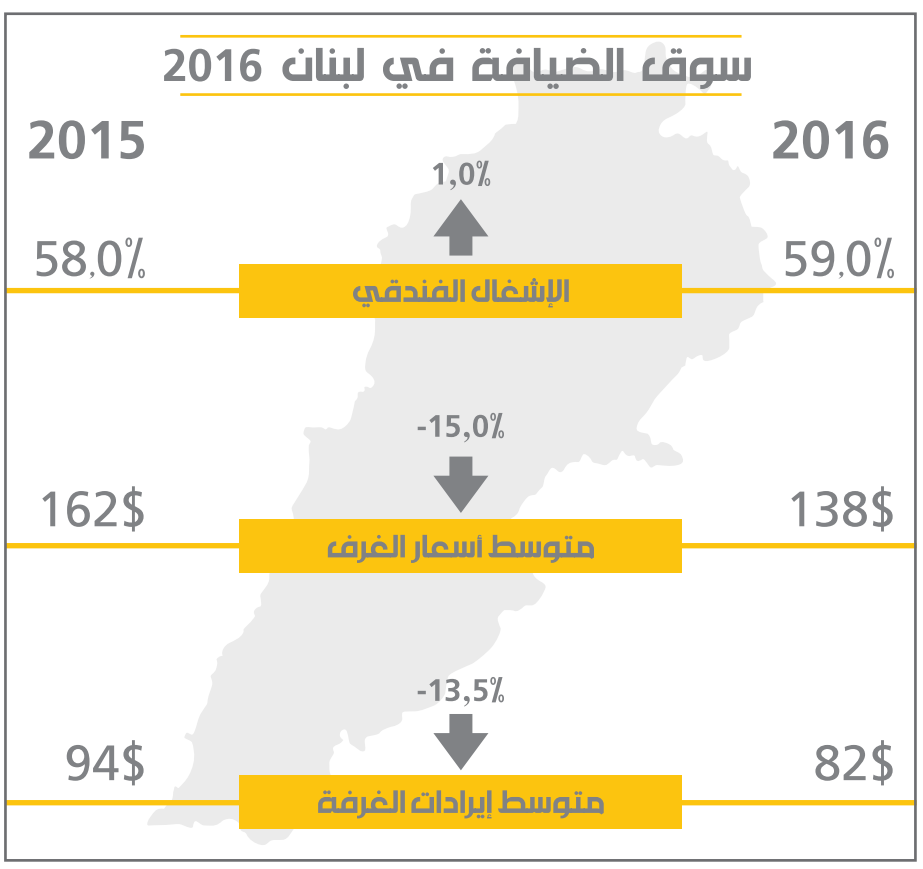

عدل

الأمن العام يُرحّل النقابية النيبالية روزي أيضاً

أقدم الأمن العام اللبناني، يوم السبت الماضي، على ترحيل عضو مجلس نقابة العاملات والعمال في الخدمة المنزلية وعضو المجلس العام والجمعية العمومية، العاملة النيبالية روجا مايا ليمبو، المعروفة باسم روزي ليمبو، وذلك بعد مُضيّ أكثر من شهر على احتجازها.

سبق قرار ترحيل روزي قرار مماثل اتُّخذ بحق زميلتها العضو في النقابة، العاملة سوشيلا رنا، المعروفة باسم سوجانا رنا، وذلك بعدما دهم منزل كفيلتها، في 30 من الشهر الماضي واحتجازها وترحيلها. وأثار ترحيل سوجانا واحتجاز روزي حينها غضب الجمعيات الحقوقية والناشطين والناشطات الذين رأوا أن الدافع وراء ممارسة الأمن العام اللبناني هو الخلفية النقابية التي تتمتع بها العاملتان. ولعلّ ما عزّز هذا الأمر هو امتناع الأمن العام عن التصريح عن سبب إجراءاته، خصوصاً أن الأوراق الرسمية المتعلقة بإقامة العاملتين "سليمة"، وفق ما أكّدت مصادر مطلعة.

بعد ترحيل سوجانا، تقدّم الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمُستخدمين في لبنان بطلب وقف ترحيل روزي، والترخيص لكاتب عدل بتنظيم وكالة داخل السجن لتعيين محامٍ للدفاع عنها. فما كان من قاضي الأمور المُستعجلة في بيروت، القاضي جاد معلوف، إلا أن أصدر قراراً في 14 الشهر الماضي يقضي بمنع ترحيل روزي لمدة أسبوعين، إلى حين بتّ طلب السماح لها بتوكيل محامٍ. المُفارقة تكمن في أن روزي رُحّلتْ يوم السبت الماضي من دون أن تجري محاكمتها، في ظلّ "تكتّم" الأمن العام عن الإدلاء بأي مُستجدات تتعلّق بالحادثة. رئيس الاتحاد كاسترو عبدالله قال إن الدعوى المُقامة في القضاء مُستمرة، وإن محامي الاتحاد

> سبق قرار ترحيل روزي، قرار مماثل اتُخذ بحق زميلتها العاملة سوشيلا رنا

يسعون الى استكمال القضية "حتى بعد إجراء الترحيل"، وذلك ضمن مساعي الاتحاد الى عودة العاملتين الى لبنان ومنع إجراءات مماثلة في المستقبل.

منذ أيام، نشرت الناشطة روزي منشوراً على صفحتها على مواقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك"، شكرت فيه كل من دعمها، ونقلت معاناة الكثير من العاملات اللواتي لا يزلن محتجزات ويعانين من مشاكل مُختلفة، وأوصت بأن يبقى الصوت عالياً ضد الانتهاكات التي يتعرّض لها عمال وعاملات المنازل المهاجرين لتغيير الواقع الأليم الذي يعيشه هؤلاء.

تقرير

إيرادات قياسية لمرفأ طرابلس

عبد الكافي الصمد

قفزة نوعية حققها مرفأ طرابلس، عندما سجّل خلال شهر كانون الثاني الماضي رقماً قياسياً في مداخيله في فترة شهر واحد، هو الأعلى في تاريخه منذ تأسيسه في خمسينيات القرن الماضي، إذ بلغت إيراداته 3 مليارات و13 مليون ليرة لبنانية، أي ما يقارب مليوني دولار أميركي. يأتي هذا التطور بعدما حقق المرفأ في عام 2016 رقماً قياسياً في إيراداته السنوية بلغت 23 مليار ليرة، بمعدل نموّ وصل إلى 9 في المئة زيادة على عام 2015، وفق ما أكد مدير المرفأ أحمد تامر.

ردّ تامر هذا الارتفاع في الإيرادات إلى "ازدياد عمليات استيراد وتصدير الحاويات عبر مرفأ طرابلس من قبل التجار، بعد تطوير المرفأ وتجهيزه وتعميق حوضه ليصل إلى 15,8 متراً، ما جعله قادراً على استقبال البواخر الضخمة، خصوصاً التي تعمل في مجال نقل الحاويات، والتي وصلت إحداها خلال الشهر الماضي لأول مرّة إلى مرفأ طرابلس".

وأشار تامر إلى أن مرفأ طرابلس "شهد خلال السنوات الثلاث الأخيرة نسب نموّ مستمرة؛ ففي عام 2014 بلغ نموّه 10 في المئة، وفي عام 2015 بلغ نموّه رقماً قياسياً وصل إلى 26 في المئة، قبل أن يبلغ نموّه العام الماضي 9 في المئة".

وأوضح تامر أن "هذا الازدياد في نموّ عمل المرفأ مرشح للارتفاع خلال فترة الأشهر الثلاثة المقبلة، بالتزامن مع وصول المعدات العملاقة والتجهيزات المخصصة للمرفأ، منتصف شهر شباط الجاري، وتركيبها وتشغيلها مطلع شهر نيسان المقبل".

ولأن مرفأ طرابلس بات يشكل نقطة استقطاب رئيسية بالنسبة إلى الشركات الإقليمية والدولية، التي ترى أن المرفأ يعني لها الكثير في ما يخص مشاريع إعادة إعمار سوريا، وأنه يشكل محطة رئيسية وصلة وصل على طريق الحرير بين شرق آسيا وأوروبا، أوضح تامر أن المرفأ "سيصبح جاهزاً بعد استكمال مشروع توسيع المرفأ وتطويره، والذي سيستغرق ثلاث سنوات، والممول من قبل البنك الإسلامي بقرض تبلغ قيمته 86 مليون دولار، وأن اجتماعاً مهماً سنعقده لهذه الغاية مع ممثلي البنك في مجلس الإنماء والإعمار في 6 شباط الجاري".

وفي هذا الإطار، نقل تامر عن الخبير الدولي في النقل والاقتصاد البحري في جامعة روتردام الهولندية اليوناني هيراكليس هارلاميديس قوله، خلال محاضرة له في مؤتمر النقل البحري عقد مؤخراً في الكويت، إن "السياسة الدولية المعنية بوضع استراتيجيات خطوط النقل للبضائع الآتية من الصين والهند وشرق آسيا باتجاه أوروبا، أو بالعكس، في إطار ما يعرف بـ"طريق الحرير الجديد"، تعتبر أن مرفأ طرابلس قد فرض نفسه ليكون مرفأً محورياً وواقعاً اقتصادياً أساسياً في خدمة هذا الطريق، وأنه مهيّأ كي يلعب هذا الدور، وأن الشركات العابرة للقارات والمنظمات الاقتصادية الدولية الكبرى باتت تتعامل مع مرفأ طرابلس على هذا الأساس".

غير أن إحداث هذه النقلة النوعية يحتاج إلى أمور أخرى لا تقلّ شأناً عنها، هي ما أشارت إليه توصيات ندوة حول تطوير مرفأ طرابلس عقدت قبل مدة في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في المدينة، دعت إلى "تعديل قوانين عمل مرفأ طرابلس خاصة، والمرافئ اللبنانية عامة، كونها باتت قوانين قديمة لا تتماشى مع التطور الكبير في عمل المرافئ إقليمياً وعالمياً، واقتناع الحكومة اللبنانية بجدية تطوير مرفأ طرابلس، وأن في ذلك مصلحة وطنية عامة، ووجود خطة إنقاذ اقتصادية متكاملة للبلد كله بما فيها مرفأ طرابلس وغيره، وإيجاد آلية تربط بين عمل المرافئ اللبنانية التي لا يوجد أي تنسيق وتعاون بينها، فضلاً عن إنهاء التنافس غير الإيجابي بين هذه المرافئ، ما أثر سلباً على عملها في السنوات السابقة".

الازدياد في نموّ عمل المرفأ مرشح للارتفاع خلال فترة الأشهر الثلاثة المقبلة (هيثم الموسوي)

قطاع خاص

السينما الإيطالية في بنك بيبلوس

افتتح بنك بيبلوس الشريك الرئيسي لمهرجان التصوير الفوتوغرافي المتوسطي PhotomedLiban، في مقره الرئيسي في الأشرفية، معرض "Le CinémaItalien" الذي يسلط الضوء على عظمة السينما الإيطالية عبر أعمال مصورين عالميين هم ريشار دوما، آلان فليشر وسيرجيو ستريزي.

يتضمن المعرض الجماعي 57 صورة فريدة من نوعها عن العصر الذهبي للسينما الإيطالية من خلال نظرة مصورين عالميين. وتوثق هذه الأعمال تصوير بعض من أعظم الأفلام في تاريخ السينما، كما وتسمح برؤية الممثلين في لقطات نادرة خلف الكواليس.

في المناسبة،عبرت مديرة مديريّة الإعلام في مجموعة بنك بيبلوس ندى الطويل عن فخر بنك بيبلوس بشراكته مع مهرجان PhotomedLiban للسّنة الرابعة على التوالي، مشيرةً إلى أن هذا التعاون "يمثّل ثمرة رؤية موحّدة لتعزيز مستقبل فن التصوير الفوتوغرافي في لبنان ودعم مواهب المصورين اللبنانيين الصاعدين".

يستمر المعرض حتى يوم الأربعاء 8 شباط 2017 بين الرابعة عصراً والتاسعة مساءً، وفي عطلة نهاية الأسبوع بين العاشرة صباحاً والتاسعة مساءً.

تعزيز دمج المعوقين في الإمارات

كشف رسمياً عن تفاصيل استضافة أبوظبي للألعاب العالمية الصيفية للأولمبياد الخاص 2019 خلال الفترة بين 14 و21 من شهر مارس لعام 2019، والتي تأتي لتكريس جهود الإمارة في مجال الاهتمام بذوي الإعاقة وحقوقهم.

تتضمن استضافة أبوظبي لدورة الألعاب العالمية الصيفية للأولمبياد الخاص استقبال 7,000 رياضي مع عائلاتهم من 170 بلداً حول العالم، سيتنافسون في 22 لعبة تقام في العديد من المواقع في الإمارة.

وقد أشار رئيس الأولمبياد الخاص تيموثي شرايفر خلال المؤتمر الصحافي إلى أن اختيار أبوظبي يأتي "تقديراً لإنجازاتها غير المسبوقة في دمج هذه الفئة بالمجتمع. ومن هنا فإن استضافة الألعاب العالمية للأولمبياد الخاص وسيلة تعزز بها دولة الإمارات التزامها الراسخ بإتمام هذا الدمج".

«تانغو»... للالتزام بتناول الدواء

رعت شركة «أبفي» العالمية للأدوية إطلاق مبادرة «تانغو» الوطنية من أجل التشجيع على الالتزام بتناول الدواء وذلك في لقاء ضم البروفيسور واينمان الآتي من المملكة المتحدة، نقيب الأطباء في لبنان البروفيسور ريمون صايغ، ورئيس الفريق الوطني الذي يعنى بالالتزام بالعلاج الدكتور جاد عقيص. تهدف المبادرة إلى مساعدة الأطباء من خلال تزويدهم بوسائل عملانية تسمح لهم بتقييم مدى التزام مرضاهم وتنسيق العلاجات انطلاقاً من عياداتهم الخاصة ومراكز عملهم، خاصة أن لعدم التزام المرضى بالعلاج عواقب وخيمة أبرزها تراجع حالتهم الصحية بشكل خطير والتي قد تؤدي إلى الوفاة، فضلاً عن زيادة تكاليف العناية الصحية.

في هذا الإطار أشارت المدير الإقليمي للعلاقات الخارجية لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بشركة «أبفي» الدكتورة نيبال دهبة إلى أنه وبسبب عدم التزام المرضى «تذهب الأدوية هباءً ويتطور المرض وتخف قدرات المريض الوظيفية وتسوء نوعية حياته فيحتاج إلى استخدام المزيد من الموارد الطبية». مؤكدةً «على تمسك «أبفي» بشراكتها مع المجتمع الطبي لمواجهة هذه المشكلة بهدف تحسين نتائج العلاجات ونمط حياة المرضى».

الأولوية لقانون انتخاب

إنّ اعتماد قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب يُسهم في انتظام عمل المؤسسات الدستورية. يسمو على الالتزام بإجراء الانتخابات في مواقيتها

رزق زغيب *

يحتدم النقاش في الآونة الأخيرة، مع اقتراب موعد إجراء الانتخابات النيابية، حول الصيغة الفضلى لنظام انتخاب أعضاء مجلس النواب الواجب اعتماده بغية تجنيب البلاد خيارات احلاها مرّ، تبدأ بإجراء انتخابات وفق القانون الحالي رقم 2008/25 الساري المفعول، المعروف بـ"قانون الستين"، وتصل إلى حد التلويح بعدم اجراء الانتخابات النيابية في مواقيتها وترك الفراغ يحلّ في السلطة التشريعية مع انتهاء أجل ولاية المجلس النيابي الممددة في 2017/6/20 القادم. ويكاد هذا الجدل الذي انتقل مؤخراً إلى الغرف المغلقة بين ممثلي الأحزاب الفاعلة التي تتكوّن منهم الطبقة السياسية في لبنان، بعدما ملأ صفحات الصحف الرئيسية وشاشات التلفزة، يطفو على ما عداه من مواضيع لمحوريته وحراجته في آن.

فالنظام السياسي في لبنان، وكما عرّفه الدستور، جمهوري ديموقراطي برلماني، الشعب فيه مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية. وبما أنّ "مبدأ الانتخاب هو التعبير الامثل عن الديموقراطية وبه تتحقق ممارسة الشعب لسيادته من خلال ممثليه"، وبما أن "الانتخابات الحرة والنزيهة هي الوسيلة الوحيدة لانبثاق السلطة من الشعب"، وبما أن "الانتخابات النيابية هي الوسيلة الأساسية لتحقيق الديموقراطية البرلمانية"، على ما أشار اليه اجتهاد المجلس الدستوري المستمر والمستقر، حيث تنحصر في لبنان ممارسة الشعب لسيادته من خلال ممثليه عبر هذه الانتخابات النيابية دون غيرها، فيصبح قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب على درجة عالية من الأهمية كونه يحدد النظام الانتخابي المعتمد لتكوين السلطة الدستورية الأم في نظامنا البرلماني، ألا وهي مجلس النواب.

ولا غرْو في القول ان اعتماد نظام انتخابي محدد ليس خياراً بريئاً البتة، بل تتحكم فيه رغبات الطبقة السياسية الحاكمة والتي تسعى عبره إلى تحقيق أهداف محددة أوجزها الفقه الدستوري وعلم السياسة باثنين رئيسيين:

أولهما هدف صحة التمثيل بحيث يمّكن النظام الانتخابي المعتمد تمثيل مختلف شرائح وفئات الناخبين عبر ممثليهم السياسيين، أحزاباً كانوا أو تجمعات أو أفراد، تمثيلاً عادلاً يعكس حجمهم الانتخابي في البلاد في عدد المقاعد التي ينالونها في الندوة البرلمانية. أما الهدف الثاني فهو فعالية التمثيل الذي يدفع الى اعتماد نظام انتخابي يُسهم في بروز أكثرية سياسية واضحة المعالم في البرلمان عبر تضخيم حجمها الانتخابي تحت قبته على حساب الفئات الأقلية الأخرى، ويمّكنها بالتالي من التفرد بالحكم بشكل فعّال ويَعقدُ لاحقاً مسؤوليتها امام ناخبيها لا سيما في حال اخفقت في تحقيق ما وعدتهم به، دون تمكينها من التذرع بأي عذر محلّ لفشلها. وهنا يبرز النظام الانتخابي النسبي في مختلف تلويناته كوسيلة فضلى يتحقق معها الهدف الأول، فيما يعتمد النظام الانتخابي الأكثري لتعزيز الهدف الثاني.

ويبقى المشرّع، لدى اعتماده أيا من النظامين المذكورين أو صيغة مختلطة بين النظامين، مقيّداً بأحكام الدستور والمبادئ العامة الدستورية ذات الصلة لا سيما مبدأ مساواة الناخبين والمرشحين امام القانون، والتي يجب أن تأتي أحكام القانون الانتخابي متوافقة معها.

أما في لبنان، فإن اعتبارات محددة إضافية تتحكم في وضع قانون انتخاب جديد وهي على قدر بالغ من الأهمية رفعتها الظروف السياسية التي يمرّ بها وطننا إلى درجة التحديات. وبالفعل، فإن النظام السياسي السائد حالياً في لبنان، وإن بشكل انتقالي، هو نظام طوائفي في قالب برلماني، حيث تتمثل الطوائف الذي يتكوّن منها المجتمع اللبناني، بموجب مثياق العيش المشترك، في وظائف الدولة السياسية والقضائية والإدارية وفق آليات دقيقة حُددت نصاً او عرفاً. وتجري مواءمة هذا المعطى مع مبادئ النظام البرلماني القائم على فصل السلطات وتوازنها وتعاونها، فتتولى الحكومة التي تتمتع بثقة اغلبية البرلمان بالحكم تحت رقابة السلطة التشريعية.

وتجدر الملاحظة في هذا السياق أن مراقبة الحياة الدستورية والسياسية في لبنان على مدى التسعين سنة الفائتة وفي ظل الجمهوريات الاولى (1926 . 1943) والثانية (1943 . 1990) والثالثة (1990 حتى تاريخه) تشي بأن النظام السياسي اللبناني ما كان ينعم باستقرار ينتظم معه عمل المؤسسات الدستورية بشكل ملحوظ إلا في الفترات التي كانت تتموضع فيها الجهات السياسية المختلفة في تيارين أو تكتلين اثنين عابرين للطوائف يتناوبان على السلطة، فتتكوّن اكثرية سياسية متعددة الطوائف تتولى الحكم، وأقلية على نفس الدرجة من التنوع تقوم بمهام المعارضة، فتستقيم آلة الحكم ولا يتعرض الكيان للتصدع نتيجة شعور طائفة بانها خارج السلطة، ذلك أن اقطابها السياسيين يتوزعون بين موالين ومعارضين وإن بأحجام مختلفة. وما هيمنة الكتلتين الدستورية والوطنية على الحياة السياسية في عهد الجمهورية الاولى التي تميّزت بالرقي، والنهج الشهابي من جهة والحلف الثلاثي وكتلة الوسط من جهة ثانية ابان الجمهورية الثانية، إلا مثال ساطع على ذلك. وتظهر التجربة ايضاً ان هذا الاستقرار ما كان يلبس ان يهتز ويتلاشى إلا حين يفرط عقد هذا البنيان السياسي (بجناحين) العابر للطوائف، ويعود التمثيل السياسي الى التشظي في عدد من الكتل النيابية التي يغلب عليها الطابع الطائفي؛ فتقع أزمات سياسية تأخذ فوراً منحاً طائفياً وما تلبث ان تنزلق الى منزلقات خطيرة يضطرب معها حابل الامن. وفي أيامنا الحاضرة، خاصة منذ العام 2005، على اثر انتهاء عهد الوصاية السورية على لبنان، بلغ هذا الانقسام العمودي بين مكونات المجتمع اللبناني حجماً غير مسبوق، حيث نشأ تكتلا 8 و14 آذار على ضوء انتظام اكثرية ملموسة من ناخبي الطوائف المحمدية، السنية والشيعية والدرزية، داخل تشكيلات سياسية احادية، انحصر او كاد ينحصر تمثيلها السياسي عبرها. ومن نافل القول ان النظام الانتخابي الاكثري المعتمد كان له مساهمة اساسية في تشكل هذا الواقع عبر تضخيم احجام هذه التجمعات داخل الندوة البرلمانية، بحيث بات لكل طائفة حزبها او تكتل احزابها ينطق باسمها ويعبّر عن هواجسها ويطالب بالمشاركة في الحكم من منطلق تمثيله الحصري لها الذي يُمنع على احد المنازعة عليه، فبات تمثيل مجمل هذه التنظيمات، على تناقضاتها، ممراً إلزامياً لتأليف الحكومات التي درجت العادة أن تطول فترة تشكيلها امداً لا يراعي أي مهل معقولة وان تصعب ادارتها متى شكلت كونها تضم اضداداً، فيتبخر فيها مبدأ التضامن الوزاري، وتصبح آلية اتخاذ القرار وفق ما تنص عليه الفقرة الاخيرة من المادة 65 من الدستور متعثرة على أبعد حدود. إن هذا الواقع يقضي ايضاً على مبدأ تداول السلطة مع ما يرافقه من تفشي الفساد كظاهرة طبيعية للاستمرار اللامتناهي في الحكم من قبل الجهات عينها. وقد بلغت الامور ذروتها مع حكومة الرئيس تمام سلام حيث باتت اشبه بمجلس ادارة طوائف اكثر منها حكومة في نظام برلماني.

إن هذا الوضع المأزوم لآلة الحكم والذي بلغ مبلغاً لا يطاق في الصيف الماضي، بات يهدد أسس النظام السياسي في لبنان ويجعله غير قابل للاستمرار في صيغته الحاضرة، فبدأت ترتفع اصوات تنادي باعتماد خيارات جذرية تصل الى حد المطالبة بادخال تعديلات جوهرية على النظام الحالي الذي بات يتراءى للبعض انه يلفظ انفاسه الاخيرة.

لا شك أن انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية في 31 تشرين الاول الماضي ارجأ سقوط نظام الجمهورية الثالثة المتهالك وأعاد نفخ الروح في مؤسساته المشلولة، فتشكلت حكومة في مهلة معقولة واستفاق البرلمان من ثبات عميق ليستأنف التشريع، كما أعطى هذا الانتخاب أملاً بامكانية ترميم هذا النظام عبر بعث رسالة واضحة بأنه بات للدولة رأس، يلعب دور الحكم بين المؤسسات الدستورية، إلا أن هذا المعطى الجديد والمحمود غير كاف بدليل أن الحكومة ما زالت حكومة اضداد تتكوّن حصراً من القوى ذاتها المستأثرة بتمثيل طوائفها منذ أمد ليس بقصير لا تقبل لها شريكاً في الحكم وتعزز أرجحيتها داخل طوائفها باصطدامها المتكرر مع ممثلي المكونات الأخرى. ولعلّ ما يردعها حالياً عن العودة الى سابق عهدها في المماحكات والمخالفات داخل مجلس الوزراء، وعلى تقاسم قالب السلطة بشكل نافر هو هالة رئيس للجمهورية منتخب حديثاً يمقت أساليب السياسة تلك. إلا ان هذا الرادع بحاجة لأن يُستكمل بسلسلة خطوات يكون ابرزها آنياً اعتماد قانون انتخاب لا يُدبّر في ليل تلبية لحاجات حزبية ضيقة بل يحترم اولاً وبديهياً أحكام الدستور والمبادئ العامة الدستورية فيعتمد "في تقسيم الدوائر الانتخابية معياراً واحداً يطبق في سائر المناطق اللبنانية على قدم المساواة... بحيث تتأمن المساواة امام القانون بين الناخبين في ممارسة حقوقهم الانتخابية الدستورية، وبين المرشحين"، على ما استقرّ عليه اجتهاد المجلس الدستوري، ويسعى ثانياً الى المساهمة في اعادة انتظام الحياة السياسية في البلاد بين تكتلين سياسيين عابرين للطوائف، فتتمكن أكثرية نيابية متراصة سياسياً ومتنوعة طائفياً من الحكم تحت رقابة اقلية تسعى بدورها الى ان تتحول الى

مواجهات قرية أم الحيران: سؤال الوجود والتحدي

محمد العبد الله *

فتحت قرية أم الحيران، مجدداً، معركة الدفاع عن الوجود العربي الفلسطيني على أرض الوطن. وإذا كانت دماء الشهيد يعقوب أبو القيعان قد أعادت تسليط الضوء على الإعدامات المتكررة بحق أصحاب وأبناء الأرض خلال المواجهات المستمرة التي تشهدها الأراضي المحتلة منذ عام 1948، ناهيك عن القتل المستمر «الحرق أو الرصاص» ضد باقي أبناء الوطن في الأراضي المحتلة عام 1967. فإن تلك الدماء التي سالت من جسد الشهيد ومن عشرات الجرحى، ومن عذابات المطرودين من قراهم وبلداتهم، داخل وطنهم، جددت بقوة طرح سؤال الوجود: في مواجهة الطرد والشطب والتطهير والأسرلة/ الصهينة، وكي الوعي، كيف يكون جواب التحدي والرد، من أجل حماية وجودنا فوق ترابنا الوطني «نحن أصحاب الأرض الأصليين».

خلفية تاريخية موجزة

ما تتعرض له قرية «عتير ـ أم الحيران»، ليس حالة استثنائية أو ردة فعل، أقدمت عليها حكومة العدو. إنها سياسة استعمارية/استيطانية، قائمة على محو الوجود العربي واستكمال عملية/ نهج التطهير العرقي الذي قام عليه كيان الغزاة المستعمرين منذ عام 1948. فهذه القرية التي تدّعي حكومة العدو منذ عام 2004 بأن أهلها «ينتهكون حدود الدولة»، كانت قد أصدرت حينها، أوامر تطالب السكان، الذين لا يزيد عددهم عن الألف نسمة، بإخلاء جميع بيوت القرية، كما هو حال 45 قرية عربية أخرى في جنوب الأراضي المحتلة. منطقة النقب التي تصل مساحتها إلى حوالى 980 ألف دونم ـ غير معترف بوجودها من جانب سلطات الحكومة المستَعمِرة، بما يترتب على ذلك من انعدام البنى التحتية وكل الخدمات الضرورية للحياة. لهذا، تتعرض هذه القرى والبلدات، لمحاولات دائمة للهدم، وصلت في قرية العراقيب إلى أكثر من 108 مرات حتى الآن، أمام إصرار أصحابها بالبقاء فوق أرضهم وإصرارهم على إعادة البناء بعد كل محاولة لمسح مساكنهم المتواضعة، بالجرافات. وعلى الرغم من تحريك دعاوى ضد المخططات الرسمية للهدم لأكثر من عشر سنوات في المحاكم، فإن 25 أمر إخلاء و32 أمر هدم، وثلاث خرائط هيكلية، تهدف كلها لهدم القرية وتهجير سكانها، كما جاء في تقرير لمركز «عدالة» صدر مؤخراً، شاهد على مهزلة « اللجوء للمحاكم». وكل تلك الإجراءات تهدف لإقامة مستعمرة حيران على مساحة 3563 دونماً، تتضمن 2500 وحدة سكنية، ستقام على أراضي عتير ـ أم الحيران.

تطور أشكال المواجهة: نوعاً وكماً

في مواجهة أوامر الهدم والطرد والتهجير والتطهير وأساليب القتل المباشر «الإعدام»، تحركت الجماهير العربية في تظاهرات عارمة شهدتها العديد من المدن والبلدات العربية في الجزء المحتل عام 1948، وبدرجات أقل في الأراضي المحتلة عام 1967. اللافت في تلك الاحتجاجات العارمة التي انطلقت داخل الجزء المحتل عام 1948، كانت التظاهرة التي انطلقت

الأخبار al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأندري، شربل كريّم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع شركة الوانك 15ـ666314/ 01 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews @AlakhbarNews /alakhbarnews-paper

est en outre rendu nécessaire par les délais de mise en œuvre de la réforme…؛ qu'il n'appartient pas au Conseil constitutionnel de substituer son appréciation à celle du législateur sur le choix de maintenir la concomitance des élections régionales et des élections départementales…, que ce report, limité à un an, n'a pas pour effet de méconnaître le principe selon lequel les électeurs doivent être appelés à exercer leur droit de suffrage selon une périodicité raisonnable. »

Décision du Conseil constitutionnel français n° 2013-667 DC du 16 mai 2013.

2 ـ وفي هذا السياق يجدر التذكير بأنه سبق للحكومة في العام 2013 أن أرسلت مشروع قانون انتخاب اعضاء مجلس النواب يراعي الى حد بعيد الاحكام والاهداف المذكورة اعلاه ولم تقم الحكومة حتى تاريخه باسترداد المشروع وفق الاصول المحددة في المادة 103 من النظام الداخلي لمجلس النواب، فيقتضي اعطاءه الاولية في المناقشات داخل المجلس تمهيداً لاقراره او ادخال تعديلات عليه.

3 . وفي حال اطلق المجلس النيابي عجلة اقرار قانون انتخابي جديد وتقيّد بالاصول المرعية الاجراء في هذا الشأن دون ان يتمكن من اتمام اقرار مختلف بنود القانون قبل موعد دعوة الهيئات الناخبة المحدد في المادة 44 من قانون الانتخاب النافذ حالياً فلا ضير من التمنع عن القيام بهذا الاجراء ريثما يستكمل المجلس اقرار القانون الجديد المنشود على ما استقرّ عليه ايضاً الاجتهاد الاداري:

(…) 3. Considérant que le Gouvernement a saisi le Parlement d'un projet de loi réformant la représentation des Français établis hors de France, ainsi que d'un projet de loi portant prorogation jusqu'en juin 2014, en raison de cette réforme, des mandats de ceux des membres de l'Assemblée des Français de l'étranger qui venaient à expiration en juin 2013 … , que les deux projets sont inscrits à l'ordre du jour de la séance publique du 16 avril ؛ qu'au regard de ce calendrier, il est manifeste qu'en ne procédant pas, dans l'attente de l'adoption définitive des deux projets de loi dont l'examen est ainsi engagé, à la convocation du collège électoral qui aurait dû se réunir en mars 2013 en vue du renouvellement en juin des mandats qui en l'absence de prorogation, viendraient alors à expiration, le Gouvernement n'a pas porté une atteinte grave au droit de suffrage dans des conditions justifiant l'intervention du juge des référés… ».

Conseil d'Etat français, ordonnance de référé du 11 avril 2013, n° 637552.

* أستاذ محاضر في القانون الدستوري
في كلية الحقوق والعلوم السياسية
لدى جامعة القديس يوسف

انتخاب تتوافر فيه الشروط المذكورة اعلاه، على أن يقوم بتمديد ولاية المجلس الحالي لمهلة معقولة تتأمن فيها المبادئ والشروط المذكورة اعلاه تمهيداً لاجراء الانتخابات النيابية المنشودة في افضل الظروف الممكنة، ولا يُرد على هذا الاجراء بانه يشكل مساً بمبدأ دورية الانتخاب ذات القيمة الدستورية، ذلك ان الاجتهاد الدستوري قد استقرّ على اعتبار ان تمديداً استثنائياً ومؤقتاً لولاية المجلس النيابي يتلاءم مع الهدف الذي وضعه المشرع، ألا وهو توفير المهل اللازمة لوضع الاصلاح الانتخابي موضع التنفيذ وتمكين الناخبين والمرشحين والادارة المعنية من الآليات التي يفترضها، لا يتعارض البتة مع مبدأ تمكين المواطنين من ممارسة حقهم بالاقتراع بشكل دوري.

3. « …Considérant que le législateur organique, compétent en vertu de l'article 25 de la Constitution pour fixer la durée des pouvoirs de chaque assemblée, peut librement modifier cette durée sous réserve du respect des règles et principes de valeur constitutionnelle ؛ qu'au nombre de ces règles figure l'article 3, en vertu duquel le suffrage « est toujours universel, égal et secret », qui implique que les électeurs sont appelés à exercer, selon une périodicité raisonnable, leur droit de suffrage ؛ que le Conseil constitutionnel ne dispose pas d'un pouvoir général d'appréciation et de décision de même nature que celui du Parlement ؛ qu'il ne lui appartient donc pas de rechercher si l'objectif que s'est assigné le législateur pouvait être atteint par d'autres voies, dès lors que les modalités retenues par la loi ne sont pas manifestement inappropriées à cet objectif ؛

…

4. Considérant, en second lieu, que pour atteindre le but qu'il s'est fixé, le législateur a décidé que les pouvoirs de l'Assemblée nationale actuellement en fonction sont prolongés jusqu'au troisième mardi de 2002 ؛ que cette prolongation, limitée à onze semaines, apparaît comme strictement nécessaire à la réalisation de l'objectif de la loi et revêt un caractère exceptionnel et transitoire ؛ qu'elle n'est donc pas manifestement inappropriée audit objectif ؛ (…)

Décision du Conseil constitutionnel français n° 2001-444 DC du 9 mai 2001, Loi organique modifiant la date d'expiration des pouvoirs de l'Assemblée nationale.

وأكثر من ذلك ورد أيضاً في هذا السياق:

«62 . Considérant qu'en prorogeant d'un an le mandat des conseillers généraux, des conseillers régionaux et des membres de l'Assemblée de Corse, le législateur a estimé … que le report de l'élection des membres des assemblées départementales

نظام انتخابي في بلد درج على تطبيق نظام الاقتراع الاكثري دون انقطاع منذ عام 1922 وحتى منذ عام 1864 لابناء متصرفية جبل لبنان يستلزم منح برهة من الوقت للناخبين والمرشحين والادارة المعنية للتعرّف والتأقلم مع الآليات التي يقتضيها النظام الانتخابي الجديد تأميناً لمبدأ وضوح القانون واتاحته للجميع ذات القيمة الدستورية Principe d'accessibilité et d'intelligibilité de la loi.

ولا يُرد بنظرنا على تلك المتطلبات بضيق المهل الدستورية وبقرب انتهاء أجل ولاية المجلس الممدة دون مسوغ شرعي، لأن المبتغى ليس اجراء انتخابات نيابية في مواقيتها القانونية باي ثمن في ظل قانون انتخابي لا يلبي ادنى مستلزمات القواعد الدستورية، واستمرار الأزمة السياسية البنيوية التي تعاني منها البلاد بشكل لا تلحق الاذى بالعهد الجديد الذي سيجد نفسه مكتفياً بادارة الازمة فحسب، بل تتعداه لتمس الكيان ككل، إنما الهدف هو تأمين مستلزمات انتظام عمل مؤسساتنا الدستورية الحالية.

وعليه، يمكن تحقيق هذه الغايات عبر اعتماد الخطوات التالية:

1 . يقرّ المجلس النيابي الحالي فوراً قانون

يجب اعتماد قانون انتخاب لا يُدبّر في ليلة تلبية لحاجات حزبية ضيقة

اكثرية. ذلك هو المدخل الاجباري لاعادة توفيق مستلزمات التمثيل الطائفي المستمدة من ميثاق العيش المشترك مع آليات عمل نظامنا البرلماني بحيث تتمكن عجلة هذا النظام من الدوران باستمرار. وهذا المبتغى لا يتأمن إلا من خلال تحقيق تنوّع سياسي داخل كل طائفة ينعكس تمثيلاً نيابياً تحت قبة البرلمان، بحيث تتحالف اكثريات طائفية مع اقليات طائفية اخرى تتمتع بتمثيل نيابي غير مشكوك بشرعيته، فتُنشئ تكتلاً على مساحة الوطن قادرا على الحكم، دون ان تشعر طائفة ما لم يحالف الحظ الاكثرية فيها من دخول جنة الحكم بالغبن والابعاد، ذلك أن تمثيلها داخل مؤسسات الدولة يبقى مؤمناً، فتنتظم الحياة السياسية ويخضع مفهوم السلطة من جديد لمبدأي المسؤولية والتداول.

ولا غرّو في القول ان تحقيق هذا الهدف يدفع إلى اعتماد أحد اوجه نظام الاقتراع النسبي ضمن دوائر انتخابية متوسطة الحجم تتجاوز حجم الاقضية الحالية وتكون اصغر من المحافظات القائمة، كونه الكفيل بتأمين هذا التنوع المطلوب مع احترام الخصوصيات المناطقية والطائفية. ولا شك أيضاً ان اللجوء الى مثل هكذا

لا شك ان انتخاب رئيس للجمهورية ارجا سقوط نظام الجمهورية الثالثة المتهالك (هيثم الموسوي)

من بلدة عرعرة في الجليل المحتل، يوم 21 يناير/ كانون الثاني الحالي، والتي عبّرت عن نهجين متعارضين في الحركة الوطنية في الداخل. اتجاه، تقوده «لجنة المتابعة» و«القائمة المشتركة»، تحت شعارات «الاحتجاج السلمي والتوجه للقضاء في الضغط من أجل وقف خطط الهدم» والذي سار حسب الخطة المقررة إلى «المهرجان الخطابي» الذي عقد في حرش داخل منطقة نائية وبعيدة، لا تستطيع السيارات الوصول إليها، بسهولة واتجاه آخر سارت فيه الأغلبية، آلاف عدة ممن «أتخمتهم» الخطابات المعتادة، بذات اللغة، وبالمضمون ذاته «الاستجداء من الفاشيين»، قادته عناصر شبابية غاضبة، أكملت تحركها في «شارع 65» باتجاه وادي عارة . خارج المسار المحدد الذي التزمت به «المتابعة والمشتركة» . الذين أغلقوه بوجه السيارات، ما أدى إلى اشتباكات عنيفة مع قوى القمع الفاشية الحكومية، حيث استخدموا . كعادتهم ـ الرصاص المطاطي والقنابل الغازية وسيارات رش المياه العادمة. حَمَلَ هذا التحرك الغاضب ملامح جديدة، من حيث الفئة العمرية المشاركة «جيل الشباب»، ونوعية الشعارات التي رفعها، ضد المشاركة العربية بالكنيست التي توحي للعالم بـ«ديمقراطية» كاذبة، وضد كل الاتجاهات التي تعمل، بوعي أو بدونه، على تجميل الوجه القبيح لسياسات الحكومات الفاشية المتعاقبة، ضد العرب. لقد حملت تلك المظاهرة، بعض مضامين وتوجهات الهبة/ الحراك الشبابي، الذي شهدته القدس والضفة المحتلتان، خلال الخمسة عشر شهراً الفائتة.

ما تتعرض له قرية «عتير ـ أم الحيران»، ليس حالة استثنائية أو ردة فعل

لم يكن رفع سقف المطالب التي طرحها الحراك الشبابي في مظاهرته الغاضبة، مفاجئاً، لأنه كان الامتداد الطبيعي، لما حملته التظاهرات الكبيرة والصاخبة في يوم الأرض وهبة أكتوبر، والتحركات الواسعة ضد هدم القرى العربية في النقب، بما حمله «قانون برافر» من صاعق تفجير لكل تلك التحركات الشعبية. وإذا كان الحديث عن استقالة النواب العرب من الكنيست قد انتقل من التظاهرة إلى الحدث المباشر داخل الشارع العربي في الداخل، فإن صداه قد تردد داخل أحزاب وحركات «القائمة المشتركة» التي خاضت الانتخابات الأخيرة لدخول الكنيست. وهو ما ظهر في التباين ما بين نواب «التجمع» الذين يوافقون على الاستقالة أو تجميد عضويتهم، ونواب «الجبهة والحركة العربية للتغيير» الذين يرفضون «ترك الساحة للأحزاب الصهيونية»!

خاتمة

تشهد الحياة السياسية داخل الجزء المحتل من الوطن عام 1948، خطان متعارضان في صفوف القوى السياسية والمجتمعية. وإذا كان دعاة «النضال البرلماني» يتمترسون خلف مواقفهم التي أصبحت في «حالة تشكيك» داخل التجمع العربي، فإن قوى جذرية كـ «حركة أبناء البلد» و«حركة كفاح»، اللتين ترفضان الدخول في «المسرحية البرلمانية» قد بدأت تأثيراتهما الفكرية والسياسية والكفاحية تجد لها تواجداً ملحوظاً داخل الجيل الشاب. ويتردد صداها في قواعد وكوادر وقيادات، بعض القوى السياسية التقليدية.

مشهد ميداني

الجيش يؤمّن محيط مطار T4... ويغلق ملف الفيجة

تمكّن الجيش السوري من تأمين محيط مطار T4 العسكري، بعمق 15 كلم، بالتوازي مع تسوية أوضاع 100 مسلح من منطقة وادي بردى، وعودة 5000 مدني إلى منازلهم، أمس

دمشق ـ **مرح ماشي**

عمليات متقطعة شهدها ريف حمص الشرقي في إطار توسيع دائرة الحماية حول مطار T4 العسكري. الجيش السوري وحلفاؤه تمكنوا من التقدم نحو قصر الحير الغربي والتمركز داخله، إضافة إلى السيطرة على مزرعتي بير فضة وفضة، قرب منطقة المشتل على طريق مفرق القريتين، جنوب المطار العسكري. وبحسب مصادر ميدانية، فإن القوات السورية سيطرت، عبر المحور الشرقي للمطار، على منطقة أبو طوالة التي تبعد عن المطار مسافة تزيد على 4 كلم، ما يعني تأميناً أكبر لإقلاع الطائرات الحربية وهبوطها، داخل حرم المطار. وعلى الرغم من عدم سيطرة القوات السورية على مفرق جحار بعد، إلا أنها، ووفقاً لمصادر، تمكّنت من السيطرة على مساحة كبيرة جنوبي المطار، بعمق 15 كلم وجبهة 25 كلم، ما يؤمّن حماية للمطار من أي خرق محتمل، بنسبة تصل إلى 80%. وتلفت المصادر إلى أن حركة الطيران من المطار وإليه لم تتوقف أبداً، على الرغم من ازدياد هجوم مقاتلي تنظيم «داعش» المتكرر، في محاولة للسيطرة عليه في وقت سابق، وسط تغطية إعلامية كبيرة من قبل وسائل إعلام معارضة. كذلك لفتت المصادر إلى أن الاعتماد كان مركّزاً على مطار الشعيرات القريب، في محاولة دعم وحماية مطار T4 العسكري، للإبقاء على دوره الفاعل في معركة منع داعش من الوصول إلى القريتين، جنوبي حمص، ومنها إلى الطريق الدولي دمشق ـ حمص. وعلى امتداد المعارك ذاتها، نحو ريف دمشق الشمالي، فقد سيطر الجيش السوري على تل أم الرمان شرق مدينة الضمير، بعد التقدم من معمل اسمنت البادية، جنوب شرق القرية المذكورة، وانسحاب المسلحين منها. كذلك صدّت قوات الجيش هجوماً لمسلحي «داعش» على نقطة المثلث العسكرية (مثلث تدمر ـ العراق ـ الأردن)، شمال مطار السين العسكري. وكان مركز حميميم الروسي لتنسيق المصالحة الوطنية قد أعلن استعادة الجيش السيطرة على 8 بلدات من قبضة تنظيم «داعش» في ريفي حمص وحلب، خلال الـ24 ساعة الفائتة.

وفي ريف حلب الشمالي، تقدمت قوات «درع الفرات» انطلاقاً من بلدة أزرق غرب الباب، لتسيطر على مزرعتي الغوز وأبو الزندين، جنوباً. ومكّن هذا التقدم من قطع الطريق الرئيسية لمدينة الباب من الجهة الجنوبية الغربية، التي شهدت تقدماً كبيراً لقوات الجيش السوري خلال الأسبوع الماضي.

ونقلت مصادر معارضة عن واحد من قادة فصائل «درع الفرات» ما مفاده أن تلك القوات تنوي استكمال تقدمها لقطع الطريق أمام الجيش السوري من الجنوب باتجاه بلدة تادف المتاخمة لمدينة الباب.

وفي سياق منفصل، عادت مياه نبع الفيجة تضخّ، بشكل منتظم، إلى العاصمة السورية، وخزانات الاحتياط الحكومية التابعة لمؤسسة المياه، تخضع للتعقيم بنسب متوازنة، ليتم ضخ المياه إلى جميع الأحياء الدمشقية. وفي محيط نبع الفيجة، تمّت تسوية أوضاع 100 شخص، بين مسلح ومطلوب إلى خدمة العلم، استكمالاً لإنهاء ملف اتفاق وادي بردى، غربي دمشق. وجاء نتيجة عملية تسوية الأوضاع، تسليم سلاح خفيف كان بحوزتهم، وذلك بإشراف الجيش السوري ووجهاء البلدات، ما أدى إلى فتح الطرق باتجاه قرى وبلدات الوادي. وبحسب مصادر

تمّت تسوية أوضاع 100 شخص بين مسلح ومطلوب إلى خدمة العلم في قرى الوادي (أ ف ب)

> سيطر الجيش على تل أم الرمان شرق مدينة الضمير

تقرير

«الهيئة» المعارضة تهاجم دي ميستورا... وموسكو تطالب بمقعد دمشق «العربي»

رفضت «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة تصريحات المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا، التي أشار فيها إلى نيّته تشكيل وفد المعارضة بنفسه «في حال لم يتمكن المعارضون من تشكيل وفد موحد».

وقال المنسّق العام لـ«الهيئة» رياض حجاب، في تغريدة عبر «تويتر» إن «تحديد وفد المعارضة السورية ليس من اختصاص دي ميستورا، وأهم ما يجب أن ينشغل به الموفد الأممي هو تحديد أجندة للمفاوضات وفق بيان جنيف».

ومن جانبه، رأى الناطق باسم «الهيئة»، سالم المسلط، أن طرح المبعوث الأممي «أمر غير مقبول، ويعتبر استخفافاً بقدرة ممثلي الشعب السوري»، متسائلاً: «هل يستطيع السيد دي ميستورا التدخل في تشكيل وفد النظام؟». وفي سياق متصل، قال نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، إن الأمم المتحدة و«مجموعة دعم سوريا» قد تقومان بتحديد تشكيلة الوفد المعارض «في حال عجز المعارضة عن تشكيل وفد موحد» إلى محادثات جنيف.

وأشار خلال حديث إلى الصحافيين في أبو ظبي، على هامش مشاركة الوفد الروسي في الدورة الرابعة لـ«منتدى التعاون الروسي ـ العربي»، إلى أن «عقد محادثات أستانة يعدّ نجاحاً كبيراً، لأنه تم إشراك فصائل المعارضة المسلحة في الحوار».

وضمن «المنتدى» الذي استضافته أبو ظبي، دعا وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف جامعة الدول العربية إلى إنهاء تجميد عضوية سوريا فيها، معتبراً أن إبقاء دمشق خارج هذه المنظومة «لا يساعد جهود السلام». وقال إن «جامعة الدول العربية يمكنها أن تؤدي دوراً أكثر أهمية وفعالية لو كانت الحكومة السورية عضواً فيها».

وفي المقابل، ردّ أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط بالقول إن مسألة عودة سوريا لشغل مقعدها «قرار خاضع لإرادة الدول الأعضاء. وإذا نوقش هذا الأمر على مستوى اجتماعات الخارجية أو على مستوى الأمانة العامة، فإن الجامعة العربية سوف تنفذ هذا القرار». وتابع أبو الغيط أنه «إذا كانت هناك نية صادقة من قبل الجميع لتحقيق تسوية سياسية يبدأ تنفيذها، أعتقد أن مجموعة من الدول ستقرر أن تفتح موضوع استئناف العضوية مرة أخرى... لكنّ هذا الأمر ليس مطروحاً حالياً».

(الأخبار، أ ف ب، الأناضول)

إيران

طهران تؤكّد التجربة الصاروخية... وواشنطن «تحذّر رسمياً»

أكّد وزير الدفاع الإيراني العميد حسين دهقان، أمس، قيام بلاده بإجراء اختبار صاروخي مؤخراً، قائلاً «إن هذا الاختبار كان مدرجاً ضمن برامج البلاد، ولن نسمح بتدخل أيّ جهة أجنبية في شؤوننا الدفاعية»، وذلك في تعليقه على اجتماع «مجلس الأمن الدولي» بشأن الاختبار الصاروخي، مشدّداً على أن «ما تم طرحه حول الاختبار الصاروخي لا يتناقض مع الاتفاق النووي أبداً، كما لا يخالف القرار 2231».

في المقابل، لم تستسغ الولايات المتحدة الإعلان الإيراني، إذ كشف مستشار الأمن القومي الأميركي مايك فلين عن سياسة أكثر تشدّداً حيال إيران، مديناً «التجربة الصاروخية» التي أجرتها، ومؤكّداً توجيه واشنطن تحذيراً رسمياً لطهران. وقال إن «إدارة (الرئيس السابق باراك) أوباما أخفقت في الرد بشكل كافٍ على تصرفات طهران الضارة»، مضيفاً أن الأخيرة «تشعر حالياً بأنها أكثر جرأة، ونحن نوجه لها تحذيراً رسمياً».

وأردف دهقان أنّ «الاختبار الأخير قد أتى في سياق برامجنا، ولن نسمح بتدخل أيّ جهة أجنبية في شؤوننا الدفاعية»، كاشفاً عن إزاحة الستار عن دبابة «كرار» قريباً، ونافياً «شراء أسلحة أخرى غير أس300 من روسيا».

وفي سياق آخر، اتّهم الرئيس الإيراني حسن روحاني نظيره الأميركي دونالد ترامب، وإدارته، بإبراز ما في داخله، واتخاذ إجراءات عنصرية تنتهك المبادئ والالتزامات الدولية. وقال في خلال حفل بمناسبة «اليوم الوطني للتكنولوجيا الفضائية» أمس، إن «هناك من جاء حديثاً، كان في عالم آخر، ودخل عالم السياسة، هذا الجو جديد بالنسبة إليه»، في إشارة منه إلى ترامب، مضيفاً «حتى يدرك، هو ومن حوله، ما الذي عليهم فعله، سيستغرق الأمر وقتاً طويلاً، وسيلحق الضرر بشعبه وبالشعوب الأخرى».

ورأى أن «السياسة الأميركية كانت مبنية على النفاق»، موضحاً أن الأميركيين كان خطابهم في واد وأفعالهم في واد آخر، واصفاً ترامب بـ«الرجل من نوع خاص، الذي أزاح الستار عن سياسة النفاق الأميركية، وعرض كل ما في داخله».

وانتقد الرئيس الإيراني القرار الأميركي بحظر دخول مواطني 7 دول إسلامية، من بينها إيران، إلى الولايات المتحدة، واصفاً ذلك بالتمييز العنصري، ومنتقداً أيضاً نية ترامب بناء جدار مع المكسيك، مضيفاً أن: «عالم اليوم هو عالم الاتصالات وتبادل الأفكار، أما عهد بناء جدار لعزل الدول والشعوب فقد مضى منذ زمن طويل».

(الأخبار)

بتسوية الأوضاع

ميدانية، فإن الجيش لم يدخل بعد هذه القرى، بالرغم من عودة 5000 مدني إلى منازلهم ضمن بلدات الوادي، باستثناء قرى بسيمة وعين الخضرا وعين الفيجة، بسبب الدمار الكبير الذي نالته المنطقة، بفعل الاشتباكات. وجرت عملية دخول وخروج الأشخاص الذين تمت تسوية أوضاعهم عبر المدخل الجنوبي لبلدة دير قانون، المجاورة لقرية عين الفيجة، ليأتي دخول الجيش إلى هذه البلدات، وعودة مؤسسات الدولة السورية إليها، كمرحلة جديدة تشهد على إقفال ملف الصراع بشكل نهائي، داخل المنطقة، في الوقت الذي ما زالت فيه ورش الصيانة تعمل على إصلاح الخراب الذي لحق بحرم النهر، عبر تأمين عودة العمل من ثلاثة ينابيع في المنطقة، وهي: عين الفيجة وعين وادي بردى وعين حاروش.

تقرير

اتفاقات سورية ـ عراقية جديدة: 2017 عام إحياء العلاقات الاقتصادية؟

تسعى دمشق وبغداد إلى إعادة إحياء النشاط الاقتصادي المميّز بينهما. وتسود أجواء التفاؤل صناعيّي البلدين وتجّارهما بعد إقامة غرفة تجارة مشتركة بالتوازي مع توقيع عدد من الاتفاقيات المشتركة

أبدى الجانب العراقي حماسة لعودة المنتجات السورية إلى أسواقه (أ ف ب)

دمشق ـ **رحاب الإبراهيم**

حافظت العلاقات الاقتصادية السورية ـ العراقية على متانتها حتى وقت متأخر من عمر الحرب في سوريا، إذ شكّلت الصادرات السورية إلى العراق أكثر من 22% من مجمل الصادرات، وبلغ حجم التبادل التجاري الثنائي ذروته عام 2012، ليصل إلى حوالى 45 مليار ليرة سورية، بما يعادل 32% من مجمل الصادرات إلى الدول العربية، وفق دراسة أعدّتها غرفة تجارة دمشق عن العلاقات الاقتصادية بين سوريا والعراق.

هذا الواقع الاقتصادي الجيد نسبياً شهد تحولاً دراماتيكياً بعد إغلاق المعابر الحدودية، ضمن خطةٍ ممنهجةٍ لخنق سوريا اقتصادياً عبر منع نفاذ منتجاتها إلى السوق الأهم بالنسبة إليها، ما ألحق خسائر كبيرة جراء تكدّس البضائع داخلياً. ومع غياب المنتجات السورية، احتلّت المنتجات التركية والصينية محلّها، ما دفع الجانبين السوري والعراقي إلى البحث عن حلول بديلة ـ وإن بتكاليف أعلى ـ عبر الشحن جواً وبحراً.

وقد تكون أهم بوادر إعادة تفعيل العلاقات التجارية بين سوريا والعراق هي توقيع اتفاقية لإنشاء غرفة تجارة مشتركة، في العاشر من الشهر الماضي، بعد سلسلة لقاءات بين كبار مسؤولي البلدين ورؤساء الفعاليات الاقتصادية، خلال زيارة وفد عراقي رفيع المستوى تجاوز عدده 200 من رجال الأعمال إلى دمشق، على هامش «معرض التصدير وتقنياته»، بمبادرة من «اتحاد المصدرين السوريين».

الزيارة هدفت إلى إحياء التبادل التجاري والعمل على إزالة العقبات أمام وصول المنتجات السورية إلى العراق وبالعكس، وهو ما أكده رجل الأعمال العراقي مازن جواد، الذي رأى أن «سوريا تمتلك رغم الحرب منتجات بنوعية وسعر مقبولين، فيما يمتلك العراقيون المال، وبهذه الصيغة يمكن التعاون وعقد الصفقات، خاصة في ضوء انخفاض التكلفة، لانعدام الرسوم الجمركية بين البلدين».

بدوره، يتفق كلام جواد مع خازن غرفة صناعة دمشق، ماهر الزيات، الذي أكد «أهمية السوق العراقية للمنتجات السورية، التي تلاقي رواجاً هناك»، لافتاً إلى «العقود التي جرى توقيعها مع عدد من رجال الأعمال العراقيين خلال زيارتهم».

انتعاش اقتصادي

وبعد إتمام الاتفاقية، استبشر قطاعا الأعمال السوري والعراقي خيراً. وفي تصريح إلى «الأخبار» قال رئيس «اتحاد المصدرين»، محمد السواح، إن «النتائج الأولية تتمثل في كسر الجليد عند رجال الأعمال العراقيين، في ظل بروباغندا إعلامية تروّج أن سوريا فاشلة اقتصادياً»، مشيراً إلى «حصول تعاقدات جديدة بين الصناعيين والمستوردين العراقيين».

وأوضح أن «هناك طائرة أسبوعية تحمل رجال أعمال عراقيين إلى دمشق، ما يعني إعادة الحياة إلى السوق العراقية مجدداً، بعد (معرض التصدير وتقنياته)»، مضيفاً أنه سيتم استكمال التعاون «عبر إقامة معرض (سيرمودا) للصناعات النسيجية والألبسة في بيروت بعد أيام».

ومن جهته، أكد رئيس اتحاد غرف التجارة السورية، غسان القلاع، الذي مثّل الجانب السوري في اتفاقية التعاون، أن قرارات جديدة ستصدر عن وزارة الاقتصاد لتعزيز التعاون، أهمها استيراد التمور العراقية مقابل تصدير الخضر والفواكه، والسماح باستيراد النفط لحساب الصناعيين والقطاع الخاص، وإعطاء المواطنين العراقيين غير المقيمين استثناءات لفتح حسابات بالقطع الأجنبي في البنوك السورية، إلى جانب إقامة بنك سوري ـ عراقي مشترك يحلّ مشكلة التحويلات المالية بين البلدين».

> طائرة أسبوعية تحمل رجال أعمال عراقيين إلى دمشق

«البيت السوري» شغلنا الشاغل

وفي المقابل، أبدى الجانب العراقي حماسة لعودة المنتجات السورية إلى سوقه عوض المنتجات التركية والصينية، وقال ممثل الجانب العراقي في غرفة التجارة المشتركة، صادق عباس جهاكير، في حديثه إلى «الأخبار»: «نحن عازمون بشكل جدي على إحياء هذا الخط الحيوي لإيصال البضائع السورية إلى المستهلك العراقي بأقل تكاليف ممكنة».

ولفت إلى أنه «تم التوقيع على بروتوكول مع شركة (فلاي داماس) لنقل البضائع، عبر تأسيس شركة شحن خاصة بالغرفة، ترسل عينات البضائع مجاناً لأعضائها المنتسبين، الذين سيتم منحهم أيضاً حسماً بقيمة 50% عند الزيارات المتبادلة»، موضحاً أنه «سيتم شحن 40 طناً أسبوعياً تشمل مختلف أنواع البضائع السورية، مقابل تحميل التمور العراقية كمرحلة أولى، كذلك سيتم تخصيص باخرة نقل من سوريا إلى ميناء أم قصر».

ويشير جهاكير إلى أن تعزيز التبادل التجاري الثنائي بالشكل الأمثل يحول دونه إغلاق المعابر الحدودية بسبب وجود تنظيم «داعش»، مشيراً إلى «استمرار المصدرين السوريين في العمل رغم هذا الواقع الصعب، عبر تصدير منتجاتهم، وخاصة النسيجية، بحراً وجواً». ويؤكد أن «المستهلك العراقي تضرر جراء ارتفاع فاتورة معيشته بسبب فقدان المنتجات السورية سعرها المنخفض».

اليمن

صنعاء تردّ على دعوة ترامب: مقترح «غير آمن»

بدأت دعوة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، إلى إقامة منطقة آمنة في اليمن تتفاعل في الأوساط السياسية والشعبية، إذ أعلنت حكومة «الإنقاذ الوطني» في صنعاء أمس، رفضها مقترح ترامب بهذا الشأن، معتبرة «أي حديث أو إشارة إلى إقامة مناطق آمنة للاجئين والنازحين في اليمن من قبل قوى العدوان والدول الداعمة له أمراً غير مقبول، ولا يمكن التعامل معه في ظل غياب التنسيق الكامل مع السلطات اليمنية المعنية في العاصمة صنعاء».

ووصف مصدر مسؤول في وزارة خارجية «الإنقاذ»، في تصريح أوردته وكالة «سبأ» الرسمية، المقترح الأميركي بأنه «غير آمن».

وفيما لم يصدر عن حكومة الرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي أي تعليق، حتى الآن، برز موقف إماراتي بهذا الخصوص، وذلك على لسان وزير الخارجية عبد الله بن زايد آل نهيان، عقب لقائه نظيره الروسي سيرغي لافروف، في أبو ظبي، حيث قال عبد الله، في مؤتمر صحافي مشترك مع لافروف، إن «فكرة إقامة مناطق آمنة في سوريا واليمن ستكون موضع ترحيب إذا كانت مؤقتة، ولأغراض إنسانية، تحت إشراف دولي».

في المقابل، استبعد لافروف، الذي يزور الإمارات ضمن جولة تشمل عمان أيضاً وتستمر ثلاثة أيام، أن يكون مراد ترامب «إقامة مناطق آمنة بنفس الطريقة التي نفذت في ليبيا عام 2011»، معتبراً أن «الأميركيين حينما يتحدثون عن مناطق آمنة، فهم مهتمون في المقام الأول بالحدّ من عدد المهاجرين الذين يغادرون إلى الغرب».

يشار إلى أن غالبية المهجّرين بسبب الحرب الدائرة في البلاد، نزحوا إلى مناطق داخلية لا إلى بلدان أخرى، والخطر الأبرز الذي يتهدد المدنيين هناك وفق شهادات الأمم المتحدة هو طيران التحالف السعودي، لا الاشتباكات الدائرة في جبهات القتال. وعليه، يطرح مراقبون سؤالاً مفاده: هل الغاية من المنطقة الآمنة تأمين المدنيين من الطيران السعودي؟ علماً أن حظر الطيران يُعدّ شرطاً رئيسياً من شروط إقامة منطقة عازلة أو آمنة.

(الأخبار)

هل ستحمي المنطقة الآمنة المدنيين من القصف السعودي؟ (أ ف ب)

تقرير

بينما توجه وفد أمني رفيع المستوى من «حماس»، إلى القاهرة، في زيارة لافتة من نوعها منذ تولي عبد الفتاح السيسي رئاسة مصر، تدور في سيناء وعلى حدود غزة معركة نفوذ من نوع آخر، بطلاها جهازا المخابرات الحربية والعامة، وضحاياها هم المسافرون الفلسطينيون

الفلسطينيون ضحايا صراع الأجهزة المصرية

عبد الرحمن نصار

تأتي زيارة وفد أمني رفيع المستوى من حكومة غزة السابقة، التابعة لحركة «حماس»، إلى القاهرة، ملتصقة بسياق متصاعد من تحسن العلاقة مع مصر، وذلك بعد زيارتين سياسيتين على مستوى عالٍ نفذها قادة الحركة للقاهرة في خلال أقل من شهر ونصف، قاد الأولى النائب الثاني لرئيس المكتب السياسي في الحركة، موسى أبو مرزوق، فيما قاد الثانية النائب الأول إسماعيل هنية، بحضور أبو مرزوق أيضاً، ومعه الأسير المحرر وعضو المكتب روحي مشتهى، الذي استهدفه التحريض الإسرائيلي كثيراً في الأسابيع الأخيرة، في خلال زيارتين له لإسطنبول والدوحة.

في موازاة ذلك، تتجدّد معركة النفوذ بين جهاز المخابرات الحربية التابع للجيش المصري، والمخابرات العامة التابع لوزارة الداخلية، وهي معركة تصاعدت منذ شهرين، وتحديداً بعد سعي «العامة» إلى «استلام ملف سيناء... ومعه غزة»، كما تفيد بذلك مصادر متابعة للموقف، أكدت أن الأخيرة تريد أن «تعدّ ملفاً كاملاً عن التصور الذي يمكن به إدارة الأمور، من محاربة داعش وإرضاء القبائل وتحسين المعيشة والتعاون مع حماس والمنطقة التجارية الحرة»، كي تقدمه إلى السيسي، على أن يكون ذلك بعد إثبات أن «الحربية»، التي كان الرئيس المصري نفسه يرأسها قبل ترقيته إلى منصب وزير الدفاع في سنةِ حكم الرئيس محمد مرسي، أخفقت في إدارة ملف سيناء وغزة، مشيرة إلى خطوة لاحقة هي «عقد اجتماع يشمل كل عشائر سيناء».

جراء ذلك، لم تقف «الحربية» صامتة أمام سحب البساط من تحت قدميها، وأيضاً الاتهام بأن «سياساتها أدت إلى تفاقم الأزمة في سيناء طوال السنوات الثلاث والنصف الماضية، وكذلك العلاقة بحماس». كان الردّ الأول اعتقالها قيادياً في «ألوية الناصر صلاح الدين»، الذراع العسكرية لـ«لجان المقاومة الشعبية»، في منطقة الإسماعيلية فجر السبت الماضي (ج. أ)، وشقيقه. أما الثاني، الذي جاء متزامناً مع سفر الوفد الأمني، فكان اختطاف أحد عناصر «كتائب القسام»، الذراع العسكرية لحركة «حماس»، من عائلة (أ. ل.)، وذلك من على كمين الريسة، الملقب بـ«كمين الموت» على الطريق بين رفح والقاهرة، مساء أول من أمس.

رغم ما ستثيره هاتان الحادثتان، اللتان تذكّران بسيناريو خطف أربعة من عناصر «القسام» في سيناء في آب 2014 واختفاء أثرهم بعد ذلك، فإن «العامة» طلبت من فصائل المقاومة، خاصة «اللجان» و«القسام»، التريث قليلاً وتجنب تصعيد الموقف سياسياً أو إعلامياً، حتى تستطيع العمل على حل القضية من الداخل،

> نفذّت «الحربية» عمليتي اعتقال للتعبير عن رفض التصالح مع «حماس»

كذلك تفيد مصادر فلسطينية في المقاومة في غزة، ناقلة عنها وعداً آخر بالعمل على ملف الأربعة المخطوفين سابقاً.

تكمل تلك المصادر أنه كان قد صدر تعميم داخلي يشدد على «ذوي الاختصاصات» في الأذرع العسكرية للمقاومة، خاصة الضفادع البشرية والتصنيع ووحدات الاقتحام والأنفاق، تجنب السفر كلياً من أي من معابر غزة، لكن المخطوف على كمين الريسة، وقد تضاربت الروايات حول سبب سفره للعلاج من إصابة تلقاها في الحرب الأخيرة على القطاع أو للدراسة وكذلك وجهته، كان قد «غادر على عاتقه الشخصي».

بالعودة إلى زيارة الوفد، الذي ترأسه قائد القوى الأمنية في غزة توفيق أبو نعيم وخرج في اليوم الأخير من الفتح الجزئي لمعبر رفح مطلع الأسبوع الجاري، فإنه وفق مصادر في غزة، سيبحث في «قضايا عالقة منذ سنوات»، كذلك يضم مسؤولين آخرين، دون الإشارة إلى حضور رسمي لمسؤولين في المقاومة، أو أن الأمر مقتصر على قادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

وأكثر من مرة، كان الحديث المصري وكذلك الفلسطيني مشتركاً حول مطلب «العامة» تسليم مطلوبين هاربين في غزة وآخرين معتقلين لدى سجون الحكومة السابقة، بسبب انتمائهم إلى السلفية الجهادية عموماً أو علاقتهم بتنظيم «ولاية سيناء»، ليقدّم ذلك كمفتاح حلّ أمام باقي الأجهزة الأمنية في مصر، ولكن الأمر كان يصطدم بوجود أسماء تنتمي إلى المقاومة الفلسطينية وأخرى لا علاقة لها بأي عمل أمني. كذلك تشترط السلطات المصرية «تفعيل قنوات التواصل الأمني والتبادل المعلوماتي لمنع تسلل أي شخص من سيناء حتى لو كان بغرض العلاج»، إضافة إلى المطلب المتفق عليه، وهو «تعزيز الدوريات

شهد المسافرون على حاجز الريسة الملقّب بـ«حاجز الموت» وحده توقيفاً لـ24 ساعة في العراء (آي بي ايه)

تقرير

ميركل تزور أنقرة اليوم دعم غير منتظر لأردوغان؟

تزور المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل تركيا، اليوم، حيث تلتقي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وذلك في وقت تحضّ فيه أنقرة برلين على رفض طلب لجوء أربعين جندياً تركياً، وفي وقت تمر فيه تركيا بمناخ سياسي متوتر قبل أسابيع من استفتاء على النظام الرئاسي

في أول زيارة للمستشارة الألمانية إلى تركيا عقب محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 تموز الماضي، تصل أنجيلا ميركل إلى أنقرة اليوم حيث من المتوقع أن تبحث قضايا مكافحة الإرهاب والهجرة والقضية القبرصية والعلاقات التركية الأوروبية، إلى جانب العلاقات الثنائية بين البلدين ومسائل دولية وإقليمية.

لكن هذه الزيارة التي تأتي بعد أيام من زيارة رئيسة الوزراء البريطانية، تيريزا ماي، لأنقرة، تُقابل بانتقادات داخلية في ألمانيا. ففيما اعتُبرت زيارة ماي أنها محاولة «بائسة» للبحث عن شركاء تجاريين عقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تنتقد قوى المعارضة الألمانية زيارة ميركل على اعتبار أنها قد تقدم لأنقرة «رسالة مغلوطة». وقالت نائبة «حزب اليسار» الألماني، سيفيم داغديلن، إنّ زيارة ميركل تأتي في «لحظة غير ملائمة»، خاصة أن حضور المستشارة قبل أسابيع فقط من الاستفتاء على النظام الرئاسي في تركيا، يُفهم فقط على أنه تقديم دعم لرجب طيب أردوغان.

وقد دفع المناخ السياسي الداخلي المتوتر في تركيا بصحف ألمانية وأوروبية إلى التساؤل عن توقيت زيارة ميركل التي بات جزء مهم من الصحافة الغربية يصفها بأنها «قائدة الأمر الواقع للعالم الحر في عهد دونالد ترامب». وعنونت صحيفة «سيدوتشي زيتونغ» الألمانية بـ«لماذا الآن؟»، فيما قالت صحيفة «لوموند» الفرنسية، في تقرير، إن «الدبلوماسيين الألمان يدركون أن لا شيء كثيراً يُنتظر من هذه الزيارة التي تخاطر فيها ميركل بالظهور وكأنها تقدم الدعم لأردوغان، قبل أسابيع من الاستفتاء على التعديل الدستوري»، مستدركة بالقول إنه «في برلين وفي عواصم أوروبية أخرى، هناك رغبة في الحفاظ على صلات مع هذا البلد الذي يُعتبر ذا أهمية استراتيجية».

وتمكّن «حزب العدالة والتنمية» الحاكم، قبل أسبوع، من إقرار مشروع تعديل دستوري في البرلمان يحوّل النظام في تركيا إلى رئاسي ويمنح الرئيس التركي صلاحيات واسعة، ومن المرتقب أن يدعو أردوغان إلى استفتاء شعبي في شهر نيسان المقبل.

وبالنسبة إلى نائبة رئيس البرلمان الألماني، النائبة عن «حزب الخضر»، كلوديا روث، فإن هناك مقاربات متوازية بين آخر زيارة رسمية لميركل إلى أنقرة عام 2015 وزيارتها اليوم. وقالت روث إن أردوغان استغل اجتماعه مع ميركل في ذلك الوقت للدفع بحملته الانتخابية، فيما قد يستفيد اليوم لدعم الاستفتاء على التعديل الدستوري الذي «سيسهم فقط في إجهاض الديموقراطية البرلمانية» في تركيا. وتابعت روث أنه إذا ما التزمت ميركل الصمت على «انتهاكات حقوق الإنسان في تركيا»، فإن ذلك سيعتبر رسالة لأردوغان بأنه قادر على ابتزاز أوروبا بتهديده بإعادة فتح الحدود للمهاجرين، في إشارة إلى تهديد أنقرة المتواصل بوقف العمل باتفاق المهاجرين مع أوروبا.

وقبل يومين، هدّد وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو بوقف العمل بالاتفاق، رداً على عدم تسليم أثينا جنوداً أتراكاً لجؤوا إليها عقب محاولة الانقلاب، قائلاً إن «هناك اتفاقاً بيننا وبين اليونان ومع الاتحاد الأوروبي، وسنتخذ كل الإجراءات اللازمة، من ضمنها إلغاء هذا الاتفاق». وقبل أيام أيضاً، أعلن وزير الدفاع التركي، فكري إشيق، أن على السلطات الألمانية رفض طلبات لجوء تقدم بها نحو 40 عسكرياً تركياً سابقاً تشتبه أنقرة في أن لهم صلة بمحاولة الانقلاب. وقال إشيق إن عدم رفض طلبات لجوء كتلك قد يضرّ بالعلاقات بين ألمانيا وتركيا، فيما شددت برلين على أن منح حق اللجوء للجنود سيتم وفق الإجراءات الاعتيادية المتّبعة، ووفق القانون الألماني، وبعد دراسة كل حالة بشكل منفرد.

في المقابل، رفض المتحدث باسم الحكومة الألمانية، ستيفن سيبرت، الانتقادات التي توجه للمستشارة بخصوص زيارتها، قائلاً إن «الادعاءات أن المستشارة ستتخذ موقفاً من الاستفتاء التركي المزمع القيام به هي ادعاءات فارغة».

وبجانب المعارضة التي قد يتلقاها هنية لاجتماع مثل ذلك من داخل «حماس»، ورغبته في تأجيل أي لقاءات رسمية إلى ما بعد انتهاء انتخابات المكتب السياسي التي قد تأتي به إلى رئاسته، فإنّ لقاءً كهذا سيثير غضب رئيس السلطة محمود عباس، في وقت يمكن وصف المشهد فيه بين «حماس» و«فتح» بالهدنة، بعد «عاصفة الكهرباء» الأخيرة.

في المقابل، نفى مصدر عسكري مصري أن تكون قوات الجيش قد أوقفت أي فلسطيني اجتاز معبر رفح خلال الأيام القليلة التي فتح فيها، مشيراً إلى أن «قائمة الفلسطينيين الممنوعين من دخول مصر أو الصادرة بحقهم أحكام قضائية غيابية مسجلة في المعبر، ولا يمكن أي شخص العبور دون مراجعة أمنية دقيقة... لذلك لا داعي لجعله يمر ثم خطفه». وأضاف هذا المصدر: «السلطات (الأمنية) لم تتلقّ أي بلاغات بشأن حالات اختفاء لشباب على غرار الأربعة الذين اختطفوا في خلال توجههم إلى القاهرة قبل عامين... نبحث في شهادات المسافرين، خاصة أن الفلسطينيين يتحركون في مجموعات (حافلات) من المعبر».

وبالسؤال عن تكرار شكاوى المسافرين من التعامل الأمني الفظّ ومصادرة ما في حقائبهم على الحواجز وإيقافهم على «الريسة» وحده لأكثر من 24 ساعة (راجع أيضاً: طريق غزة ـ القاهرة: حواجز للإهانة... وللسرقة، العدد 3063 في 21 كانون الأول 2016)، ردّ المصدر الأخير بالقول، إن إجراءات التفتيش المبالغ فيها داخل المعبر أو في الطريق إلى القاهرة ستتواصل حتى إشعار آخر، بسبب التخوف من عمليات الاستهداف للجنود، وهي «إجراءات قانونية... قد تصدر بعض التصرفات خاصة من الجنود الذين شاهدوا زملاءهم يستشهدون أمامهم برصاصات الغدر والإرهاب، وهذا الحاجز استهدفته أنصار بيت المقدس أكثر من أربعين مرة».

واستدرك بأن هناك «تقدير موقف يدرس تجهيز حافلات سفر من المعبر مباشرة إلى القاهرة بالتنسيق مع وزارة الداخلية، وذلك على أن يكون التفتيش الدقيق في المعبر وعلى نقطتين طوال الطريق... وعلى أن ترافق الحافلات قوات تأمين وتتحرك في مواعيد محددة في طريقها إلى القاهرة والإسماعيلية».

الأمنية من الجانب الفلسطيني على الحدود».

اللافت أن المسؤولين في المخابرات العامة ركزوا على «تفعيل اللجان التي اقترح تشكيلها خلال المؤتمرات الأخيرة» التي عقدت في مدينة عين السخنة المصرية، لبحث أزمات القطاع، علماً بأن المؤتمرين المعقودين نُسبا لجهة التنظيم والتنسيق لفتح معبر رفح وسفر المدعوين إليهما، إلى القيادي المفصول من حركة «فتح» محمد دحلان. هنا تحديداً تتضارب المصادر من داخل «حماس»، بين نافٍ حدوث أي لقاء بين هنية ودحلان، وبين آخرين يتحدثون عن طلب مصري لعقد اللقاء ووعد من الحركة بدراسة القضية، فضلاً عن الشائعات التي أثيرت حول لقاء سري عُقد بينهما.

وقفة

في طريق العودة إلى اليمن

محمد حمود الطيري

داخل مكتب طيران الشركة اليمنية في بيروت، تتنوع مسارات شراء تذكرة إلى اليمن بين ثلاث محطات: عمّان والخرطوم والقاهرة، فيما يكون سعر الأخيرة هو الأرخص. لم يخبرني الموظف في تلك اللحظة، بأن الرخص لا يشمل التذكرة فحسب، بل تعامل غالبية البشر في تلك البقعة التي كُتب على مدخلها: «ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين»، مع أنّه كان الأولى أن يكتب: «ادخلوا غير آمنين، ولا تنسوا أن تتفقدوا حقائبكم ومقتنياتكم...!».

طريق العودة إلى اليمن تعج بالأحداث الكثيرة، ولكن الوجع واحد. يكفي أنه عند دخولنا أول صالة وصول في مطار القاهرة الدولي يتم تنبيهنا إلى أن «ركاب الترانزيت» عليهم الانتظار في ركنها، إلى حين وصول حافلة تنقلهم إلى الصالة الأخرى. انتظرت وكان بجواري زميل يمني، وعجوز سورية، وفجأة انضم إلينا شاب ثلاثيني، رغم أنه يحمل تأشيرة تخوّله دخول مصر، ولكن جوازه السوري يحتم عليه أن يمر بإجراءات معقدة وتدقيق مختلف. فجأة سألنا أحد الموظفين في المطار: «أنتم ترانزيت؟». وبعدما سأل ثلاثة آخرين السؤال نفسه، تابع: «طيب عندكم شنط؟». قلت له: «نعم، وقد تم شحنها من مطار الحريري إلى عدن مباشرة، يعني لا يلزم أن نستلمها هنا حسب إفادة موظف المطار في بيروت».

قال لي: «يا باشا جيب رقم الشنط اشوفهم لك»، فأعطيته، عاد سريعاً وقال: «يا باشا الشنط خلاص راحت ع الطيران اليمني... آه... أي حاجه حلوة يا باشا؟». للحظة لم أستوعب المغزى من الجملة التي قالها لأني للمرة الأولى أسافر عبر مطار القاهرة. نظرت إليه بغرابة، وإذا بزميلي اليمني ينظر إليّ بابتسامة متعجباً من جهلي قصده. شكره زميلي، ثم انتظر الموظف قليلاً، وعندما لم نلق له أي اهتمام، انصرف.

نظرت إلى زميلي بغرابة وسألته ماذا كان يقصد الموظف، فأجابني بأن «هذه جملة ستسمعها اليوم كثيراً، هدي بالك، معناها (بقشيش)؛ يعني يريد فلوس!». واصلنا الانتظار في الصالة قبل أن ينقلونا إلى صالة «الترانزيت». جاء سائق الباص وسألنا: «إلى وين مسافرين؟»، فأجابته العجوز السورية: «إلى جنوب أفريقيا». أخذها معه، وعندما قلنا له: «إلى عدن مع طيران اليمنية»، رد بسرعة: «لسه يا باشا... انتم صالتكم خاصة!».

لم أستغرب إجابته لأني تعرضت إلى موقف مشابه في طار الأردن، حيث تم تخصيص تفتيش خاص لليمنيين داخل صالة منفردة، ثم نقلنا إلى الصالة العامة. قلت في نفسي: «إجراء عادي!».

بعد أربعين دقيقة تقريباً، رجع السائق وسألنا: «أرقام الشنط كم يا باشا؟»، أشرت إليه إلى أن زميله قد سألنا وتم التأكد من نقلهن للطيران اليمني، فردّ: «وريني الرقم يا باشا». عرضت عليه أرقام الحقائب، ثم قال: «كدا مزبوط يا باشا يله تعالوا معي»، وأخذنا إلى الصالة المخصصة لليمنيين. في الطريق قال لنا الجملة نفسها التي سمعتها من الموظف السابق: «أي حاجة حلوة يا باشا»، لكن زميلي جهز نفسه ليتهرب دون إعطائه فلس واحد، فظلّ ينظر إلينا نظرات الناقم.

في الصالة إذا بموظف آخر ينادي لنا بصوت مرتفع فج: «إيه إيه رايحين ع فين»، قلت له: «على اليمن». فقال لسائق الباص بصوت حاد: «ليه جبتهم بسرعة لسه رحلتهم مطوّلة، خليهم يقعدوا للصبح!». نظرت إليه بغرابة كأننا في غابة وليس في مطار. قال لي: «جيب جوازك والتيكت واقعد انتظر».

طبعاً، الصالة المخصصة لليمنيين كأنها صممت بطريقة خاصة للعقاب أو للتحقيق: الإضاءة بيضاء باهتة سحبت ما تبقى من نظري الضعيف، لا خدمات ولا شبكة إنترنت ولا شيء يليق بالإنسان، وغالبية الموظفين يتعاملون مع اليمني بصراخ وبطريقة فجة جداً، كأن هنالك تعميما بالتعامل الوقح معنا. قلت في نفسي: «الصبر يا محمد، الترانزيت سبع ساعات وتنفرج».

وفق التذكرة التي اشتريتها من بيروت موعد الوصول إلى مطار القاهرة هو الساعة 7:15 مساء والإقلاع منها إلى عدن الثالثة صباحاً. فجأة، تكاثر عدد اليمنيين في الصالة وزاد الانتظار والوقت يطوي أنفاسه الساعة بعد الأخرى. لم أستطع الإنتظار أكثر، فسألت الموظف في الصالة الخاصة: «لو سمحت الساعة الآن واحدة، وباقي على موعد الإقلاع أقل من ساعتين، صح؟»، رد علي بطريقة فجة: «اقعد اقعد، لسه بدري». نظرت إليه باستغراب، وقلت: «هل تم تأجيل موعد الرحلة» قال: «إيه، اقعد أقعد».

رجعت وأنا منكسر مهموم لحدوث ما لم يكن في الحسبان: تغيير موعد الرحلة، وهذه المعاملة التي يعامل بها اليمني. اليأس والتذمر يسودان المكان، ومعظم الموجودين كلٌ يرمق صاحبه ولسان حاله يقول: أي لعنة أصابتنا؟ ولماذا كل هذا العناء الذي لا نستحقه؟

أخذت سماعة الهاتف لأستمع إلى بعض الموسيقى لعلها تهدي روعي وتخفف توتري، وإذا بالذي في جواري يقول: «تم تغيير موعد الرحلة». أخبرته أن ذلك متوقع، لأن طيران اليمنية مشهور بعدم انضباط مواعيد رحلاته في الأوقات العادية، فكيف بوضع استثنائي وفي وقت تمر فيه اليمن بإجراءات مشددة. كنت أتوقع أن يؤجل الموعد ساعة أو اثنتين، لكنني فوجئت بأن الأمر قد يطول حتى ساعات الظهر.

شعرت بصدمة، وتمنيت أنه لو تتعامل معنا إدارة المطار وطيران اليمنية كبشر، وعلى الأقل إخبارنا بتأجيل موعد الرحلة. لم أطمح إلى الاعتذار منا ونقلنا إلى فندق، وتقديم واجب الضيافة، وفق المتعارف عليه عالمياً. لم أتمنَ أو أتوقع كل هذا، تمنيت أن نخبر بالموعد الجديد فقط. للحديث بقية، الآن أشعر بإرهاق شديد، ونظري يوشك على التلف من الكتابة بالهاتف تحت إضاءة هذه الصالة... فلا يزال ينتظرني في الطريق من عدن إلى صنعاء، العاصمة المقفلة المطار، رحلة عذاب أخرى.

تصف صحف غربية ميركل بأنها باتت «قائدة الأمر الواقع للعالم الحر» (أ ف ب)

وأضاف أن الزيارة هي عبارة عن زيارة رسمية لبلد شريك في «حلف الأطلسي» وبلد مهم ومجاور للاتحاد الأوروبي. وتابع أنه، تحديداً في أوقات كهذه، تجب مناقشة «الأزمة السورية، والعلاقات الثنائية، إضافة إلى العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي... من المهم جداً السعي إلى الحوار».

لكن «المحادثات الثنائية» من دون ذكر «وضع حقوق الإنسان في تركيا» لا تكفي، وفق ما أعلنت بدورها الخبيرة في الشأن التركي في «منظمة العفو الدولية» في ألمانيا، ماري لوكاس. وفي حديث إلى «دوتشي فيللي»، قالت لوكاس إنّ على المستشارة الألمانية إثارة موضوع سجن «المنتقدين السلميين للحكومة، وعليها أيضاً أن تلتقي مع أعضاء من المعارضة وناشطين في حقوق الإنسان» في تركيا. ورأت أن ألمانيا فشلت في وضع أسس حوار حقيقي مع تركيا حول حقوق الإنسان، في أثناء مفاوضات اتفاق المهاجرين التي كانت برلين طرفاً أساسياً فيها. وقالت أيضاً إن الحكومة الألمانية بقيت صامتة، خصوصاً في ما يتعلق بالتعذيب في السجون، مشيرة إلى أن المنظمة وجدت في خلال بحثها أن المعتقلين لارتباطهم بالانقلاب يتعرضون للتعذيب في السجون التركية.

> قد يفهم أردوغان من الزيارة أنه قادر على ابتزاز أوروبا

من جهة أخرى، رأى رئيس «اتحاد الديموقراطيين الأتراك الأوروبيين»، ظفر ساريكايا، في حديث إلى صحيفة «دايلي صباح» التركية، أن للزيارة أهمية بالنسبة إلى ميركل، لأنها تأتي على أعتاب افتتاح المرحلة الانتخابية المقبلة في ألمانيا.

وأضاف أنّ ميركل تقوم بزيارتها «في الوقت الذي تعاني فيه من انتقادات داخلية حيال سياسة الباب المفتوح التي مارستها خلال اشتداد أزمة اللاجئين». وأشار ساريكايا إلى أن «من مصلحة ميركل اليوم الحفاظ على اتفاق إعادة قبول اللاجئين مع تركيا، وهو ما سيحدد بشكل كبير موقف ميركل في الانتخابات المقبلة». ونقلت الصحيفة عن ظفر ساريكايا قوله إنه يأمل أن تسهم «الزيارة في تطوير موقف ميركل باتجاه دعم تركيا في حربها» على «وحدات حماية الشعب» الكردية التي تعتبرها أنقرة «منظمة إرهابية في سوريا». وأشار إلى أن الزيارة «تعدّ فرصة لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وعلاقة تركيا بالقارة الأوروبية»، خاصة أنّ لتركيا «دوراً مهماً في تعزيز الأمن في القارة الأوروبية، وفي حجب تأثيرات الأزمة السورية».

(الأخبار)

أميركا

قرار ترامب الأهم: المحكمة العليا تحت رحمة المحافظين

في خطوة جديدة مثيرة للجدل، اختار دونالد ترامب القاضي المحافظ نيل غورستش، ليعيّنه في المحكمة العليا، واضعاً بذلك أعلى محكمة أميركية تحت هيمنة «أيديولوجيا المحافظين»، وفاتحاً معركة جديدة مع «الديموقراطيين»

يحتاج الجمهوريون إلى 60 صوتاً في مجلس الشيوخ للتصديق على خيار ترامب (أ ف ب)

عيّن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، فجر أمس، القاضي نيل غورستش في المقعد التاسع في المحكمة الأميركية العليا، مرجحاً بذلك كفة المحافظين في المؤسسة التي تبت بالمسائل الكبرى في المجتمع الأميركي. وقال ترامب لدى إعلانه التعيين في البيت الأبيض إنّ «القاضي غورستش يمتلك قدرات قانونية غير عادية، وروحاً لامعة، وانضباطاً ملحوظاً».

وأثار تعيين المحافظ غورستش (49 عاماً، ويعمل في محكمة الاستئناف الاتحادية) خلفاً لأنتونين سكاليا الذي توفي في شهر شباط 2016 بعدما قضى عشر سنوات في المحكمة، ردود فعل سريعة في أبرز الصحافة المحلية. وذهبت صحيفة «وول ستريت جورنال»، إلى حد اعتبار أنّ هذا القرار قد يعدّ الأكثر تأثيراً لترامب «مقارنة بمجموع القرارات التي اتخذها في خلال الأيام الـ 12 الأولى من عهده». وأوضحت أنّ من شأن هذا القرار «إعادة التوازن الأيديولوجي في أعلى محكمة أميركية، لمصلحة المحافظين».

ومنذ عام، لا تضم المحكمة الواقعة على تلة الكابيتول في واشنطن سوى ثمانية قضاة إثر وفاة سكاليا، هم أربعةٌ تقدميون وثلاثةٌ محافظون، إلى جانب القاضي أنطوني كينيدي الذي يقف بين الطرفين. ويشابه غورستش بأسلوبه، وبفكره القانوني القائم على العودة إلى أصل المعنى والهدف من بنود الدستور، سلفه سكاليا الذي يصفه بـ«أسد القانون». وبالتالي، لا بد أن يقود هذا النهج القانوني إلى قرارات قضائية شديدة المحافظة، كما تشرح «واشنطن بوست».

ولاقى خيار ترامب ارتياحاً لدى المتدينين التقليديين والمدافعين عن حيازة الأسلحة النارية وأنصار العمل بعقوبة الإعدام وأصحاب المصالح المالية النافذة. ويُعَدّ الخيار أيضاً بمثابة تسديد دين للمسيحيين الإنجيليين والجمهوريين المحافظين الذين دعموا وصول ترامب إلى الرئاسة. وفي هذا الصدد، قال الرئيس الأميركي الجديد في كلمة إعلان خياره، إن «ملايين الناخبين رأوا أن هذه المسألة هي الأهم بالنسبة إليهم عندما صوتوا لي كرئيس»، مضيفاً: «أنا أفعل ما أقول، وهو ما كان ينتظره الناس من واشنطن منذ مدة طويلة جداً».

من جهة أخرى، شرحت «واشنطن بوست» أنّ من شأن اختيار غورستش أن يُطمئن القاضي أنطوني كينيدي (80 عاماً)، الذي يعدّ الشخصية الرئيسية في المحكمة العليا، خاصة أنه غالباً ما يسمح توجهه بالفصل بين المحافظين والتقدميين. ورأت الصحيفة أنّ أحد رهانات ترامب لدى اختياره غورستش تمثّل في تأمين ضمانات لكينيدي حتى ينسحب من المحكمة، ويسمح للرئيس باختيار قاضٍ آخر. وأوضحت أنّ الاختيار جاء مناسباً لأنّ غورستش يُعَدّ قريباً من كينيدي، وتساءلت: «من أفضل من غورستش لطمأنة كينيدي؟».

وتعدّ المحكمة العليا حامية دستور الولايات المتحدة، ويعيّن كل عضو فيها مدى الحياة بقرار من الرئيس قبل تثبيته عبر تصويت في مجلس الشيوخ الذي يشكّل الحزب الجمهوري الأغلبية فيه حالياً. ويشغل الجمهوريون 52 مقعداً في مجلس الشيوخ، لكنهم يحتاجون إلى ستين صوتاً للتصديق على تعيين القاضي. ويعني ذلك أنه يتعين على غورستش كسب بعض الأصوات الديموقراطية، وهو ما يتوقع أن يصعب تحقيقه عقب الخلاف السائد بعد إصدار ترامب قراراً تنفيذياً يمنع دخول مواطني سبع دول ذات غالبية سكانية مسلمة إلى الولايات المتحدة مؤقتاً.

> لاقى خيار ترامب ارتياحاً لدى المتدينين التقليديين والمحافظين

ويُرجح أن تنبع غالبية المعارضة الديموقراطية التي سيواجهها غورستش من تصرفات الجمهوريين بعد وفاة سكاليا. ففيما رشح الرئيس الديموقراطي السابق باراك أوباما، القاضي ميريك غارلاند، في آذار ليشغل المقعد الشاغر خلفاً لسكاليا، رفض مجلس الشيوخ تثبيته. وفي تأكيد لهذا التوجه، حذّر السناتور الديموقراطي كريس كونز من «الطبيعة البشرية» الساعية إلى الانتقام، وقال إن غورستش يجب أن يحصل على ما لم يحصل عليه مرشح أوباما وهو «جلسة استماع كاملة».

وفي هذا السياق، أعلن زعيم كتلة الديموقراطيين في مجلس الشيوخ تشاك شومر، أنه «في غضون أكثر من أسبوع بقليل منذ بدء رئاسة ترامب، انتهكت الإدارة الجديدة قيمنا الأساسية، وتحدت مبدأ الفصل بين السلطات، واختبرت نسيج دستورنا بأسلوب غير مسبوق». وتابع أنه يتعين على «غورستش أن يثبت أنه ضمن التيار القانوني» وأن «يدافع بقوة عن الدستور في وجه انتهاكات (القرارات) التنفيذية»، في إشارة إلى القرارات الرئاسية. وأضاف: «نظراً إلى سجل غورستش، لدي شكوك جدية

استراحة

كلمات متقاطعة 2499

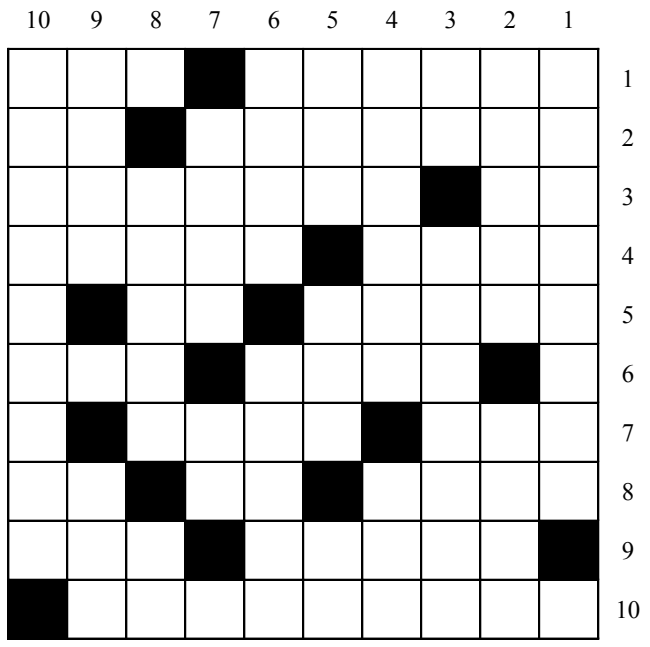

أفقيا

1- مدينة سياحية تركية تُعتبر جوهرة شواطىء المتوسط أو الريفييرا التركية – شعر الغنم – 2- إلهة الجمال والحبّ عند الإغريق – حرف جزم – 3- سقي النبات – منطقة ساحلية في كرواتيا على الأدرياتيك – 4- يغلب ويذلّ – من فقدوا أزواجهم – 5- دولة أفريقية – صاح التيس عند الهياج – 6- ولد الفيل أو الذئب – إلهام من عند الله – 7- نادر بالأجنبية – منطقة ذاتية الحكم على مستوى المقاطعة في جمهورية الصين الشعبية عاصمتها لاسا – 8- يربح من التجارة – يجري في العروق – إسم موصول – 9- لعبة فيديو قديمة – لوم – 10- من رؤساء جمهورية الولايات المتحدة الأميركية

عمودياً

1- عالمة فرنسية بولونية الأصل تعدّ من رواد فيزياء الإشعاع وأول من حصل على جائزة نوبل مرتين – 2- صديقي – ماركة آلات موسيقية – 3- طعم الحنظل – ممثلة مصرية كبيرة راحلة– 4- آخر ملوك القوط الغربيّن في اسبانيا قضى عليه طارق بن زياد في معركة بكة سنة 711 – بحيرة فيليبينية – 5- يشير بإصبعه – أكسر الخبز بالأصابع – ضعف ورقّ – 6- سينما باللهجة المصرية – مملكة قديمة في آسيا الوسطى قضى عليها الفرس – 7- نهر في فرنسا من روافد غارون – أغلظ أوتار العود – 8- نعش – وبّخ بالكلام – 9- إسم حمله أربعة ملوك إنكليز أشهرهم الفاتح – وحدة لقياس الطول – 10- من قمم جبل المكمل في لبنان

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- باب الأبواب – 2- طهران – أندس – 3- روما – جر – ني – 4- سان – التنبك – 5- الغمّ – بوارو – 6- هلهال – هل – 7- رنا – أبدي – 8- سومري – يحتج – 9- ور – وتر – بني – 10- لونجينس - فا

عمودياً

1- بطرس الرسول – 2- أهوال – نورو – 3- برمنغهام – 4- ااا – مل – روج – 5- لن – هايتي – 6- جلباب – رن – 7- بارتولدي – 8- ون – نا – يحبّ – 9- ادنبره – تنفّ – 10- بسيكولوجيا

2499 sudoku

	6			4		1		
1		7			8	5		
	5		3				7	
	3		6		2		9	
		8				3		
	7		8		9		1	
6	8				4			
7		1	5			8		6
4		3		8				

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 2498

9	4	7	3	6	2	5	1	8
8	1	3	4	9	5	6	7	2
6	5	2	1	8	7	9	4	3
7	3	6	5	4	8	2	9	1
1	2	5	6	3	9	7	8	4
4	9	8	2	7	1	3	6	5
5	7	9	8	2	4	1	3	6
3	8	1	7	5	6	4	2	9
2	6	4	9	1	3	8	5	7

مشاهير 2499

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

من أقوى رجال أدولف هتلر (1900-1945) وأكثرهم شراسة. قاد فرقة القوات الخاصة والبوليس السري الغستابو وأشرف على إبادة المدنيين في معسكرات الموت

7+6+5+3+2+1+4= ممثلة مصرية ■ 9+11 = طعم الحنظل ■ 10+8 = خاصته وملكه

حل الشبكة الماضية: جميل مردم بيك

إعداد
نعوم مسعود

بورتريه

ستيفن بانون: رئيس الأمر الواقع في واشنطن

يوم السبت الماضي، أصدر دونالد ترامب قراراً منح بموجبه صلاحيات إضافية لكبير استراتيجييه ستيفن بانون، وقدّم له مقعداً في اللجنة الأساسية لمجلس الأمن القومي. بانون شخصية مثيرة للجدل، منذ أن كان مديراً تنفيذياً لموقع «بريتبارت» المحافظ، وعندما كان ضمن حملة ترامب الانتخابية، وحتى الآن... اليوم، يصل الأمر بعدد من المراقبين إلى وصفه بأنه الشخص الأقوى في فريق ترامب، وربما في الولايات المتحدة

اعداد **نادين شلق**

أما وقد كان دونالد ترامب قطب عقارات وشخصية إعلامية وتلفزيونية، قبل أن يُنتخب رئيساً للولايات المتحدة، فليس من المستغرب أن يكون كبير استراتيجييه مديراً سابقاً لأحد المواقع الإلكترونية، ومخرجاً لوثائقيات ومنتجاً لأفلام هوليوودية... ترامب لم يحرص على «إعطاء الخبز للخباز» (وفق المفهوم العام) منذ أن بدأ بتشكيل إدارته، فستيفن بانون دليل ماثل على ذلك. وربما كان انجذاب الرئيس الأميركي إلى بانون مبنياً على «ذكاء حاد» وُصف به هذا الأخير، وعلى عوامل مشتركة كثيرة، أبرزها العداء للعولمة الاقتصادية، والنزعة القومية.

بانون (62 عاماً)، ترعرع في عائلة تنتمي إلى الطبقة الوسطى في ريتشموند، وعمل في البحرية الأميركية من دون أن يشارك في مهمة ذات أحداث تُذكر. ولكن حياته تغيّرت بعدما التحق بكلية إدارة الأعمال في جامعة هارفرد، وما تلا ذلك من انضمامه إلى مجموعة «غولدمان ساكس»، وهي التجربة التي مهّدت الطريق أمامه لإنشاء مصرف استثمار جنى منه ثروة. خلال السنوات الـ15 الأخيرة، تنقّل بين الإعلام الترفيهي والمحافظ؛ أنتج وأخرج وثائقيات سياسية محافظة، وأفلاماً عن الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان، والمرشحة الجمهورية لمنصب نائب الرئيس لعام 2008، سارا بالين. حاز منصّة صلبة لأفكاره، في عام 2012، عندما أصبح مديراً لموقع «بريتبارت»، بعد وفاة مؤسسه أندرو بريتبارت. هناك، وضع بانون الحجر الأساس لدوره كبطل في «اليمين البديل»، وهي حركة معادية للعولمة، جذبت عدداً كبيراً من القوميين البيض الأميركيين. وكانت قد سبقت ذلك، نقطة تحوّل أخرى بالنسبة إليه، هي الأزمة المالية، في عام 2008، التي رأى فيها خيانة للطبقة العاملة، فتبنّى «مبادئ ثورة حزب الشاي» المحافظة، ضد النخبة الجمهورية والديموقراطية.

في عام 2014، وجد بانون نفسه قائداً لما أسماه «حركة حزب الشاي العالمية» ضد نخبة مالية وصفها بـ«حزب دافوس»، في إشارة إلى المنتدى الشهير الذي يستضيف حدثاً سنوياً يحضره لفيف من النخب الاقتصادية، إلى جانب رؤساء الحكومات والوزراء. وفي خطاب بُثّ أمام مؤتمر عُقد في الفاتيكان، ثار على وول ستريت والطبقة الرأسمالية، التي لا يبتعد كثيراً عنها. «الطبقة الوسطى، الرجال والنساء العاملون في العالم... تعبوا من أن يكونوا مسخّرين لما نسميه حزب دافوس»، قال حينها.

في ذلك الوقت، كان صعود تنظيم «داعش» في أوجه، ووجد فيه بانون فرصة إضافية لإنعاش أفكاره المتطرّفة. «نحن في حرب صريحة ضد الفاشية الإسلامية الجهادية»، صرخ أمام مستمعيه في المؤتمر. وأضاف: «أظنّ أنه يجب أن تتخذوا موقفاً عدائياً جداً جداً ضد الإسلام المتطرّف».

ولسنوات، قبل أن يستحوذ على انتباه العالم ككبير استراتيجيي الرئيس دونالد ترامب، كان بانون يطوّر ويعبّر عن «مواقف متطرّفة وحادّة»، هدفها إعادة صياغة الولايات المتحدة ودورها في العالم. ومن أبرزها تلك التي أطلقها، في تشرين الثاني 2015، عندما أجرى مقابلة مع النائب الجمهوري ريان زينكيه (مرشح ترامب لمنصب وزير الداخلية)، الذي كان معارضاً لخطة الرئيس السابق باراك أوباما بتوطين عدد من اللاجئين السوريين في الولايات المتحدة. «يجب

وجد بانون في صعود «داعش» فرصة لإنعاش أفكاره المتطرّفة

أن نوقف اللاجئين إلى حين التحقق منهم»، قال زينكيه، فقاطعه بانون متسائلاً: «لماذا ندعهم يدخلون؟». وأعرب، يومها، عن اعتقاد بأنّ التحقق من اللاجئين الآتين من الدول ذات الغالبية المسلمة سيكلّف مالاً ووقتاً. «ألا يمكن استخدام ذلك المال في الولايات المتحدة؟»، عقّب على ذلك، مضيفاً: «هل ينبغي لنا أن نتوقف لسنوات، ونخصّص مكاناً، للتدفق الآتي من تلك المنطقة العالم؟».

وفي حلقة من برنامجه، في آذار 2016، عبّر بانون عن رأي مفاده أن استعادة السيادة تعني خفض الهجرة. وانتقد برنامج التأشيرات الذي يسمح للشركات الأميركية بإعطاء وظائف تقنية لعمال من الخارج. «هؤلاء الأثرياء التقدميون في وادي السيليكون، يُحضرون الناس من كل أنحاء العالم إلى الولايات المتحدة»، هي العبارة التي استخدمها. وأضاف أن «عشرين في المئة من سكان هذه البلاد هم من المهاجرين»، متسائلاً: «أليس هذا صلب المشكلة».

مواقفه السابقة، التي كانت تُبث أساساً عبر موقع «بريتبارت» وغيره من المنصات المحافظة، خدمت كخريطة طريق للأجندة المثيرة للجدل التي اكتسحت واشنطن، منذ تسلّم ترامب. ويذهب العديد من التقارير الإعلامية إلى الإشارة إلى أن بانون كان مهندس الكثير من القرارات المتخذة، خلال أول أسبوعين لترامب في البيت الأبيض، بدءاً بالانسحاب من اتفاقية التجارة عبر المحيط الهادئ، ووصولاً إلى منع دخول المهاجرين من سبع دول. وتذكر الكاتبة كاثرين دي يونغ، في «واشنطن بوست» أن دوره كان مباشراً في وضع قانون الهجرة، الأمر الذي تؤكده شبكة «سي ان ان»، موضحة أن الدائرة المقرّبة من ترامب، ومنها ستيفن بانون، وضعت النقاط الأساسية للقرار، حتى إن هذا الأخير «كان يدير النقاش المتعلق بحاملي البطاقات الخضراء، ويعطي التوجيهات في هذا الإطار».

ولكن اللحظة المصيرية لبانون حلّت ليل السبت، وجاءت على شكل قرار تنفيذي يعطيه مقعداً كاملاً في «اللجنة الأساسية» لمجلس الأمن القومي، وهو ما أثار الكثير من الاعتراضات والانتقادات. وبحسب الكاتبين غلين تروش وماغي هابرمان، في «نيويورك تايمز»، فقد جاء «توسيع مهماته» في الوقت الذي كان يجري فيه تقليص أدوار رئيس هيئة الأركان المشتركة ومدير الاستخبارات الوطنية، اللذين سيحضران اجتماعات المجلس عندما يناقش قضايا تتعلق بمسؤولياتهم حصراً. «يعد هذا الأمر ترفيعاً لمستشار سياسي، إلى موقع يوازي وزيري الخارجية والدفاع»، يقول الكاتبان اللذان يضيفان أن بانون «يتفوّق بذلك على مستشاري الرئيس العسكريين والاستخباريين الكبار»، من دون أن يتخطى صهره جارد كوشنير.

يبسط بانون جناحيه على مناصب مختلفة في البيت الأبيض، منتقلاً من المهم إلى الأهم والأكثر أهمية. ويصفه ديفيد إغناتيوس، في «واشنطن بوست»، بأنه «كبير الاستراتيجيين الذي يسعى إلى تنظيم حركة شعبية عالمية من أجل القيم اليهودية ـ المسيحية وضد الإسلام الراديكالي». ثمّ يذهب إلى أبعد من ذلك، مشيراً إلى أنه «المركز الفكري للإدارة الجديدة، الذي روّج على مدى عقد تقريباً، لرغبته بقلب أميركا والعالم رأساً على عقب، وهو اليوم يقوم بذلك فعلاً». ولكن لعلّ الأكثر اختصاراً لموقع بانون الجديد في الحياة الأميركية، هو ما ذكرته «نيويورك تايمز» في افتتاحيتها، قبل يومين، إذ رأت أن القرار بتوسيع صلاحياته إلى مجلس الأمن القومي «يعني أنه يتموضع ليكون رئيس الأمر الواقع».

بشأن قدرته على تلبية هذا المعيار».

ورغم المعركة المريرة المتوقعة في الكونغرس، توجه غورستش أمس إلى مبنى الكونغرس مع نائب الرئيس مايك بنس، للتشاور مع زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل. وقال ماكونيل: «نحن جميعاً مسرورون من اختيار ترامب»، معرباً عن حماسته للبدء في عملية التثبيت. وأشاد بـ«الخلفية المبهرة والسجل الطويل (لغورستش) لتطبيق القانون والدستور بأمانة»، مضيفاً أنه «عندما ثبته مجلس الشيوخ سابقاً في محكمة الاستئناف، تمتع بدعم كبير من الحزبين» في المجلس.

وأشارت «نيويورك تايمز» أمس، إلى أنه إذا ما وافق مجلس الشيوخ على تعيين غورستش، فسيكون في المحكمة، لمرة جديدة، غالبية قضاة عيّنهم رؤساء جمهوريون، الأمر الذي يشكل، وفق الصحيفة، مشكلة كبيرة بالنسبة إلى نقابات العمال في القطاع العام وبالنسبة إلى قوانين البيئة وقضايا أخرى مهمة، مثل الإجهاض.

(الأخبار، أ ف ب)

تقرير

«الشيوخ» يوافق على تعيين تيلرسون

بالرغم من أنّ معركة طويلة تلوح في الأفق بشأن ترشيحات الرئيس دونالد ترامب، إذ سيقف الديموقراطيون في وجه تنفيذه لوعده بتغيير المشهد السياسي، فإن الرئيس الأميركي الجديد نجح أمس، بنيل موافقة مجلس الشيوخ على تعيين وزير خارجيته ريكس تيلرسون.

وبعد معركة شرسة، وافق المجلس على تعيين رئيس مجلس الادارة السابق لمجموعة «اكسون موبيل» وزيرا للخارجية، بتأييد 56 عضوا في مقابل 43. وعارضت غالبية الديموقراطيين هذا التعيين بسبب «علاقات سابقة كانت تربط تيلرسون بروسيا فلاديمير بوتين» ولخشيتهم من ان يؤيد الوزير الجديد وترامب رفع بعض العقوبات عن موسكو. وتيلرسون هو فقط المسؤول الحكومي الكبير السادس الذي يوافق مجلس الشيوخ على تعيينه بعد وزراء النقل والدفاع والامن الداخلي ومدير وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي ايه) والسفيرة لدى الامم المتحدة.

في غضون ذلك، نقلت «رويترز» عن مسؤولين أميركيين حاليين وسابقين، إن «مهمة تيلرسون أصبحت أكثر صعوبة حتى قبل أن تبدأ بسبب تحركات البيت الأبيض التي استعدى بها دولا مسلمة وحلفاء أوروبيين والمكسيك، بل وكبار الموظفين الأميركيين». وقال مسؤول أميركي كبير: «لقد سجلنا سلسلة من الأهداف في مرماننا. دائما ما تحدث حالات من الفوضى والاحتكاك مع الإدارات الجديدة. هذا ليس جديدا، لكنه أسوأ من المعتاد». وكان المتحدث باسم البيت الأبيض شون سبايسر، قد قال يوم الاثنين، إن الموظفين الذين يختلفون في الرأي مع السياسة الجديدة عليهم «إما التعامل مع البرنامج أو بوسعهم الاستقالة».

(الأخبار)

وفيات

رقدت على رجاء القيامة
ليلى زيدان ضاهر زيدان
أرملة المرحوم ميشال شارل أسود
أبناؤها الأستاذ شارل وزوجته
ماري تريز الهاشم وعائلتهما
المهندس سيرج وزوجته غادة الديك وعائلتهما
النائب المحامي زياد وزوجته المحامية لمياء قضيب وعائلتهما
إبنتها ديان زوجة المهندس الياس الحاج وعائلتهما (في المهجر)
شقيقاها المحامي جورج زيدان زيدان وعائلته
سليم زيدان زيدان وعائلته
شقيقتها عائدة أرملة المرحوم الدكتور إرنست أبو حنا وعائلتها
وانسباؤهم ينعونها اليكم
يحتفل بالصلاة لراحة نفسها نهار الجمعة 3 شباط 2017 الساعة الواحدة بعد الظهر في كنيسة مار مارون، الجمّيزة وينقل بعدها الجثمان الى بلدتها جزين حيث تقام صلاة البخور عن نفسها الساعة الرابعة بعد الظهر في كنيسة مار يوسف.
تقبل التعازي يوم الخميس 2 الجاري في صالون كنيسة مار مارون، الجمّيزة ابتداءً من الساعة الثانية بعد الظهر ولغاية الساعة السادسة مساءً ويوم الجمعة قبل الدفن إبتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر في صالون كنيسة مار مارون، الجمّيزة وبعد الدفن في صالون كنيسة مار يوسف، جزين لغاية الساعة السادسة مساءً، ويومي السبت والأحد 4 و 5 الجاري في صالون كنيسة مار يوسف، جزين ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية الساعة السادسة مساءً، ويوم الاثنين 6 الجاري ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية الساعة السادسة مساءً في صالون كنيسة مار مارون، الجمّيزة.

انتقل إلى رحمة الله تعالى المرحوم السيد:
طالب السيّد علي الأمين (أبو علي)
حرمه مريم عثمان.
ولداه: علي وحسن.
ابنته لارا
أشقاؤه: حسين، عزّام ومحمد رضا.
شقيقتاه: شهرزاد وعلوية.
تُقبَل التعازي في بيروت اليوم الخميس الثاني من شباط من الساعة الثالثة وحتى السابعة مساءً في نادي خريجي الجامعة الأميركية في بيروت.
للفقيد الرحمة ولكم عظيم الأجر.
الآسفون: آل الأمين، آل التامر، آل الأسعد، آل عُثمان وعموم أهالي شقراء، دير كِيفا وكفردونين.

بمزيد من اللوعة والأسى، ننعى إليكم فقيدنا الغالي المرحوم
الدكتور عاطف محمود شعبان
(أبو حسام)
الذي توفّاه الله في الولايات المتّحدة الأميركيّة.
ولداه: حسام وحاتم
ابنته شيرين
أشقّاؤه: المهندس عادل، المهندس الحاج أسامة والمهندس المرحوم الحاج علي.
تقبل التعازي في منزل أخيه الحاج أسامة شعبان الكائن في الزيتونة باي، خلف أوتيل فور سيزون، بناية الكابيتال بلازا بلوك A طابق 6 وذلك نهار الأحد الواقع فيه 5 شباط 2017 من الساعة الواحدة حتّى الخامسة عصراً.
للفقيد الرّحمة ولكم من بعده طول البقاء.
الآسفون: آل شعبان وآل ماجد وعموم أهالي خربة سلم.

ذكرى أسبوع

تصادف نهار الجمعة الموافق فيه 3 شباط 2017 ذكرى مرور أسبوع على وفاة فقيدتنا الغالية المرحومة
المربية رجاء محمد سرحان
زوجة الدكتور علي محمد قبيسي.
اولادها: حسين، الدكتورة رلى زوجة المهندس ضياء الملاح، رنا زوجة مازن بدر الدين، وربى قبيسي
أشقاؤها: الدكتور علي سرحان، حسين، المهندس حسن، وفاء، هند، مي، سامية، منى، وجميلة (مديرة تكميلية المقاصد في النبطية).
وبهذه المناسبة تتلى آيات من الذكر الحكيم ومجلس عزاء عن روحها الطاهرة في النادي الحسيني لبلدتها كفرتبنيت عند الساعة الثالثة من بعد الظهر.
للفقيدة الرحمة ولكم الأجر والثواب.
الآسفون: آل سرحان آل قبيسي وعموم أهالي بلدتي زبدين وكفرتبنيت

مبوب

غادر ولم يعد

غادر العمال البنغلادشيون
MAHBUB MIA
NASIR BHUSYAN
NILAI AHMMED
IMAN HOSSAIN PRODHAN
MOHAMMAD EMRAN HOSSAIN
SAHABUL BHUIYAN
ANARUL ISLAM
GOLAM HAKNANI
KAMRUL
MOHAMMAD SAJU
MOHAMMAD ABDUL HAOIR
ABDUR RAHMAN
MD HASUW
MD ROBIN
من عند مخدومهم، الرجاء ممن يعرف عنهم شيئاً، الاتصال على الرقم 70/158412

غادرت العاملة الأثيوبية
SHETAYE FEYSA BIRI
من عند مخدومها، الرجاء ممن يعرف عنها شيئاً، الاتصال على الرقم 03/001264

غادرت العاملة الإثيوبية KEMILA ALI ASSEN من مكان عملها في النبطية – حي الميدان، الرجاء ممن يعرف عنها شيئاً، الإتصال على الرقم: 03/804009

غادر العامل المصري بكر السيد حميده عدلان من عند مخدومه، الرجاء ممن يعرف عنه شيئاً، الإتصال على الرقم 03/864234

غادر العامل البنغلادشي MD IQBAL HOSSAIN MAHAMUD من عند مخدومه، الرجاء ممن يعرف عنه شيئاً، الإتصال على الرقم 03/864234

شقة ممتازة للبيع. القماطية (الجبل)، الطابق (3)، مساحة 110م
4 غرف ومنتفعاتهم، فوقها تراس 180م
مسقوف قرميد. موقف وبئر مياه.
ت 72 12 70 -03

الأخبار
لإعلاناتكم في صفحة المبوّب والوفيات
03/662991
من أي منطقة في لبنان، يومياً
من 7:30 صباحاً لغاية 10:30 ليلاً
نختصر المسافات ومندوبونا في خدمتكم للمتابعة وتحصيل الفاتورة

إعلانات رسمية

إعلان
تعلن شركة كهرباء لبنان الشمالي المغفلة ـ القاديشا عن تمديد مهلة استدراج العروض العائد لشراء 15 فاصل ثلاثي الاقطاب نوع خارجي 36 ك.ف. ـ 400 أمبير، وذلك وفق المواصفات الفنية والشروط الادارية المحددة في دفتر الشروط الذي يمكن الحصول على نسخة عنه لقاء مبلغ مئتي وخمسون الف ليرة لبنانية (تضاف TVA) من قسم الشراء في المصلحة الادارية في مركز الشركة في البحصاص ما بين الساعة 8 صباحاً و12 ظهراً من كل يوم عمل.
تقدم العروض في أمانة السر في القاديشا ـ البحصاص.
تنتهي مدة تقديم العروض يوم الاربعاء الواقع فيه 22 شباط 2017 الساعة 12 ظهراً ضمناً.
مدير القاديشا بالانابة
المهندس عبد الرحمن مواس
التكليف 142

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب نبيه شكرالله الحاج بصفته مشتري العقار /1639/ بسكنتا سند تمليك بدل عن ضائع باسم المالكة لينا عادل نجيم زوجة الرائد جوزف مخايل نجيم.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان بيع للمرة الثانية
صادر عن دائرة تنفيذ صور
غرفة الرئيس القاضي عبد القادر النقوزي
بالمعاملة التنفيذية رقم 2012/559
المتكونه فيما بين:
المنفذ: شركة دبانة اخوان ش.م.ل. وكيلها المحامي عدنان أبوزيد
المنفذ عليهم: حسين ذيب أبوعيد/ ديرقانون النهر.
السند التنفيذي: سندات دين عدد 19 بقيمة 440037 د.أ. وسند دين بقيمة 170,200 فرنك فرنسي عدا اللواحق والفوائد القانونية.
تاريخ التنفيذ: 2003/5/23.
تاريخ قرار الحجز التنفيذي: 2011/9/17.
تاريخ تسجيله: 2011/9/21.
تاريخ وضع محضر وصف العقار: 2016/8/1.
تاريخ تسجيله: 2016/8/3.
العقار المطروح للبيع:
اولاً: 1063 سهماً من العقار رقم 544 منطقة بازورية العقارية، هو عبارة عن قطعة ارض مشجرة باشجار الحمضيات، مساحته 1575 م2.
التخمين: 52,270 د.أ.
بدل الطرح المخفض: 29,793,9 د.أ.
ثانياً: 1073 سهماً من العقار رقم 545 منطقة بازورية العقارية، هو عبارة عن قطعة ارض مشجرة باشجار الحمضيات/ مساحته 1968 م2.
التخمين: 65,928 د.أ.
بدل الطرح المخفض: 37,578,96 د.أ.
ثالثاً: 1063 سهماً من العقار رقم 566 منطقة بازورية العقارية، هو عبارة عن قطعة ارض مشجرة باشجار الحمضيات، مساحته 7856 م2.
التخمين: 260,966 د.أ.
بدل الطرح المخفض: 148,750,62 د.أ.
رابعاً: 1073 سهماً من العقار رقم 644 منطقة بازورية العقارية، هو عبارة عن قطعة ارض مشجرة باشجار الحمضيات، ضمنه بئر ارتوازي مع غرفة زراعية، مساحته 12061 م2.
التخمين:323,536 د.أ
بدل الطرح المخفض: 184,415,52 د.أ.
خامساً: 1073 سهماً من العقار رقم 632 منطقة بازورية العقارية، هو عبارة عن قطعة ارض مشجرة باشجار الحمضيات وافوكا، مساحته 5673 م2.
التخمين: 126,815 د.أ.
بدل الطرح المخفض: 72,284,55 د.أ.
سادساً: 1073 سهماً من العقار رقم 635 منطقة بازورية العقارية، هو عبارة عن قطعة ارض مشجرة باشجار الحمضيات، مساحته 6275 م2.
التخمين: 140,272 د.أ.
بدل الطرح المخفض: 79,955,04 د.أ.
سابعاً: 1073 سهماً من العقار رقم 636 منطقة بازورية العقارية، هو عبارة عن قطعة ارض ضمنها اشجار افوكا، مساحته 8625 م2.
التخمين: 192,804 د.أ.
بدل الطرح المخفض: 109,898,28 د.أ.
ثامناً: 1073 سهماً من العقار رقم 638 منطقة بازورية العقارية، هو عبارة عن قطعة ارض مشجرة باشجار الحمضيات، مساحته 4165 م2.
التخمين: 47,484 د.أ.
بدل الطرح المخفض: 27,065,88 د.أ.
تاسعاً: 1073 سهماً من العقار رقم 638 منطقة بازورية العقارية، هو عبارة عن قطعة ارض مشجرة باشجار الحمضيات، مساحته 20190 م2.
التخمين: 315,931 د.أ.
بدل الطرح المخفض: 180,080,67 د.أ.
عاشراً: 2400 سهماً من العقار رقم 294 منطقة بدياس العقارية، هو عبارة عن قطعة ارض مستصلحة مشجرة بالافوكا وبعض اشجار الخرنوب، ضمنها خزان مياه باطون مسلح مساحته 7156 م2.
التخمين: 644,040 د.أ.
بدل الطرح المخفض: 367,102,8 د.أ.
مكان المزايدة وتاريخها: يوم الاربعاء الواقع فيه 2017/3/22 الساعة الواحدة ظهراً امام رئيس دائرة تنفيذ صور.
للراغب بالشراء ايداع بدل الطرح في صندوق الخزينة او بموجب شيك او كفالة مصرفيين باسم رئيس دائرة تنفيذ صور، وعليه اتخاذ محل اقامة ضمن نطاق هذه الدائرة والا عد قلمها مقاماً مختاراً له، وبخلال ثلاثة ايام تلي قرار الاحالة عليه ايداع الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بالعشر على مسؤوليته وبخلال عشرين يوماً دفع رسم الدلالة 5% والتسجيل.
مأمور التنفيذ
عيسى شاهين

إعلان تلزيم
تعلن المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية، عن إجراء تلزيم بطريقة استدراج عروض على اساس تنزيل مئوي حده الاقصى 20% عشرون بالمئة على اسعار الادارة، مع تخفيض مدة الاعلان الى خمسة ايام بناءً لموافقة معالي وزير الطاقة والمياه بتاريخ 2017/1/27، لتنفيذ مشروع أشغال تعزيل وإنشاء حيطان حماية على مجرى شتوي في بلدة حارة الست ـ قضاء بعبدا.
تجري عملية التلزيم في الساعة التاسعة من يوم الاربعاء الواقع في 2017/2/22.
فعلى المتعهدين المصنفين وفقاً لاحكام المرسوم رقم 3688 تاريخ 1966/1/25 وتعديلاته في الدرجة الرابعة فقط للاشغال المائية والذين لا يوجد بعهدتهم اكثر من اربع صفقات مائية لم يجر استلامها مؤقتاً، الراغبين بالاشتراك بهذا التلزيم تقديم عروضهم قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لجلسة فض العروض ـ وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه في المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية ـ مصلحة الديوان ـ كورنيش النهر.
بيروت في 30 كانون الثاني 2017
المدير العام
للموارد المائية والكهربائية
د. فادي جورج قمير
التكليف 146

إعلان تلزيم
تعلن المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية، عن إجراء تلزيم بطريقة استدراج عروض على اساس تنزيل مئوي حده الاقصى 20% عشرون بالمئة على اسعار الادارة، مع تخفيض مدة الاعلان الى خمسة ايام بناءً لموافقة معالي وزير الطاقة والمياه بتاريخ 2017/1/28، لتنفيذ مشروع أشغال تعزيل وإنشاء

حيطان حماية على مجاري شتوية في بلدة الحصين ـ قضاء كسروان.
تجري عملية التلزيم في الساعة العاشرة من يوم الاربعاء الواقع في 2017/2/22.
فعلى المتعهدين المصنفين وفقاً لاحكام المرسوم رقم 3688 تاريخ 1966/1/25 في الدرجة الرابعة فقط للاشغال المائية والذين لا يوجد بعهدتهم اكثر من اربع صفقات مائية لم يجر استلامها مؤقتاً بعد، الراغبين بالاشتراك بهذا التلزيم تقديم عروضهم قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لجلسة فض العروض ـ وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه في المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية ـ مصلحة الديوان ـ كورنيش النهر.
بيروت في 30 كانون الثاني 2017
المدير العام
للموارد المائية والكهربائية
د. فادي جورج قمير
التكليف 148

.....

إعلان بيع حصص

في شركة محفوظ والجميل توصية بسيطة
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت المعاملة التنفيذية رقم 2014/1676
الرئيس فيصل مكي
طالب التنفيذ: شوقي اسماعيل محفوظ وكيله الاستاذ حسن عواضه
المنفذ عليه: غسان اسماعيل محفوظ وكيلته الاستاذة هدى الحسيني
الحكم موضوع التنفيذ: الحكم الصادر عن محكمة التمييز المدنية ـ الغرفة الناظرة بالقضايا التجارية ـ رقم 2013/60 تاريخ 2013/11/28 وفق منطوقه لجهة ابرام القرار الاستئنافي تاريخ 2013/6/18 الذي قضى بدوره بتصديق الحكم الابتدائي تاريخ 2008/3/12.
الحصص المطروحة للبيع: الحصص التي يملكها المنفذ عليه غسان اسماعيل محفوظ في شركة محفوظ والجميل توصية بسيطة ـ س.ت. المسجلة برقم /40968/ بيروت والبالغة 25% من حصص الشركة.
تخمين الحصص المطروحة للبيع: /139,994,125/ل.ل. (مئة وتسعة وثلاثون مليون وتسعماية واربعة وتسعون الفاً ومائة وخمسة وعشرون ليرة لبنانية).
بدل الطرح المحدد من قبل رئيس دائرة تنفيذ بيروت: بقيمة 60% من قيمة التخمين
موعد المزايدة ومكان اجرائها: يوم الاربعاء الواقع فيه 2017/2/15 الساعة العاشرة صباحاً في دائرة تنفيذ بيروت قصر العدل.
على الراغب في الشراء الحضور الى مكان البيع في المكان والموعد المحددين اعلاه مصحوباً بالثمن نقداً او شيك مصرفي بالاضافة الى خمسة بالماية رسم الدلالة.
مأمور تنفيذ بيروت
جمال الدسوقي

.....

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
يبلغ الى المطلوب ابلاغهما
نبيل أمين غساني وعلي احمد الطويل مجهولي محل الاقامة
عملاً باحكام المادة 409 أ.م.م. تنبئكم هذه الدائرة بأن لديها في المعاملة التنفيذية رقم 2008/123 انذاراً اجرائياً موجهاً اليكم من طالب التنفيذ البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل. ناتجاً عن طلب تنفيذ سندات دين وكفالة عقد وعقد تعامل بقيمة /2,520,043/ل.ل. عدا الفوائد والرسوم.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً ابو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الانذار والاوراق المرفقة به علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مهلة عشرين يوماً على نشر هذا الاعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الانذار المذكور على لوحة الاعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ليصار بعد انقضاء هذه المهلة ومهلة الانذار البالغة عشرة ايام الى متابعة التنفيذ بحقكم اصولاً حتى الدرجة الاخيرة.
مأمور تنفيذ بيروت
جمال الدسوقي

.....

إعلان

صادر عن دائرة التنفيذ في صيدا برئاسة القاضي أياد بردان بالمعاملة التنفيذية رقم 2014/741 لبيع أسهم المنفذ عليه في القسم رقم 857/5 بقسطا.
المنفذ: بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار ش.م.ل. / بوكالة المحامي خالد لطفي
المنفذ عليه: سليم عبدالله سعادة.
السند التنفيذي: عقد قرض بقيمة /74,231/ د.أ. عدا اللواحق
تاريخ تبلّغ الانذار: 2015/9/9
تاريخ قرار الحجز: 2015/10/29 تاريخ تسجيله 2015/10/31
تاريخ محضر الوصف 2016/2/9 تاريخ تسجيله 2016/6/13
محتويات القسم رقم 857/5 بقسطا شقة سكنية مؤلفة من صالون وسفرة وموزع ومطبخ وثلاثة حمامات وثلاث غرف نوم وشرفات. مع حديقة بمساحة 50 م2
مساحته: 145 م2
حدوده: غرباً العقار رقم 856 ـ شرقاً العقار 858 ـ شمالاً طريق ـ جنوباً العقار 842 و843
بدل التخمين: /111,500/د.أ.
بدل الطرح بعد التخفيض: /63,555/د.أ.
موعد البيع ومكانه: نهار الثلاثاء الواقع في 2017/2/21 الساعة العاشرة صباحاً امام رئيس دائرة التنفيذ في صيدا.
على الراغب في الشراء ان يودع باسم رئيس الدائرة قبل المباشرة بالمزايدة أو في أحد المصارف المقبولة من الدولة أو في صندوق الخزينة مبلغاً موازياً لبدل الطرح أو أن يقدم كفالة مصرفية تضمن هذا المبلغ وان يتخذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة والا اعتبر قلم الدائرة مقاماً مختاراً له وعلى المشتري ايداع الثمن والرسوم والدلالة خلال مهلة ثلاثة ايام من تاريخ صدور قرار الاحالة والا تعاد المزايدة بالعشر على مسؤوليته.
رئيس القلم
أحمد عبد الله

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب ربيع انطوان فرج لموكله انيس عمر فاروق النابلسي سند تمليك بدل عن ضائع عن حصته بالعقار 14 منطقة الاشرفيه.
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

.....

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية

برئاسة القاضي احمد مزهر
المعاملة التنفيذية رقم 2000/93
طالب التنفيذ: علي رشيد المقدم
المنفذ عليهم: ورثة المرحوم محمد مروة:
ـ نوال محمود شرف الدين
ـ علي محمد مروة
ـ أمين محمد مروة
ـ لونا محمد مروة
جميعهم من بلدة يحمر ومسافرون الى إسبانيا ومبلغين بالطرق الاستثنائية،
السند التنفيذي: سندات دين بقيمة 12000 د.أ. (إثنا عشر ألف دولار أميركي) عدا المصاريف والرسوم والفوائد.
المعاملات: تاريخ التنفيذ: 2000/5/8.
تاريخ تبليغ الانذار: 2016/4/13.
تاريخ قرار الحجز: 2011/3/10 وتاريخ تسجيله 2011/3/14.
تاريخ وصف العقار: 2011/4/16 وتاريخ تسجيله 2011/5/14.
العقارات الموصوفة:
الاول: 101,041 سهماً من العقار 776/ يحمر، يوجد عليه بناء مؤلف من طابقين عبارة عن فيلا دوبلكس وهي قيد الإنجاز ويوجد خزان لتجميع المياه.
ارضي مساحته 120 م2.
اول مساحته 100 م2.
مساحة كامل العقار 25651 م2.
تخمين اسهم المنفذ عليه: 34923 د.أ. (أربعة وثلاثون ألف وتسعماية وثلاثة وعشرون دولاراً أميركياً).
الطرح لاسهم المنفذ عليه: 20954 د.أ. (عشرون ألفاً وتسعماية وأربعة وخمسون دولاراً أميركياً).
الثاني: 101,041 سهماً من العقار 759/ يحمر، هو عبارة عن ارض بعل سليخ يقع على طريق فرعية منفذ على الخريطة وهو صالح للبناء ويقع على تلة مشرفة من الناحية الغربية للبلدة ويشرف على القرى المجاورة ويوجد شبكتي كهرباء ومياه.
مساحة كامل العقار: 34778 م2 (اربعة وثلاثون الف وسبعماية وثمانية وسبعون متراً مربعاً).
تخمين أسهم المنفذ عليه: 43925 د.أ. (ثلاثة وأربعون ألف وتسعماية وخمسة وعشرون دولاراً أميركياً).
الطرح لأسهم المنفذ عليه: 26355 د.أ. (ستة وعشرون الف وثلاثماية وخمسة وخمسون دولاراً أميركياً).
الرسوم المتوجبة: رسم الفراغ والدلالة.
مكان المزايدة وتاريخها: نهار الخميس الواقع فيه 2017/2/23 الساعة 11 ظهراً أمام رئيس دائرة تنفيذ النبطية.
تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني اسهم المنفذ عليه في العقارين الموصوفين اعلاه، فعلى الراغب بالشراء ايداع بدل الطرح في قلم هذه الدائرة بموجب شيك مصرفي منظم لأمر رئيس دائرة تنفيذ النبطية واتخاذ محل اقامة له ضمن نطاقها والا عُد قلمها مقاماً مختاراً له ما لم يكن ممثلاً بمحام، وعليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية للعقارين، ودفع الثمن والرسوم ضمن المهلة القانونية تحت طائلة متابعة التنفيذ على عهدته.
رئيس القلم
حسن ايوب

.....

إعلان

عن وضع جداول التكليف الاساسية لعام 2017 قيد التحصيل
يعلن رئيس بلدية الهرمل عن وضع جداول التكليف الاساسية لكافة الرسوم البلدية عن عام 2017 قيد التحصيل عملاً بنص المادة104 من قانون الرسوم البلدية 88/60 ويلفت النظر الى ما يلي:
* أولاً: عملاً بنص المادة 106 من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60، على المكلفين المبادرة فوراً الى تسديد الرسوم البلدية المتوجبة عليهم خلال مهلة شهرين من تاريخ الاعلان في الجريدة الرسمية.
* ثانياً: عملاً بنص المادة 109 من قانون الرسوم البلدية 88/60، تفرض غرامة تأخير وقدرها 2% (إثنان بالمئة) عن كل شهر تأخير عن المبالغ التي تسدد خلال المهلة المبينة في البند الاول اعلاه، ويعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً.
الهرمل في 2017/01/03
رئيس بلدية الهرمل
صبحي صقر

.....

إنذار عام

للمتخلفين عن الدفع المكلفين بموجب جداول تكليف أساسية
إن رئيس بلدية الهرمل يطلب الى جميع المكلفين بالرسوم البلدية بموجب جداول تكليف اساسية عن أعوام 2017 وما قبل، وعلى الذين تخلفوا عن الدفع أن يبادروا فوراً إلى تسديد ما يتوجب عليهم من رسوم بلدية، وذلك تحت طائلة حجز أموالهم المنقولة وغير المنقولة وبيعها في المزاد العلني لاستيفاء الرسوم البلدية المتوجبة عليهم.
الهرمل في 2017/01/03
رئيس بلدية الهرمل
صبحي صقر

.....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في المتن
طلبت السيدة ندى حسن هزيمه بوكالتها عن السيدة خدوج عبد الرحمن عبد الرحمن التي هي نفسها خدوج عبد الرحمن مالكة 300 سهم في العقار /4000/ من منطقة برج حمود العقارية وعن السيد عبدو يوسف محمود الحاج حسن الذي هو نفسه عبدو يوسف الحاج حسن مالك 600 سهم في نفس العقار المذكور اعلاه سندي تمليك بدل عن ضائع بحصتي المالكين السيدة خدوج عبد الرحمن والسيد عبدو يوسف محمود الحاج حسن.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

.....

إعلان

صادر عن الغرفة الابتدائية الثانية في الشمال
بالدعوى رقم 2015/905
موجه الى المستدعى ضدها: نزهة يعقوب جريج الحاوي ـ من أميون أصلاً.
ومجهولة محل الاقامة حالياً.
بالدعوى المقدمة ضدك من المستدعي عدنان عثمان بوكالة المحامي عامر العرنوس، تدعوك هذه المحكمة لاستلام الحكم الصادر عنها برقم 2017/2 بتاريخ 2017/1/12 المتضمن ازالة الشيوع في العقار رقم 4661 منطقة أميون العقارية عن طريق بيعه بالمزاد العلني للعموم لصالح الشركاء أمام دائرة التنفيذ المختصة، وتوزيع ناتج الثمن والرسوم بين الشركاء كل بنسبة حصته في الملكية، وذلك خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

.....

إعلان بيع صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا

بالمعاملة التنفيذية رقم 2014/1804
القاضية الرئيسة ناديا جدايل
المنفذ: بنك صادرات ايران /وكيله المحامي شادي رفيق الخوري
المنفذ عليه: قاسم حسن غدار بصفته الشخصية وبصفته الكفيل بالتكافل والتضامن مع شركة صن لايت ش.م.م.
السند التنفيذي: سندات دين وكشف حساب وعقد تأمين من الدرجة الاولى مع شهادة قيد تحصيلاً لمبلغ 203000 د.أ. عدا اللواحق والفوائد.
العقار المطروح للبيع
كامل القسم رقم 23 (ثلاثة وعشرين) من العقار رقم 1791 (ألف وسبعمئة وواحد وتسعين) من منطقة حارة حريك العقارية، وهو عبارة عن مدخل و3 صالونات وطعام وغرفة ومطبخ و3 حمامات وشرفات ودرج داخلي يؤدي الى الطابق السابع المؤلف من مدخل وجلوس وغرفتين وغرفة قرميد وغرفة خادمة و3 حمامات وشرفات، وله موقفي سيارة رقم 23 ـ ولدى الكشف تبين ان هذا القسم هو عبارة عن طابقين دوبلكس 6 و7 مخصص للسكن سيما ان الطابق السادس مؤلف من مدخل وصالون وطعام ومطبخ وحمامين وغرفة خدم و4 شرفات في حين أن الطابق السابع مؤلف من مدخل وجلوس و3 غرف نوم وكوريدور و3 حمامات و3 شرفات مع الاشارة الى انه يتم التنقل بين هذين الطابقين عبر درج داخلي او من خلال استعمال البابين الرئيسين ـ حق مختلف خاضع لنظام ملكية الطوابق ـ يشترك في ملكية الحقين المختلفين 1 و3 وكل ما مرد عليهما ـ حق استعمال كل من الفسحتين المحددة بالارقام 5 و6 و7 و8 و9 و10 والفسحة الثانية 11 و12 و13 و14 و15 و16 و17 و18 و19 و20 و 21 و22 الكائنين في القسم المشترك رقم 3. عدل نظام الملكية باضافة القسم رقم 24 المفرز عن القسم رقم 5 بالعقد رقم 2007/1592 وبموجب المحضر الفني رقم 2007/1192.
استحضار دعوى من المحكمة الابتدائية الاولى المالية في بعبدا رقم 2012/679 مقدم من شركة ميدل ايست بوجه مالك القسم.
مساحة القسم: 324/م2 تقريباً.
قيمة التخمين: 486000 د.أ. بدل الطرح: 277020 د.أ.
تاريخ ومكان البيع:
تحدد يوم الاربعاء الواقع فيه 2017/3/22 الساعة الحادية عشر صباحاً موعداً للبيع بالمزاد العلني امام رئيس دائرة تنفيذ بعبدا، في قصر عدل بعبدا، المبنى الجديد.
شروط البيع:
على الراغب بالشراء قبل المباشرة في المزايدة ايداع مبلغ موازٍ لثمن الطرح في صندوق الخزينة أو مصرف مقبول باسم رئيس دائرة تنفيذ بعبدا أو تقديم كفالة مصرفية تضمن المبلغ واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة، كما عليه وبخلال ثلاثة ايام من تاريخ قرار الاحالة ايداع الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بالعشر على مسؤوليته كما عليه وبخلال عشرين يوماً تلي الاحالة دفع الثمن ورسم الدلالة 5% والتسجيل.
مأمور التنفيذ
مارو القزي

تحقيق

اقفلت المدينة الرياضية ابوابها لعامين ونصف عام وعادت ارضيّتها اسوا ممّا كانت عليه (ارشيف)

يكاد لبنان يخلو من الملاعب القادرة على استيعاب النشاط الرياضي عندما يرتبط الأمر بالمنافسات الرسمية. وهذه المسألة يمكن لمسها في اللعبتين الأكثر شعبية، أي كرة القدم وكرة السلة، بحيث تفتقد الاولى ملاعب بمواصفات طبيعية، بينما تقام بعض مباريات المستديرة البرتقالية على ملاعب ليست بمستوى بطولتها

حقول بطاطا وعلب كبريت
أزمة ملاعب في لبنان

شربل كريّم

لا يختلف اثنان على أن الرياضة اللبنانية بمختلف أنواعها تعاني على صعيد تأمين البنى التحتية التي تشكل الارضية الضرورية لتنظيم مباريات بأفضل ظروف ممكنة. لكن كحال كل شيء في رياضتنا، تغرق ملاعب كثيرة في مستنقع الاهمال، في وقتٍ يبدو فيه الهم الاول والاخير لدى الاتحادات المحلية هو تنظيم المباريات في الملاعب المتاحة لها، بغض النظر عن أهلية هذه الملاعب من عدمها.

في زيارة سابقة الى المانيا التي تعدّ مثالاً حيّاً على كيفية التنشئة الصحيحة وتطوير الرياضات من خلال تأسيس المراكز المثالية لها، من ملاعب وعيادات وغيرها، شدّد خبير في كرة القدم على اهمية الاعتناء بالملاعب قبل اللاعبين من اجل تأمين الاجواء المثالية، مشبّهاً المسألة بعملية الزرع، إذ من المستحيل ان تضع البذور في ارضٍ وعرة وتنتظر ان تثمر افضل انواعٍ المنتجات. وهذا التشبيه يصوّر الوضع في اللعبة الشعبية الاولى في العالم تحديداً حيث تحتاج الى المساحات الخضراء لزرع البذور فيها لتزهر مواهب وتثمر نتائج.

فوتبول أم حقول بطاطا؟

ربما اكثر عبارة يسمعها اولئك الذين يرتادون ملاعب كرة القدم في لبنان هي «هذه الارضية لا تصلح لزراعة البطاطا».
تشبيه قد يكون مطابقاً لا قريباً حتى من بعض المشاهد التي تبدو عليها الملاعب خلال استضافتها لمباريات البطولات الاتحادية بمختلف درجاتها. وهذا الامر يؤثر بشكلٍ كبير على مستوى تطور اللعبة واللاعبين الذين يتعرضون للإصابات أصلاً جراء الارضية السيئة. أضف أن متعة المباريات والمهارات تختفي باختفاء

الكرة اللبنانية
فوزٌ عربي مقلق للعهد على فنجاء

قدوح محتفلاً بالهدف الاول للعهد (هيثم الموسوي)

عبد القادر سعد

اقترب العهد من التأهل الى دور المجموعات من مسابقة كأس العالم العربي للأندية في كرة القدم بعد فوزه على ضيفه فنجاء العُماني 2 - 1، في ذهاب الدور التمهيدي الثالث على ملعب صيدا. ويمكن القول إنه كان بالإمكان أفضل مما كان، حيث كان العهد متقدماً حتى الدقيقة 88 قبل أن يخطف العُماني هدفاً «مزعجاً» على صعيد الأفضلية بين الذهاب والإياب. فمن الأفضل لو أن العهد أنهى المباراة فائزاً 2 - 0 ولم يتلقّ هدفاً على أرضه، وهذا ما سيصعّب من مهمته في مباراة العودة التي يحتاج فيها الى التعادل فقط لكي يتأهل الى دور المجموعات الذي سيقام في مصر الصيف المقبل.
ودفع العهد ثمن الأخطاء الدفاعية الكثيرة التي وقع فيها ونجم عنها الهدف العُماني، بعدما كان العهد متقدّماً في الشوط الأول 1 - 0 بهدف محمد قدوح من عرضية للتونسي يوسف المويهبي في الدقيقة الخامسة، وهو الشيء الوحيد الذي يمكن ذكره في هذا الشوط الذي جاء متوسط المستوى.
في الشوط الثاني، ارتفع أداء العهداويين رغم لعبهم بعكس الرياح القوية التي سيطرت على اللقاء وكانت لمصلحة العُماني في النصف الثاني من اللقاء. ونجح أصحاب الأرض في تعزيز النتيجة في الدقيقة 75 عبر حسين الزين من مجهود فردي. واطمأن العهداويون للنتيجة مبكراً، فتوالت الأخطاء الدفاعية التي استغل أحدها محمود الحسني وسجّل هدف التقليص للعمانيين بعد كرة حرة لمحمد المعشري في الدقيقة 88.
وسيلتقي الفريقان إياباً الأربعاء المقبل في مسقط.
محلياً، عقدت لجنة الحكام الرئيسية في الاتحاد اللبناني لكرة القدم جلستها الأسبوعية في قاعة ملعب بيروت البلدي، حيث نوقشت حالات الأسبوع الرابع عشر من الدوري اللبناني لكرة القدم والذي كان من أفضل الأسابيع تحكيمياً مع غياب الحالات المؤثرة.
وتبيّن من خلال استعراض الحالات في لقاء طرابلس وضيفه الأنصار أن قرار عدم احتساب هدف لمصلحة الأنصار برايةٍ من الحكم المساعد حسين عيسى كان قراراً صحيحاً لوجود خطأ من لاعب الأنصار محمد قرحاني على مدافع طرابلس قبل تسجيل قرحاني للهدف، وبالتالي كان قراراً صائباً من عيسى.
وفي لقاء السلام زغرتا والراسينغ، ظهر أن ركلتي الجزاء اللتين احتسبهما الحكم علي سلوم للسلام والراسينغ صحيحتان، كما أن طرد لاعب الراسينغ محمد جعفر أيضاً صحيح.
وفي لقاء التضامن صور والصفاء، تبيّن أن ركلة الجزاء التي احتسبها الحكم هادي سلامة للصفاء صحيحة بعد عرقلة لاعب التضامن حسن ملاح للاعب الصفاء دومينيك مندي.

الانتباه الى ذاك المشهد المؤلم لملعب أهم صرح رياضي في البلاد.
المدينة التي اغلقت ابوابها لأكثر من عامين ونصف عام واصابت رقماً قياسياً في عدم ايجاد حلٍّ لتلك الجرثومة التي قيل إنها ضربت عشبها، عادت أسوأ مما كانت، وباتت الفرق البيروتية لا ترى فيها ملاذاً بل تهرب من خوض مبارياتها عليها، ومنها النجمة الذي كان محرّماً عليه اللعب في صيدا، ما أوقعه وجمهوره في مشكلة «السفر» احياناً للعب بعيداً من العاصمة.
المسألة عينها تنطبق على ملعب بيروت البلدي الذي كاد يختفي من الوجود أصلاً بسبب تلك الفكرة العبقرية التي أراد رئيس بلدية بيروت السابق تنفيذها في الطريق الجديدة. لكن اليوم، ومع عدم جاهزية ارضية الملعب لاستضافة المباريات، وجد القطب الآخر الانصار نفسه مجبراً على اللحاق بالنجمة الى الجنوب، في وقتٍ لا يستطيع فيه الفريقان طبعاً خوض مبارياتهما على ملعب العهد مثلاً لأسباب حساسة، واخرى ترتبط بعدم قُدرة الملعب المذكور على استيعاب جماهيرهما.
ومن ملاعب تحوّلت الى ثكنات عسكرية (مثل برج حمود) واخرى بمدرجات متلاصقة وكارثية (مثل ملعب بحمدون)، تصبح اللعبة هي الاكثر تضرراً جماهيرياً وفنياً، فتضاف الى مصائبها مشاهد غير صحية.
أما المُنادون بوجوب اعتماد العشب الاصطناعي في ملاعبنا، فيأتيهم الجواب من مدرب منتخبنا، المونتيغري ميودراغ رادولوفيتش، الذي صوّب مراراً على مدى الضرر الفني الذي اصاب المنتخب جراء انتشار هذه الملاعب في لبنان، وقد ظهرت نتائج هذا الضرر من خلال المباريات الخارجية التي لعبها المنتخب، حيث بدت أقدام لاعبيه احياناً غير متأقلمة مع ما تركض عليه.

تقع المسؤولية المشتركة على الدولة والمجالس البلدية ووزارة الشباب والرياضة

المساحة الصالحة على المستطيل ـ غير الاخضر ـ ما يدخل الملل الى المتابعين.
حتى إن ظاهرة لافتة يمكن لمسها من خلال مباريات فريق العهد في كأس الاتحاد الآسيوي وكأس العالم العربي للاندية، إذ إن متصدر الدوري اللبناني يؤدي اجمالاً بشكل افضل عندما يلعب بعيداً من حدود الوطن، مستفيداً من الملاعب الصالحة لتطبيق اسلوب لعبه المعتمد على الكرات القصيرة والسريعة، وهو الامر الذي لم يتمكن من فعله مثلاً عندما لعب عصر امس في مواجهة فنجاء العماني، على ملعب صيدا البلدي.
الملعب المذكور لا يشبه اطلاقاً اي ملعبٍ بمستوى استضافة بطولات قارية أو اقليمية. صحيح انه يتحمل العبء الاكبر من مباريات بطولتي لبنان للدرجتين الاولى والثانية، لكن النزول لمعاينة ارضيته يصدم فعلاً. عشبٌ غير متناسق على امتداد مساحة الملعب، وحفرٌ قد تخفي قدم لاعب بعد ان تكسرها، وحتى إن أعشاباً برية غريبة وجدت لنفسها مكاناً على مشارف احدى منطقتي الجزاء!
لكن ملعب صيدا لا يزال نعمة امام غيره من الملاعب الاساسية في البلاد، فهل رأيتم يوماً ملعباً بخمسة الوان؟
نعم، هو ملعب المدينة الرياضية؛ فمن تابع عبر شاشة التلفزيون هذا المباريات التي استضافها هذا الملعب اخيراً، لم يكن بإمكانه عدم

احشر نفسك في «الباسكت»

في ملاعب كرة السلة لا تبدو الامور افضل حالاً عند زيارة بعض الملاعب، فتكون عبارة «علبة الكبريت» الاكثر انتشاراً هناك في بعض الاحيان.
صدمة ما قيل عن ان ملعب مجمع نهاد نوفل لا يملك المؤهلات الكاملة لاستضافة بطولة بحجم كأس آسيا، تقضي على كل الملاعب الاخرى بالضربة القاضية. لكن ما يمكن التوقف عنده هو ان بطولة تُصرف الملايين فيها، وتتمتع باستعراض رهيب بصنعه الاجانب، وتستقطب جمهوراً كبيراً، لا يمكن ان يسمح اتحادها باعتماد ملاعب لا تصلح لإقامة اكثر من مباريات على مستوى المدارس، بالنظر الى صغر حجمها وضيق مدرجاتها، والمشاكل التقنية التي تواجهها، إن كان على صعيد الإنارة أو اللوحة الالكترونية التي تتعطل خلال المباريات، أو غيرها من الامور.
وبطبيعة الحال، عندما نحكي عن المدارس يطل ملعب المركزية الذي يستضيف مباريات احد الفرق الطليعية في البطولة وهو اللويزة (ينتظر انتهاء العمل في ملعبه الجديد). هناك يضطر حكام الطاولة الى حشر انفسهم على طاولة صغيرة تلامس خط الملعب، بينما يجلس أحد المعلّقين على المباريات على باب الملعب تماماً، أي حيث يقف المسؤولون عن الابواب!
المضحك المبكي عند استطلاع دفتر الشروط الذي وضعه الاتحاد السابق لنقل المباريات تلفزيونياً، طالباً من شركة الانتاج تأمين اكثر من 10 كاميرات في المباراة الواحدة، بينما هذا العدد قد لا يكون بالامكان توزيع نصفه مثلاً في قاعة الصفدي في طرابلس، حيث تتلاصق أماكن جلوس الجمهور بمقعد البدلاء، ويبدو قائد الاوركسترا أحياناً وكأنه يشارك اللاعبين في «الأكشن» الحاصل على ارض الملعب.
هي مسؤولية مشتركة بين الدولة المفترض ان تكون حريصة على المرافق العامة، وتحاسب المسؤولين عن التقصير فيها، والبلديات المفترض أن تولي الاهتمام اللامحدود لملاعبها من أجل استقطاب ابناء الاحياء اليها، وفق دورها في التنمية المناطقية، ووزارة الشباب والرياضة التي يفترض أن تظهّر دورها بأفضل إطارٍ ممكن وجذاب، وتطالب حكومتها بحقوق من ينشط ضمن عائلتها وكنفها عبر تأمين الظروف المثالية لكل رياضاتها.
يبقى كل هذا كلاماً، وتبقى أزمة الملاعب لا حل لها، والرياضة لا داعم أو مكترث لمستقبلها.

كرة السلة

خمس نجوم لمنتخب لبنان في غرب آسيا

ضمن منتخب لبنان في كرة السلة لقب بطولة غرب آسيا للمرة الخامسة في تاريخه، بعدما حقق فوزه الرابع على التوالي في البطولة التي تستضيفها العاصمة الاردنية عمّان، بفوزه المستحق على نظيره الأردني صاحب الضيافة 72 - 61 (الأرباع 27 - 9، 40 - 27، 52 - 44، 72 - 61)، مقلّصاً الفارق مع إيران التي أحرزت اللقب ست مرات.
وأثبت منتخب «رجال الأرز» ارتفاع مستواه في البطولة واستحقاقه للقب بفضل لاعبيه الذين تمتّعوا بمستوى عال، وأظهروا أنهم الأقوى على الساحة الاقليمية. وسيشكّل إحراز اللقب مقدمة لتقدّم لبنان على لائحة التصنيف الآسيوي، علماً بأن تصنيف أبرز دول غرب آسيا على لائحة تصنيف الاتحاد الدولي هو: إيران (المركز 25) والاردن (28) ولبنان (43).
وكان قائد المنتخب فادي الخطيب الأفضل تسجيلاً برصيد 33 نقطة، بينما سجّل علي حيدر 18 نقطة وعلي مزهر 5 نقاط، وكلٌّ من ايلي اسطفان وباسل بوجي وأمير سعود (3)، تشارلز تابت (4)، أتر ماجوك (2) وائل عرقجي (1). كذلك شارك إيلي رستم وجاد خليل ونديم سعيد.
وبعد المباراة، قال رئيس الاتحاد اللبناني لكرة السلة بيار كاخيا «لقد استحق المنتخب اللبناني اللقب، وأهنّئ الشعب اللبناني وعائلة كرة السلة والبعثة اللبنانية بكافة أفرادها بهذا الإنجاز، وهي خطوة في رحلة الألف ميل نحو إحراز لقب بطولة الأمم الآسيوية المقبلة. ندعو الشعب اللبناني وعشاق كرة السلة الى الوقوف وراء منتخب لبنان ودعمه لتحقيق الحلم الذي نحلم به جميعاً. وبالمناسبة أدعو اللبنانيين الى استقبال البعثة اللبنانية واللاعبين الأبطال الذين سيصلون الى مطار رفيق الحريري الدولي عند الساعة 11,15 من قبل ظهر الجمعة».
بدوره، قال رئيس البعثة ومدير المنتخبات الوطنية ياسر الحاج: «أودّ أن أشيد بالروح الوطنية للاعبين وانضباطهم، ولقد خاضوا المباريات بروح قتالية عالية مع جهاز فني كفوء، على رأسه المدرب جو مجاعص الذي أجرى للاعبين خمس حصص تدريبية، قبل المغادرة الى الأردن».

علي حيدر يحاول التسجيل في سلّة الأردن

كأس أمم أفريقيا

الحلم المصري مستمر

حافظت مصر على الحلم العربي، ونجحت بالتأهل إلى نهائي كأس أمم أفريقيا للمرة الأولى منذ إحرازها لقبها الأخير عام 2010، بالتغلب على بوركينا فاسو بركلات الترجيح 4-3، بعدما انتهى الوقتان الأصلي والإضافي بالتعادل الإيجابي 1-1.
وكما دائماً، قاد «الفراعنة» نجمهم، ونجم روما محمد صلاح الذي افتتح التسجيل في الدقيقة 65 بعدما تهيأت له الكرة في داخل منطقة الجزاء من قبل المهاجم محمود عبد المنعم «كهربا».
لم يكن رد بوركينا فاسو بعيداً، ففي الدقيقة 72 سجل اريستيد بانسيه، هدف التعادل على إثر تلقيه كرة عرضية مرفوعة من تشارلز كابوريه لم يتمكن المصري إبراهيم صلاح من تشتيتها برأسه، فهيأها بصدره لنفسه وسددها مباشرة داخل مرمى الحارس عصام الحضري.
وهذا الهدف هو أول هدف يدخل شباك مصر ببطولة كأس الأمم الأفريقية بعد 7 أعوام كاملة، إذ يعود آخر هدف هزّ شباك الفراعنة إلى عام 2010 أمام الكاميرون في الدور ربع النهائي، علماً بأنها غابت عن البطولة منذ ذلك التاريخ.
انتهت المباراة بالتعادل، وفي الشوطين الإضافيين بقيت على حالها، ما جعلهم ينتقلون إلى ركلات الترجيح التي أبدع فيها الحضري. صدَّ الأخير ركلتي ترجيح، الرابعة والخامسة، اللتين سددهما حارس المرمى البوركيني هيرفيه كوفي واللاعب برتران تراوريه توالياً.
وتلتقي مصر في النهائي مع الفائز من مباراة نصف النهائي بين غانا والكاميرون، التي تقام الليلة الساعة 21,00 بتوقيت بيروت.

البطولات الاوروبية الوطنية

برشلونة نحو نهائي جديد في الكأس

سحق مانشستر سيتي مضيفه وست هام يونايتد 4-0، في المرحلة الـ 23 من الدوري الإنكليزي الممتاز. وسجل الأهداف البلجيكي كيفين دي بروين (17) والإسباني دافيد سيلفا (21) والبرازيلي غابرييل جيسوس (39) والعاجي يايا توريه (67 من ركلة جزاء).
أما جار سيتي، مانشستر يونايتد، فسقط بفخ التعادل السلبي مع هال سيتي 0-0.
كذلك، تعادل إفرتون مع ستوك سيتي 1-1. سجل للأول بيتر كراوتش (7)، وللثاني راين شاوكروس (39، هدف في مرماه).

كأس إسبانيا

وضع برشلونة قدماً في نهائي كأس إسبانيا بعدما تغلب بصعوبة على مضيفه أتلتيكو مدريد 2-1، في ذهاب الدور نصف النهائي. ونجح مدرب الـ برسا» لويس إنريكه بخداع منافسه، حيث استغل الهجمات المرتدة، ومنها جاء الهدف الأول. انطلق الأوروغواياني لويس سواريز من منتصف الملعب، وراوغ المدافعين قبل أن يسدد بسهولة في الشباك، ليسجل هدفاً مبكراً في الدقيقة 7. بعدها عزز الأرجنتيني ليونيل ميسي النتيجة حيث سدد بقوة كرة من خارج منطقة الجزاء داخل الشباك في الدقيقة 33.
أما أتلتيكو مدريد، فسجل هدفه الوحيد عبر الفرنسي أنطوان غريزمان في الدقيقة 59.
وسيلعب غداً، ضمن نفس الدور سيلتا فيغو ضد ديبورتيفو ألافيس الساعة 22,00.

كأس إيطاليا

نجح روما بالتأهل إلى نصف نهائي كأس إيطاليا، بعدما قاده النجم فرانشيسكو توتي إلى التغلب على تشيزينا 2-1 في ربع النهائي.
سجل لروما البوسني إيدن دزيكو (68) وتوتي (96 من ركلة جزاء)، وللثاني لوكا غاريتانو (73).

على الغلاف

بحثاً عن «مولانا» في دهـ

بعد عرضه الأول ضمن «مهرجان دبي السينمائي الدولي» قبل شهرين، طرح فيلم «مولانا» (إخراج مجدي أحمد علي ـ سيناريو ابراهيم عيسى عن روايته بالاسم نفسه الصادرة عام 2012) أخيراً في صالات مصر، فخرجت أصوات تحت قبة البرلمان والأزهر على السواء، مطالبة بمنعه بدعوى «تشويه صورة الأئمة والدعاة». إلا أنّ العمل حطّم شباك التذاكر هناك، ليبرهن

مسألة مبدأ!

بيار أبي صعب

فيلم ماهر أبي سمرا «مخدومين» الذي يتناول العبوديّة الحديثة في لبنان، أفلت بأعجوبة من شباك الرقابة. زميله فيليب عرقتنجي كان أقلّ حظّاً، إذ وجد نفسه مضطرّاً لـ «محو» صورة رجل الدين عن الشريط (!) وتحويله شبحاً سريالياً، في فيلمه الجديد «إسمعي». أما الفيلم المصري «مولانا» (عن رواية إبراهيم عيسى، اخراج مجدي أحمد علي) الذي ينتظره الجمهور اللبناني بشوق بعد النقاش المثار حوله في القاهرة (حيث أجيز عرضه)، فما زال ضائعاً في مثلث برمودا، بين الموزّع و«دار الفتوى» وجهاز الرقابة. لا أحد يريد أن يتحمّل مسؤوليّة منعه، فيواجه الرأي العام بقرار عبثي كهذا... ولا أحد يجرؤ على اتخاذ قرار شجاع بعرضه، مخافة «كسر خاطر» المؤسسة الدينيّة التي تقضم الفضاء المدني وتتحكّم بدولة القانون.

فيلم مجدي أحمد علي يصوّر صعود الداعية حاتم الشناوي المتصادم مع الرؤيا الماضويّة، ووقوعه في حبائل الاعلام والسلطة. وهو معرّض اليوم في لبنان، للمنع غير المباشر، عبر تقنيّة التمييع و«الخنق» المبطّن، في غياب مواجهة حقيقية وصريحة. لذا فإننا نطالب أوّلاً بردّ القراءة السطحيّة الاختزالية التي تراه «مسيئاً للاسلام»، في حين أنه بعيد عن التزوير والتجريح. وثانياً، برفض هذا النزوع الشمولي إلى الاعتداء على الفن والادب، عبر تجاهل المسافة الفاصلة بين الواقع الموضوعي أو الحقيقة التاريخيّة... وتجسيدهما في الفن الذي هو أرض المجاز ومرتع الخيال. وأخيراً مطلوب مواجهة مخاطر الوصايات المختلفة التي تتحكّم بالرقيب، وتضطرّه إلى اعتماد «سكّة السلامة»: أي مراعاة جميع الحساسيات والمرجعيات، وبالتالي تقليص دائرة الحريّة. ما يتهدد الحياة الفكريّة والابداعيّة بالتصحّر والعقم والموت. فكل عمل فنّي جيّد، مرشّح لأن يزعج مرجعاً أو سلطة ما، في النهاية! الثقافة اللبنانيّة تواجه اليوم أزمة مصيريّة، لم يعد يجوز معها الصمت. ولم يعد من الجائز تأجيل النقاش العقلاني الهادئ: أين ينتهي الفضاء العقائدي الخاص بمجموعة من مكوّنات المجتمع، ليبدأ الفضاء العام الذي هو ملك الجميع على اختلاف عقائدهم وانتماءاتهم (بل بمعزل عنها)، ولا يخضع إلا لسلطة القانون والدستور؟ هذا النقاش، على قاعدة احترام كل المعتقدات والقيم التي يتشكّل منها المجتمع اللبناني، هدفه التوصّل الى معادلة راقية وحضاريّة، تعطي للفرد الراشد والمسؤول، الخيار في أن يشاهد أو لا يشاهد، أن يوافق أو يخالف، أن يصفّق أو ينتقد... معادلة توفّق بين الإيمان والمعتقد من جهة، وحريّة الابداع والتفكير والاجتهاد والاختلاف والنقد من الجهة الأخرى. للمرّة المليون مطلوب إلغاء الرقابة المسبقة على الأعمال الفنيّة. وخلق مرجعيّة مهنيّة وأكاديميّة لتصنيف الأفلام حسب الفئات العمريّة. وعند الضرورة يمكن اضافة «تنبيه» أوّل الشريط، مفاده أن العمل الذي سنشاهد «محض خيال ولا علاقة له بالثوابت الدينيّة والحقائق التاريخيّة».

إنّها مسألة مبدأ! أما فيلم «مولانا» بحد ذاته، فبالامكان العثور عليه في السوق بدولارين فقط لا غير...

عن إمام المسجد الذي حوّله التلفزيون نجماً

الشيخ «المودرن» فاضحاً جهل المتشددين

علي وجيه

ضربتان متتاليتان في لبنان: استخدام بقعة سوداء خلال العرض الخاص الأول لفيلم «اسمعي» لفيليب عرقتنجي في «سينما سيتي» (أسواق بيروت)، من أجل إخفاء ممثّل يجسّد شيخاً من طائفة الموحدين الدروز (الأخبار 2017/1/31)، وتحفّظ دار الفتوى اللبنانية على فيلم «مولانا» لمجدي أحمد علي، بسبب «الإساءة إلى رجال الدين، وإثارة النعرات الدينية». في هذه المنطقة، لدينا تشكيلة واسعة من أصناف الرقابة وأساليب التضييق. رقابة مسبقة. رقابة دينية. رقابة مجتمعية. ساطور الفضائيات (الأخبار 2014/12/17). سيف الدعاوى والمحاكم. المحاذير كثيرة. الأفخاخ عديدة. السلم الأهلي مهدّد طوال الوقت. المزاج العام معكّر على الدوام. لتخرج سالماً عزيزي المبدع، عليك أن تلبّي الأمراض التحسّسية لقائمة من الجهات والأوصياء. نتحدّاك أن تنجح في حصرهم، فهم يعشّشون باطراد.

ولكن في ما يخصّ «مولانا»، هل يمكن لفيلم، مهما بلغ من الحدّة والانتشار، أن يحقق أهدافاً من عيار الإساءة وإثارة النعرات؟ هل «المستهدف» هشّ إلى هذا الحد، حتى تزلزل مقدّساته 130 دقيقة على شاشة كبيرة؟ إذا كان الأزهر سمح بعرضه في بلده من دون حذف، لماذا دار الفتوى ملكية أكثر من الملك؟ لنربط محتوى الشريط، بعنواني التحفّظ عليه.

«مولانا» (سيناريو مجدي أحمد علي ـ حوار إبراهيم عيسى، عن رواية لهذا الأخير بالاسم نفسه، إنتاج i Production/ نجيب ساويرس ـ توزيع Cedars Art Production/ صادق الصباح) يتابع صعود الشيخ الأزهري «حاتم الشناوي» (عمرو سعد)، من إمام مسجد حكومي، إلى داعية شهير مع برنامج تلفزيوني. لا جدال في جرأة المضمون وأهميته، رغم مشاكل السيناريو، والركون إلى تشعّبات الرواية. الصدور في زمن الظلام والمفخخات والانتحاريين في الكنائس. تفكيك الخطاب الديني ابتداءً من جذور الفكر والعقيدة. رصد المثلث النابض بين الدين والسلطة والإعلام (الأخبار 2017/1/16).

بالنسبة إلى رجال الدين، لا يوفّر الفيلم انتقاداته لتصرّفات بعضهم. يستاء من نفاقهم السلطة، وأدائهم الميكانيكي لعملهم. يضرب في المتشدّدين والمعسّرين للحياة «المشايخ لو بسّطوا الدين مش هياكلوا عيش». يسخر منهم بشكل كاريكاتوري في مشهد الوليمة «المشايخ يبدؤوا التركيز، حين تفتح الموائد». يعادي السلفيين الذين يكفّرون الجميع، ولا يعتبرون الشيعة مسلمين. في المقابل، يظهر الشيخ الصوفي (رمزي العدل) بصورة محبّبة لائقة. حاتم الشنّاوي ذاته قريب من النّاس. مسؤول تجاه سلطة الإفتاء، وحريص على تيسير الأمور. ضميره حاضر، من دون انتحار ولا تهوّر. يحاول نطق ما يمكنه من الحق، وإلا فالسكوت أو التلميح أو التعليق الساخر. إذاً، الشريط لا يعمّم، ولا يفتح النار على المشايخ كشريحة أو كمفهوم. أين الإساءة؟

بطبيعة الحال والمهنة والطبع، الشيخ حاتم «ثرثار». يقول رأيه في العديد من القضايا الشائكة والمسائل الشرعيّة. يؤمن أنّ حريّة اختيار الدين مكفولة، لكنّه لا يجرؤ على إزعاج جمهور مشبع بخطاب التشدّد. يؤكد أنّ التفريق بين المسلم والمسيحي، وبين السني والشيعي، خبث سلطوي أمني، لا يمتّ للدين بصلة: «الإسلام والمسيحية تحوّلا إلى سياسة. الأول بعد وفاة الرسول، والثاني بعد خروج المسيح من بيت لحم». في الحقيقة، هناك أغنياء وفقراء، وشرفاء وفاسدون. يدعو ببساطة إلى عدم الاقتداء الحرفي بالرسول، وإنّما بروحيته وغاياته، من باب دراسته بشكل أعمق وأكثر حداثةً. يدعو إلى تحليل مسلّمات مثل «صحيح البخاري»، وعدم تصديقه بشكل أعمى: «لنعبد الله وليس البخاري». بعض الأحاديث النبوية وجدت لغايات سياسيّة، على اعتبار أنّ «نفاق أهل السلطة، وتآليف الأحاديث متأصّل منذ أيام الأمويين والعبّاسيين، وهو مستمرّ حتى الآن». يعرّج على تجارة الرق، وملك اليمين، وحرية المرأة في الإسلام. البناء الدرامي لحاتم جعله

عمرو سعد في مشهد من فيلم «مولانا»

الملف المعلّق بين دار الفتوى والأمن العام

نادين كنعان

بعدما منع من العرض في الكويت، بينما اتّسع صدر الإمارات له على عكس ما أشيع، لا يزال الغموض يلف مصير فيلم «مولانا» (103 د.) في لبنان. بعضهم يؤكد أنّ الشريط لن يجد طريقه إلى العرض في بيروت بسبب اعتراضات سجّلتها دار الفتوى عليه لجهة «استهزائه برجال الدين واحتوائه على مشاهد قد تؤدي إلى إثارة النعرات الطائفية». وهناك من يقول إنّه سيخرج من المديرية العامة للأمن العام، لكن من دون أن يسلم من مقص الرقيب، بينما يستبعد فريق ثالث أن يتعرّض للرقابة طالما أنّه يُعرض في المحروسة كما هو منذ أكثر من 3 أسابيع، رغم الجدل الكبير الذي أحدثه، علماً بأنّه حسب الأرقام التي نشرها موقع «اليوم السابع» قبل أيّام، وصل إجمالي الإيرادات التي حققها «مولانا» منذ طرحه في الصالات المصرية، إلى ما يزيد على 545 ألف دولار أميركي، وهو رقم كبير بالنسبة إلى شريط خارج السباقات السينمائية الموسمية.

في اتصال مع «الأخبار»، يؤكد رئيس دائرة الإعلام في الأمن العام، العميد الركن نبيل الحنون، أنّ أي قرار بشأن الفيلم لم يُتخذ بعد لأنّه «لم يُعرض على لجنة الرقابة على الأعمال السينمائية بعد»، متوقعاً أن يُحسم الموضوع بـ«حلول نهاية الأسبوع الحالي». بدوره، يشير المنتج اللبناني صادق الصبّاح إلى أنّه لا جديد حتى الآن، مستغرباً ومستنكراً أن يواجه «مولانا» (أو أي فيلم آخر) رقابة من هذا النوع في لبنان، الذي لطالما شكّل نموذجاً في مجال الانفتاح والتحرّر وصون الحرّيات. ويوضح الصبّاح أنّه قرّر شراء الفيلم لإعجابه الشديد بدعوته إلى التسامح وتقبّل الآخر وعدم التفرقة بين الطوائف الإسلامية، وبين المسلمين والمسيحيين: «نعاني حالياً في لبنان من هذا الموضوع. والفيلم يتناول وقائع معيّنة، مقدّماً نموذجاً معيّناً من رجال الدين ضمن حبكة درامية جيّدة جداً، من دون أن يهين أو يقلّل من قيمة أحد».

«ستاتيكو»، هي الكلمة التي يستخدمها الصبّاح لوصف وضع الفيلم القابع منذ شهر تقريباً في أروقة الأمن العام، مرجّحاً أنّ «مولانا» لن يُمنع ولن يوافق عليه، في محاولة لـ«تمييع الموضوع»، وكاشفاً أنّه «إذا لم يُبتّ الأمر خلال الأيّام القليلة المقبلة، فسأطلب

اليز النظام اللبناني

على أنّ «المجتمع المصري بخير وقادر على استنفار مشاعره التي تحمل مبادئ التسامح والانفتاح» وفق ما علّق ابراهيم عيسى. واليوم، علق «مولانا» في لبنان، بين تحفظات دار الفتوى ومماطلة الأمن العام في منحه إجازة العرض، بعد أيام فقط على «حادثة» المخرج فيليب عرقتنجي وفيلمه «اسمعي» (الأخبار 2017/1/31)

إبراهيم عيسى يتحدّى: سنحارب الوهابية بالفن

القاهرة ـ **مدحت صفوت**

شعبياً، ساخراً، لتقريب الفيلم من الجمهور، وتبسيط طروحاته. الشيخ المحب لأغاني أنغام يسخر من الجهل، من دون ترك صاحبه بلا شرح أو تنوير. يقول ردّاً على سؤال، قبل إجابته بجدية: «المعتزلة دول كانوا بيلعبوا بالأهلي. اعتزلوا فعملوا فريق سمّوه المعتزلة». ماذا عن الفتاوى المسخرة مثل «إرضاع الكبير»؟ لا بدّ من قصفها بالطبع.

هكذا، يمكن فهم الجوهر الفكري لـ «مولانا»، بغض النظر عن لبوسه الشعبوي وتوابل شبّاك التذاكر: العقل والتفكّر. هل دار الفتوى ضدّ أولي الألباب؟ هل تمرير تلك الآراء عبر بطل كاريزماتي سبّب الخوف والارتياب؟ هل خطاب «كلّنا مسؤولون» الختامي مستفز؟ إذا كان ذلك مثيراً للنعرات، ماذا عن برامج وساعات الشحن الطائفي في الإذاعة والتلفزيون؟ لماذا لم تتحرّك الدار حيالها؟

فلتدافع دار الفتوى والكنيسة عن الدين بالإنجاز، وليحفظ الأمن العام السلم الأهلي ببلسمة الجروح وطمأنة النّاس. السينما ليست الحلقة الأضعف. ليست دريئةً للاستعراض الوهمي، حول ما لا يمكن تحقيقه على الأرض بشكل كامل.

سحب الفيلم». وفي سياق سعينا لمعرفة طبيعة اعتراض دار الفتوى على مضمون الشريط، حاولنا مراراً الاتصال بالشيخ وسيم مذوّق (المطّلع عن كثب على الملف)، من قسم الشؤون الدينية والفتاوى، غير أنّنا لم ننجح.

من جهته، يكرّر المستشار القانوني في مؤسسة «مهارات» طوني مخايل موقفه الرافض لكل أشكال الرقابة المسبقة على الفن (خصوصاً السينما) المرتبطة بقوانين بالية يعود بعضها إلى أيّام الانتداب الفرنسي. فهي «تتعارض مع مبدأ حرية الرأي والتعبير المكفولة في الدستور اللبناني وفي كل المواثيق والاتفاقات الدولية التي التزم بها هذا البلد». وفي هذا السياق، يذكّر مخايل بمسودة جرى العمل عليها سابقاً لمشروع قانون يقضي بإلغاء الرقابة المسبقة وتكريس الرقابة اللاحقة المعتمدة على القضاء، إلا أنّها لم تصل إلى المجلس النيابي بعد.

هذه البلبلة التي ترافق الفيلم، وخصوصاً في لبنان، دفعت الصحافي إبراهيم عيسى والممثل عمرو سعد إلى التعليق الاثنين الماضي ضمن برنامج «هنا العاصمة» الذي تقدّمه لميس الحديدي على «سي بي سي». أكد عيسى أنّ منع «مولانا» يعني أنّ «التيارات السلفية الوهابية تسيطر على مقاليد صناعة القرار في ما يخص الموقف من الأفكار الدينية»، فيما أشار إلى أن عرضه في مصر يثبت أنّ «المجتمع المصري بخير وقادر على استنفار مشاعره التي تحمل مبادئ التسامح والانفتاح». أما سعد، فأعرب عن انزعاجه، مؤكداً أنّه يسأل دائماً: «هل يجب منع فيلم يقول إنّه لا يجب أن يكون هناك خلاف بين السنّة والشيعة، ويؤكد أن الإسلام دين تسامح؟ يقدّم العمل نموذجاً عن شيخ أزهري متسامح، فهل علينا أن نمنع فيلماً يقدّم قدوة للشباب؟...».

ما يجري مع «مولانا» ليس استثناءً في لبنان، فقد شهدنا خلال السنوات الماضية حالات مشابهة تدخّلت فيها جهات دينية وسياسية لمنع عرض شرائط عدّة، مثل «تنورة ماكسي» لجو بوعيد الذي اعترض عليه «المجلس الكاثوليكي للإعلام»، ومنذ أيّام «اسمعي» لفيليب عرقتنجي الذي أثار حفيظة رجال دين دروز، ما أدى إلى ظهور بقعة سوداء في لقطتين لتستر مشهد مرور ممثّل يجسّد شيخاً من هذه الطائفة.

«كان شجاعاً صادقاً، فاستقبل الحياة الجديدة بإرادة متوثبة، وعقل شغوف بالحق، ولم يكن من الهازئين الماجنين، وثاب إلى مُثله العليا آمناً مطمئناً، ممتلئاً حماساً وقوة، وشغفاً بالإصلاح الاجتماعي، وحلماً بالجنة الأرضية»، العبارات التي استخدمها الروائي الراحل نجيب محفوظ في وصف «علي طه» بطل روايته «القاهرة الجديدة» (1945)، تبدو مناسبة للتعبير عن مسيرة الصحافي والروائي المصري إبراهيم عيسى (1965)، مؤلف رواية «مولانا» المقتبس عنها الفيلم. كعادة أعمال عيسى ـ الصحافية والتلفزيونية والروائية . التي تثير حالة من الجدل، أشعل شريط «مولانا» جدلاً منذ بدء عرضه مطلع الشهر الجاري. طالبت جهات عدّة بمنعه ومصادرته، أبرزها اللجنة الدينية في مجلس النواب المصري (الأخبار 2017/1/9) وعدد من الأئمة الأزهرية وشيوخ الدعوة السلفية. «الأخبار» التقت عيسى لتسأله عن سبب كل هذا الانزعاج من عمل صدر في رواية عام 2012 ووصل إلى القائمة القصيرة لجائزة «بوكر» العربية عام 2013، ولم يثر وقتها كل هذه الضجة.

أجاب: «ابحث عن الجمهور الأوسع. كلما وصل العمل إلى جمهور أكبر، كان خطره على التيارات الرجعية والمحافظة أكبر بالضرورة. الرواية طُبعت في 15 طبعة، أيّ ما يقارب 75 ألف نسخة ومثلها تقريباً نسخ مزورة، بإجمالي يقترب من 150 ألف إصدار، بينما يشاهد الملايين الفيلم، ناهيك عن تأثير الصورة الذي يفوق كثيراً أثر الكتابة. التقليديون والمتشددون قد يسمحون لك بالبقاء في مقالاتك ودواوينك وروياتك، لكن ممنوع عليك الوسائط الفنية الجماهيرية».

وأضاف: «التخوف جاء من استخدام السينما كسلاح في مواجهة التسلف والوهبنة، وأداة لنشر ثقافة التسامح، ووصول الأفكار التقدمية إلى الشارع المصري. لم نكن قادرين قبلاً على الوصول بها إلى الناس. لذا، يمارس التكفيريون الجنون بانتقاد عمل لم يشاهدوه، لأنهم يخشون دخول الفن في معركة التنوير».

هذه المعركة يخوضها عيسى منذ أن بدأ مشوار الصحافة قبل 33 عاماً، لكن في السنوات الأخيرة، تراجع دور المثقفين والأكاديميين ليتصدّر الصحافيون مشهد الدفاع عن التنوير.

حالة تستدعي البحث عن دور المثقف غير الصحافي وعن صمت كثيرين منهم، وترك «الجورنالجية» وحدهم يواجهون غول التطرف، ويدفعون ثمن مواقفهم. وبالنسبة إلى عيسى، يقول «طوال 33 سنة، أوقفوا لي 11 جريدة وتسعة برامج آخرها «مع إبراهيم عيسى» مطلع العام الحالي، وصدرت ضدي أربع أحكام، وصُودر لي ثلاثة كتب هي «مقتل الرجل الكبير» الذيّ ظلّ مصادراً من نظام حسني مبارك من 1999 إلى 2006، ورواية «العراة» التي احتجزت لعامين، إلى جانب كتاب «الجنس وعلماء الإسلام». وخارج مصر، لا تزال الكويت تمنع «رحلة الدم»».

عدنا بالحديث إلى «مولانا»، لنسأل رئيس التحرير الأسبق لجريدة «الدستور»: هل كنت تتوقع هذا النجاح لتجربتك السينمائية الأولى؟ يجيب: «هي الأولى إنتاجياً وتنفيذاً، لكن لديّ تجارب سينمائية «مجهضة» قاربت تسعة سيناريوهات، منها أربعة أعمال مع المخرجة ساندرا نشأت، لكنها لم تبصر النور.

كان رهان «مولانا» على كسر نمطية السوق السينمائية، ولم نبال بتخوفات خسائر الموسم الشتوي، وحققنا حتى الآن أرباحاً وصلت إلى 11 مليون جنيه (600 ألف دولار أميركي)، ليعيد جمهور العائلة المصرية إلى دور العرض». وعمّا يكشف عنه نجاح فيلم يطرح رؤى تقدمية، يعلّق عيسى: «يكشف تلقي الجمهور للعمل عن نتيجة لا بد من أن يتوقف أمامها علماء الاجتماع، ومفادها أنّ الشارع المصريّ ليس وهابياً، ولا يزال على هواه الوسطيّ، ويؤمن في داخله بالتسامح والتعايش، لكن فوق الهوى الإنساني، هناك تراب و«عفرة» سلفية، علينا إزاحتها لاسترداد عافية المجتمع الذي يبدو أصولياً شكلاً، لكنه يتقبل أن يدفع تذكرة ليشاهد فيلماً يقول إنّ الجنة ليست حكراً على المسلمين، وأنّ لا شيعة ولا سنة، فالإسلام دين ونقطة.

ورجل الدين التلفزيوني يخدم المنتج والمعلن والجمهور والنظام السياسي، ولو وجد متسعاً يرضي ربنا «يبقى كويس»! بالتالي، فالتصفيق في نهاية العرض موجّه بالأساس إلى الرسالة الأساسية التي يحملها، حين يطيح حاتم الشناوي بالميكروفونات والإعلام، مؤمناً أنه كي يظلّ وجود السلطة، لا بد من بقاء العبيد». وعن هدف «مولانا»، يقول: «ينتصر الشريط للعقل أولاً وقبل كل شيء، ويقدم أزهرياً أشعرياً ماتريدياً (نسبة إلى الماتريدية) لكنه ينطلق من رؤى المعتزلة، وينتصر لها في واقع يسيطر فيه النقل والعنعنة، وتتقلص مساحات التفكير، ويواجه الأبطال الإقصاء ونفي الآخر، لكننا لم نتناول أي مسألة دينية في الرواية أو الفيلم إلا بالرجوع إلى المصادر والأسانيد «السُّنية»، وأقول السنية قاصداً. كما يؤكد أنّ لا تعايش بين تيار عموده الفقري التكفير، وآخر يقف ضد الطائفية والمذهبية. لذا علينا النظر إلى أنّ نجاح الفيلم أوجع السلفية المباشرة، والسلفيين المتنكرين كأعضاء اللجنة الدينية في البرلمان، الوجه الأصولي المتقنع بالمدنية، ومن جهتنا مستمرون في المعركة وبأدوات الفن».

الأخبار
al-akhbar
الخميس 2 شباط 2017 العدد 3095

بدأت مرحلة المواجهة في «البلد»

زكية الديراني

تتصاعد وتيرة التطوّرات في مجموعة AWI (لها فروع في مختلف الدول العربية) التي تضمّ جريدة «البلد» اليومية ومجلة «ليالينا» وجريدة «الوسيط». بعدما رفضت وزارة العمل اللبنانية اللائحة التي قدّمها القائمون على المجموعة قبل شهر وتتضمّن الاستغناء عن نحو 20 موظفاً (الأخبار 26/12/2016)، عاد مدراء AWI وقدّموا تلك اللائحة مرة أخرى إلى الوزارة. إذ أنّ الأزمة المالية التي تعيشها الشركة ومنها صحيفة «البلد»، دفعت القائمين عليها للتقدّم مجدداً إلى وزارة العمل وطلب «النجدة» منها بشتى الطرق من أجل تقليص عدد العاملين فيها بحجة «تردّي الأوضاع الاقتصادية». في المرة الأولى، رفضت الوزارة الموافقة على الاستغناء، ولفتت في بيان لها إلى «أنه بعد إجراء اللازم، تأكّدت دائرة التحقيق في الوزارة من عدم توافر شروط الصرف وفقاً للمادة 50 من قانون العمل التي تنصّ «على حماية حقوق الأجراء كاملة من دون أي انتقاص»». لكن يبدو أن المؤسسة تصرّ على خطوتها اليوم، وتحاول إقناع الوزارة بمشكلتها المادية. فـ AWI تمرّ في أزمة خانقة منذ الصيف الفائت، ولم تدفع للعاملين فيها مستحقّاتهم المالية منذ 5 أشهر. هذه الأزمة ليست وليدة اليوم، بل بدأت قبل سبع سنوات، وتعتبر العائق الأقوى الذي يهدّد وجود الشركة حالياً. اللافت أنّ المصروفين في صحيفة «البلد» التي تأسست قبل 13عاماً، لم يتبلّغوا رسمياً قرار الاستغناء عنهم، بل سرّبت أسماؤهم مع وصول اللائحة إلى وزارة العمل. ويبلغ عدد المصروفين في الصحيفة نحو نصف عدد اللائحة المقدّمة للوزارة، وتتضمّن أسماءً كانت من مؤسسي الجريدة. كما عرضت الإدارة على المصروفين

تقسيط المعاشات المتراكمة عليها (قد تصل الفترة إلى سنة تقريباً)، من دون دفع تعويضات سنوات عملهم. لكن المصروفين رفضوا العرض، لافتين إلى أن تعبهم لن يذهب هدراً في الشركة التي «تتحجّج بالأزمة المالية» بحسب تعبير أحد الموظفين. في السياق نفسه، أصدر الموظفون المصروفون في AWI بياناً حصلت «الأخبار» على نسخة منه، قالوا فيه «بعدما تأجّل اجتماع المصروفين تعسفياً الذي كان مقرّراً في وزارة العمل صباح أمس، تدعوكم مجموعة الموظفين المصروفين التي يتم الاستغناء عن خدماتها على حساب عمال أجانب بحجة الأزمة الاقتصادية، لمواكبتها في الاجتماع الذي سيعقد اليوم (12:00) في الوزارة. نرجو منكم دعمنا والمساهمة في رفع صوتنا للحصول على حقوقنا». على الضفة نفسها، تمارس AWI ضغوطاً على موظفيها لتقديم استقالاتهم ومن دون الحصول على تعويضاتهم. وبالفعل، أقدم نحو 35 موظفاً على تقديم استقالاتهم قبل أشهر، ولم يحصلوا لغاية اليوم على مستحقّاتهم المالية المتأخرة من الشركة. والمُضحك المُبكي أنّ مجموعة AWI تطلب حالياً موظفين (مخرجين وصحافيين بنصف دوام)، كي تفسخ عقودها مع الموظفين القدامى لديها.

صورة وخبر

بالقرب من «الأكاديمية الوطنية الكازاخستانية لتصميم الرقص»، افتتح في العاصمة الكازاخستانية أخيراً «مسرح باليه أستانا» الذي بدأ تشييده في أيّار (مايو) 2015، بجهود 400 عامل وخبير بناء، على مساحة 15,467 متراً مربّعاً. إنّه مجمّع عصري، يضم قاعات كبيرة للتدريبات والعروض، إضافة إلى غرف كبيرة مليئة بالأنوار، ونادٍ رياضي، وغيرها من وسائل الراحة. (كريستوفر ريكلتون ــ أف ب)

عبد الكريم الشعار: «ذكريات» في المترو

حفلتين المميّزتين اللتين قدّم فيهما الشهر الماضي أغنيته الخاصة «وحدي أنا والكاس»، يعود عبد الكريم الشعّار (الصورة) إلى ريبيرتوار أم كلثوم. تحت عنوان «إنّها قصّة حبّي»، سيؤدي المطرب اللبناني في 25 شباط (فبراير) الحالي أغنية «ذكريات» التي كتبها الشاعر أحمد رامي، ولحّنها رياض السنباطي. أما الفرقة الموسيقية التي سترافقه في «مترو المدينة» (الحمرا)، فمؤلفة من: جهاد أسعد (قانون)، ورائد بو كامل (ناي ـ رق)، ومحمد مطر محمد (عود)، وطوني جدعون (كمان).

حفلة «إنّها قصّة حبّي»: السبت 25 شباط ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363